بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية اللُّغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

إعراب الحديث النبوي

بين العكبري والسيوطي وابن مالك

دراسة وصفية تحليلية مقارنة

بحث مقدم لنيل درجة (الدكتوراه) في النَّحو والصَّرف

إعداد الطالبة

سمية عبد الرحيم عبد الله محمد

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد علي الشامي

١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾.

صدق الله العظيم

سورة **النحل**: الآية (١٠٣).

الإهداء

إلى كل الأعين الناظرة في الملكوت تفكيراً وإجلالاً

إلى كل الآذان السامعة للتسبيح تعظيماً وإكباراً

إلى كل الأفئدة الخاشعة لربها تقديساً وحباً وهياماً

إلى كل مُحِبِّي الحبيب المصطفىﷺ هادياً ورحمةً وتبياناً

إلى أحبتي في الله

أُهدي ثمرة جهدي المتوا ضع

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل: (١٩)].

بعد حمدي للمولى عز وجل وشكر فضله عليّ، أتقدم بالشكر أجزله لجامعتي الحبيبة جامعة الأصالة والمعاصرة والتميُّز العلمي؛ **جامعة أم درمان الإسلامية**، ومكتبتها العامرة.

والشكر كل الشكر فياضاً بلا حد للسابق بالفضل أستاذي الجليل؛ بل والدي الرحيم الذي دفعني دفعاً لإتمام هذا العمل وأوجب على نفسه كثيراً من المهام تفضلاً لبلوغ التمام الأستاذ الدكتور **محمد أحمد علي الشامي** المشرف على البحث.

والشكر موصول لأساتذتي الكرام فرداً فرداً بكلية اللُّغة العربية الذين ما أبقوا مجالاً للإعانة إلاَّ أفاضوا فيه، وشكري موصول أيضاً لمنسوبي الكلية موظفين وعمال.

والشكر أجزله لأخواتي رفيقات العلم والقلم اللائي ما فتئن مُعينات ومساعدات رغم كثرة الواجبات وقلة الأوقات.

وأستميح عذراً أساتذتي في لجنة المناقشة عن تقصيري في شكرهم الذي تأخر لفظاً وإن تقدَّم رتبةً. فمني الشكر والتقدير ومن الله الجزاء لأساتذتي الأجلاء الذين تكبدوا مشقة القراءة والتقويم حتَّى يكون لهذا العمل قيمة علمية وفائدة جديدة.

ولا يفوتني أن أُزجي شكري وتقديري للأستاذ **محمد أحمد الفكي (صغيرون)** الذي بذل جُهداً مُقدَّراً في إخراج هذا العمل.

ملخص البحث

تناول هذا البحث كتب إعراب الحديث النبوي الشريف: (إعراب الحديث النبوي) للعكبري، و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك، و(عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد) للسيوطي. تناولها بالمقارنة والتحليل لبعض القضايا النحوية والصرفية واللغوية، حيث وضَّح البحث الأوجه التي اتفقت فيها الكتب الثلاثة، ثم ما وافق فيه ابن مالك العكبري وما انفرد به كل منهم. كما أوضحت الدراسة أهمية كتاب العكبري (إعراب الحديث) لاشتماله على قضايا نحوية وصرفية ولغوية. بينما جاء كتاب ابن مالك (شواهد التوضيح) في القضايا النحوية. أمَّا كتاب السيوطي (عقود الزبرجد) فقد نقل ما جاء في الكتابين دون تعليق. وجاء كذلك بنقول كثيرة من كتب شروح الحديث وكتب النَّحو.

وقد أثبتت الدراسة أن الحديث النبوي الشريف بدأ الاستشهاد به في النَّحو واللُّغة منذ عصور مبكرة. مفندة دعوى أبي حيان وابن الضائع بأن النحاة الأوائل لَمْ يحتجوا بالحديث النبوي الشريف. وقد ثبت احتجاجهم بالحديث في ما جاء من حديث في كتاب سيبويه وغيره.

ويُعدُّ الحديث النبوي الشريف أهم مصدر للألفاظ والتراكيب والاستعمالات اللغوية والبلاغية بعد كتاب المولى عز وجل، لترجمته الحياة الحقيقية الواقعية التي عاشها الناس في تلك الفترة. وما ورد في بعض الأحاديث من ألفاظ لَمْ يفهمها المتأخرون من أهل اللُّغة هي من قبيل العربي الفصيح فهو على أحد أمرين: فإمَّا أن تكون لهجة من لهجات العرب، وإمَّا أن يكون قد حدث خطأ في النقل أو القراءة للحديث النبوي كما وقع للعكبري عند تأليفه لـ(إعراب الحديث). ففي الرواية الصحيحة للحديث الشريف لا يوجد الإشكال الذي ظهر للعكبري وحاول تخريجه

على طريقة النحاة. كما نجد أن العكبري يعتمد القاعدة النحوية ثم يحاول أن يجريها على الحديث الشريف، ويحاول تخريج الألفاظ الواقعة في الحديث الشريف التي تخالف قواعد النحاة فيقدر، وقد يلجأ للتأويل البعيد.

أمَّا ابن مالك فإنه يثبت صحة الحديث ويستخرج القاعدة وفقاً لذلك، ثم يأتي بالأدلة والبراهين من القرآن الكريم والشعر والنثر العربي.

أمَّا السيوطي فقد تضمن كتابه (عقود الزبرجد) ما حواه الكتابان إضافة إلى درر ملتقطة من كتب شروح الحديث. فدارت هذه الكتب حول أساليب العرب دون التقيُّد بمدرسة أو مذهب.

Abstract

This dissertation deals with Hadieth (prophetic tradition) syntax talked in the following books:

a- "The syntax of the Hadieth" by Al-Okburi.

b- "Clear Illustrations" by Ibn-Malik.

c- "Peridot Necklace" by Al-Siuti.

It handles the theme of the three books by:

1- *Subjecting the grammatical, morphological and linguistic problems to comparison and analysis.*

2- *Clarifying the aspects of concurrence between them, the agreement of Ibn-Malik with Al-Okburi and what distinguished each book from the other two books.*

The dissertation presents the importance of Al-Okburi book as a grammatical, morphological and linguistic one. It displays the grammatical problems raised in Ibn-Malik's book and refers to the copying of Al-Siuti from Al-Okburi, Ibn-Malik and from the explanations of Hadieth and grammar books.

It confirms the early usage of the Hadieth as a grammatical or a morphological example.

This refutes the allegation of both Ibn-Hayan and Ibn-Addayee which tends to deny the usage of the Hadieth by the early grammatists as an example.

It proves the importance of the Hadieth (second to the Koran) as a source for terms, constructions and linguistic usages.

It also refers to the reasons of misunderstanding of the Hadieth wording by the later language researcher owing to the different Arabic dialects and the wrong copying or reading.

الْمُقَدِّمَة

الحمد لله الذي فتق لسان نبيه الأمي بالعربية البيِّنة والخطاب الفصيح وتولاه بأثرة التقدم في النطق باللغة التي هي أفصح اللغات، فجاء كلامه ﷺ بعد كلام المولى عز وجل فصاحةً وبلاغةً وبياناً، وكان من الواجب أن يأتي بعد كتاب الله جل وعلا احتجاجاً وشاهداً في علوم العربية كافة بلا تمييز؛ لأنه كلامُ أفضل خلق الله وأشرفهم وأبلغهم، كيف لا وقد أُعطي جوامع الكلم ليُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سبأ: (٢٨)]. وقال: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: (٤٤)].

وورد في كتاب النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات المبارك الجزري (١/١٧١) قوله ﷺ: «أنَا أفْصَح العَرب بَيْدَ أنّي من قريش».

ولله الحمد والمنة أن تبرك هذا البحث بعنوان هو: **إعراب الحديث النبوي بين العكبري وابن مالك والسيوطي**، فدار موضوعه في الحديث الشريف.

أسباب اختيار الموضوع:

١/ البحث عن أسرار بيانه ﷺ للإفادة منه. وقِلَّة المؤلفات في إعراب الحديث النبوي؛ بل لَمْ أجد غير هذه الكتب الثلاثة التي هي موضوع البحث.

٢/ قضية الاحتجاج بالحديث الشريف وكونه مروياً بالمعنى، والتعامل مع هذه المسألة كأنها مسلَّم بها.

٣/ محاولة ربط الدراسات النحوية واللغوية بالحديث النبوي الشريف والإفادة من بلاغة المصطفى ﷺ في مفردات هذه العلوم: النَّحو والصَّرف واللُّغة.

٤/ التنقيب فيما كتبه الأقدمون في إعراب الحديث النبوي الشريف، والاستشهاد

والاحتجاج به في النَّحو واللُّغة.

٥/ المقارنة بين ثلاثة من علماء اللُّغة (العكبري وابن مالك والسيوطي) لتناولهم لبعض نصوص الحديث الشريف.

٦/ الوقوف على أول من زيَّن مؤلفاته وضمَّنها الدرر البهية من كلام خير البرية ﷺ.

فروض البحث:

١/ أوجه الاتفاق بين العكبري والسيوطي وابن مالك في إعراب الحديث النبوي الشريف في الكتب الثلاثة موضوع البحث.

٢/ أوجه الخلاف بين المعربين الثلاث العكبري والسيوطي وابن مالك.

٣/ النقل والاستفادة من كتاب إعراب الحديث للعكبري في الكتابين: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك و(عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد) للسيوطي.

منهج البحث:

سلك البحث طريق العلماء الثلاث: العكبري وابن مالك والسيوطي، وصفاً تارةً، وتحليلاً أخرى؛ فكان منهجاً **وصفياً تحليلياً مقارناً**. فأخذ منهج ابن مالك في تقسيم كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح إلى مباحث تتصل بقضايا في النَّحو والصَّرف. ومنهج العكبري وتقسيمه إلى مسانيد وكذا السيوطي.

هيكل البحث:

استُهِل البحث بمقدمة وتمهيد وقُسِّم إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: كتب إعراب الحديث النبوي (إعراب الحديث)، و(شواهد التوضيح)، و(عقود الزبرجد).

المبحث الأول: العكبري وكتابه إعراب الحديث النبوي.

المبحث الثاني: ابن مالك وكتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح).

المبحث الثالث: السيوطي وكتابه (عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد).

الفصل الثاني: العكبري وابن مالك.

المبحث الأول: الحذف.

المبحث الثاني: التضمين في الأفعال.

المبحث الثالث: الأدوات (واو القسم، نِعم، بِئس، ورُبَّ).

الفصل الثالث: السيوطي والعكبري وابن مالك في وجوه إعرابية.

المبحث الأول: السيوطي والعكبري.

المبحث الثاني: السيوطي وابن مالك.

المبحث الثالث: السيوطي والعكبري وابن مالك.

المبحث الرابع: ما انفرد به السيوطي.

ثم **الخاتمة**، التي ضمت النتائج والتوصيات.

ثم **الفهارس الفنية**، والتي ضمت:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

الدراسات السابقة:

كما أفاد البحث من بعض الدراسات السابقة وكان أهمها:

- رسالة ماجستير بعنوان: (الاستشهاد في النَّحو واللُّغة): التي قدمها عثمان الفكي بابكر في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النَّحو والصَّرف، في العام الهجري ثمانية وثمانين وثلاث مائة وألف. وتعد أول دراسة تتناول موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف دراسة مفصلة، وقد ذكر الكاتب ذلك بقوله: "إن هذا البحث أول بحث -فيما أتصور- يعرض لموضوع الاستشهاد في النَّحو العربي ويستوعب أكثر جوانبه أهمية" [رسالة ماجستير: عثمان الفكي، ص٤٣٩].

وقد ذكرت ذلك خديجة الحديثي في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) [ص٥٢] وجعلت هذه الرسالة من أهم مصادرها. فقالت: "لقد كان عثمان فكي أول من تنبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي الشريف من الباحثين المحدثين".

ونقل عنه كذلك حسين محمود في بحثه (احتجاج النحويين بالحديث). ثم

رسالة دكتوراه بعنوان (دراسات في الحديث النبوي) لمحمد مصطفى الأعظمي من جامعة كمبردج في عام ستة وستين وتسعمائة وألف ميلادية من الفلسفة. ثم نقل هذا البحث إلى العربية في جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعودية بكلية التربية بقلم الكاتب نفسه في العام سبعة وستين وثلاث مائة وألف هجرية.

ثم رسالة دكتوراه بعنوان (القضايا النحوية في صحيح البخاري) لمحمد علي أحمد، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

رسالة دكتوراه بعنوان (القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي) في جامعة اليرموك في الأردن في العام ستة وعشرون وأربعمائة وألف هجرية.

مشاكل وصعوبات البحث:

١/ ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بإعراب الحديث النبوي الشريف.

٢/ وجود بعضها منثوراً في ثنايا كتب شروح الحديث.

٣/ عدم تحقيق وتوثيق المصادر الثلاث (إعراب الحديث وشواهد التوضيح وعقود الزبرجد) التي اعتمد عليها البحث في المقارنة فقد حوت مادة علمية غزيرة تفتقر إلى التدقيق والتوثيق.

٤/ أحاطت بالباحثة ظروف قطعت مسيرة البحث لفترات طويلة.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمد البحث على عدة مصادر، من أهمها:

- (إعراب الحديث النبوي) للعكبري.
- (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك.
- (عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد) للسيوطي.

وكتب **شروح الحديث**، منها:

- (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني.
- (فيض القدير) لعبد الرءوف المناوي.

وكتب **النَّحو**، منها:

- (الكتاب) لسيبويه.
- (اللباب في علل الإعراب) للعكبري.
- (مغني اللبيب) لابن هشام.

وغيرها مِمَّا هو مثبت في فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النَّحو واللُّغة

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، قضية نتحدث عنها من خلال المدرسة البصرية؛ لأنها المؤسس الحقيقي لعلم النَّحو العربي، وقد ذكر ابن النديم ذلك في قوله: "إنَّما قدمنا البصريين أولاً؛ لأنَّ علم العربية عنهم أُخِذ"[1].

ولكن نجد شيوخ هذه المدرسة -وعلى رأسهم الخليل بن أحمد وتلميذه شيخ النحاة (سيبويه)- استشهدوا بالحديث النبوي بصورة جعلت البعض يمنع الاستشهاد بالحديث أصلاً؛ لأنَّ سيبويه كان لا يذكر في كتابه ما يدلُّ على أنها أحاديث بل يدرجها مع أمثلة الكتاب مقدماً لها بقوله: "(أمَّا قولهم)، أو (من العرب من يرفع فيقول)، أو (مثل ذلك)، أو (من ذلك)"[2].

ولذا ذكر المانعون للاستشهاد عدم استدلال سيبويه بالحديث مؤكداً لِما ذهبوا إليه. وقد حاولت خديجة الحديثي[3] تعليل منهج سيبويه في قضية الحديث الشريف، وأنه اهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص، وأنه ساوى بين الأحاديث وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم في كلامهم المنثور.

١/ الفهرست: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.ص٩٦؛ المدارس النحوية: شوقي ضيف، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م، ص٢٠.

٢/ يُنظر، الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار القلم، مصر، ١٩٦٦م، ١/٧٣، ٣٢٧، ٢/٣٩٣.

٣/ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: تأليف الدكتورة خديجة الحديثي، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٩-١٢.

وإنَّما ترك الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث؛ لأنَّ أسلوب الحديث لا يمكن أن يخرج من شيء من القواعد عمَّا جاء في كلام الله عز وجل، فالحديث يأتي بعد القرآن الكريم في المنزلة والعمل به، وفي وجوب الاستشهاد به، إلاَّ أن القرآن الكريم أولى من غيره في الاحتجاج.

أمَّا الشرقاوي فذكر أن موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث النبوي: نفسيٌ، يتمثل في ثلاث روايات بين سيبويه وشيخه حماد بن سلمة المتوفى (١٦٧هـ) وفي نقد لاذع من الشيخ لتلميذه لخطئه أو لحنه في نص من نصوص الحديث الشريف[١]، وقد عُرف عن حماد التشدد في محاربة اللحن في الحديث[٢].

فالرواية الأولى عن الزجاجي بسنده عن حماد بن سلمة قال: "جاء سيبويه مع قومٍ يكتبون شيئاً من الحديث فكان فيما أمليت ذكر الصفا، عن رسول الله ﷺ فقلت: (صَعِد النبي ﷺ الصفا) وهو الذي كان يستملّ، فقال: (صعد النبي ﷺ الصفاء)، فقلت: يا فارسي لا تقل الصفاء؛ لأنَّ الصفاء مقصور. فلَمَّا فرغ من مجلسه كسر القلم وقال: لا أكتب شيئاً حتَّى أحكم العربية[٣].

والثانية عن الزجاجي كذلك، أن سيبويه كان مستملياً لحماد بن سلمة، -وكان حماد فصيحاً- فاستملاه يوماً قول الرسول ﷺ: ليس من أصحابي أحد إلاَّ

١/ معجم غريب الحديث والأثر: الدكتور السيد الشرقاوي، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص١٩٣.

٢/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ٥٤٨/١.

٣/ المصدر نفسه: ٥٤٨/١؛ مجالس العلماء: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣م، ص١١٨.

لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء[1]، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنَّما هو استثناء، فقال سيبويه: لا جَرَم، والله لأطلبنَّ علماً لا تلحنن معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين"[2].

والرواية الثالثة أن سيبويه جاء حماداً فقال: أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة؟ فقال حماد: أخطأت، إنَّما هو رَعَفَ.

وتعليل الشرقاوي لموقف سيبويه: إن كان على الوجه الذي ذكر لانكبَّ سيبويه على دراسة الحديث الشريف ومعرفة لغته وأسلوبه. ويتضح من هذه الرواية استشهاد حماد نفسه بالحديث النبوي. والإقلال من الاستشهاد لا يعني منعه مطلقاً. وقد ذكر ابن خلدون أن الإقلال من الاستشهاد بالحديث يرجع إلى المطاعن والعلل في طرق الإسناد ثم ذكر أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق، ففي العراق نشأت المدارس النحوية، وذكر أيضاً عن الفقه وانقسامه: "وانقسم الفقه فيهم إلى طريقتين: طريقة أهل الرأي والقياس، وهم: أهل العراق، وطريقة أهل الحديث، وهم: أهل الحجاز"[3]. ولكن المتأمل للجو العلمي الذي كان سائداً في العراق في تلك الفترة يجد أن علم الكلام هو المؤثر القوي في بناء تعلية النحاة المتقدمين وخاصة نحاة البصرة ويظهر ذلك في نظرية العامل التي بنى عليها سيبويه كتابه، بل إن النحاة في هذه الفترة طلبوا لكل قاعدة عِلَّة، ولَمْ يكتفوا بالعِلَّة التي هي مدار الحكم بل التمسوا عللاً وراءها[4].

١/ فيض القدير: ٥٩٩/٦؛ مرقاة المفاتيح شرح المشكاة: ٧٩/٣.

٢/ البغية: ٥٤٨/١.

٣/ مقدمة ابن خلدون: بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩م، ص٤٩٥-٤٩٨.

٤/ المدارس النحوية: ص٢٠ وما بعدها؛ مقدمة ابن خلدون: ص٤٩٨.

وفي تلك الفترة اهتمت الكوفة بالفقه، واهتمت البصرة بعلم الكلام، بل حتَّى فقهاء العراق ومنهم أبو حنيفة كان في مطلع حياته مقبلاً على علم الكلام. أمَّا المعتزلة فكان موقفهم واضحاً من الحديث، فكل ما خالف العقل من الآيات، وما خالف من الحديث أنكروه. وهناك أثر واضح في بعض علماء النَّحو كأبي الحسن الأخفش وقوله بالعدل[1]. وقد ذكر السيوطي أن أبا الفتح بن جنِّي كان معتزلياً وكذا أبا علي الفارسي[2].

ونخلص إلى أن هذه الأسباب والجو الفكري في تلك الفترة منع بعض النحاة من الاستشهاد وليس هذا دليلاً على مطلق المنع؛ لأنَّ موقف المانعين يمثل رأياً شخصياً. وعن علي ﷺ قال: "لَوْ كَانَ الدِّين بِالرَّأْيِ لَكَانَ مَسْح أَسْفَل الْخُفّ أَوْلَى مِنْ أَعْلاهُ، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمسح ظَاهِره"[3]. فأمر الاستشهاد في اللُّغة والنَّحو هو أمر دين؛ لأنَّ النصوص المتعلقة بالعبادات والعقائد تشرح في ضوء هذه اللُّغة.

١/ العدل هو الذي لا يفعل القبيح (الظلم، العبث، الكذب، وما أشبه ذلك)، وأفعال الله كلها حسنة، وينفي صفة القبح عن المخلوقات؛ الفِرق الإسلامية وأصولها: عبد الفتاح أحمد فؤاد، ٢٤٨/٢.

٢/ المدارس النحوية: ص٢١.

٣/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محي الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ٣٢/١٣؛ سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت، ٤٦/١.

ويؤكد عثمان الفكي أن البيئة العراقية التي نشأ فيها النَّحو لَمْ تكن في الأصل بيئة الحديث الشريف، بل اتسمت بالرأي، والفكي لا ينفي وجود الحديث في العراق، لكنه يؤكد أن الثقافة الغالبة في البصرة والكوفة وقتها هي الثقافة اللغوية الأدبية؛ لذلك كان الاستشهاد بالشعر هو الغالب في مؤلفات القدماء[1]. ويذكر مبرراً آخر لعدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف: "إن بعض هؤلاء العلماء كان يؤثر السلامة، وينصرف عن الحديث تورعاً وتحرجاً".

وقد يكون مصيباً في هذه الناحية؛ لأنَّ المصنفات الموجودة الآن لَمْ تكن في ذلك الوقت بهذا القدر من الدقة والضبط، وهذا لا يمنع وجود الاستشهاد بالحديث.

والخليل بن أحمد يذكر الحديث: «شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلامَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالاً شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالاً شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى النَّارِ، قَالَ: فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ أَمَرَ بِلالاً فَنَادَى بِالنَّاسِ إِنَّهُ لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلاَّ نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»[2]. في باب تسمية المذكر بالمؤنث يقول: "واعلم أنك إذا سَمَّيت

١/ (رسالة ماجستير) الاستشهاد في النَّحو العربي: عثمان الفكي، جامعة القاهرة، دار العلوم، ١٣٨٨هـ، ص٣٢٠.

٢/ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، ط٣، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، باب تحريم قتل الإنسان نفسه، ١١١٤/٣؛ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين

المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمي رجلاً بـ(حائض) أو (طامث)...".

وذكر أن سبب صرف هذه الألفاظ أنها صفات مذكرة وصف بها المؤنث "كما يوصف المذكر بمؤنث وذلك نحو قولهم: (رجلٌ نكحة) و(رجلٌ ربعة). فكأن المذكر وصف لشيء، فكأنك قلت شيء حائض ثم وصفت به المؤنث، ومثله: (هذا بكر ضامر)، ثم تقول: (ناقة ضامر). فكان التقدير في الحديث: (لا يدخل الجنة إلاَّ المسلم المؤمن) ثم جعل الدخول لـ(النفس) ووضعها بصفة المؤنث؛ لأنَّ لفظ النفس مؤنث كما في قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾[1]، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[2]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[3]"[4].

وفي الحديث: «ما زالت أكلة خيبر تعاودني». المعاودة هنا بمعنى المراجعة، أي: يعاودني ألم سُمّها في أوقاتٍ معلومة. وفي مادة (عدَّ) يقول الخليل: "والعداد: اهتياج وجع اللَّديغ، وذلك إذا تمت له سنة مذ يوم لدغ هاج به الألم. وكأن اشتقاقه من الحساب من قبل عدد الشهور والأيام، كأن الوجع يعد ما يمضي السنة، فإذا تمت عاودت الملدوغ، ولو قيل: عادته لكان صواباً"[5].

القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ١٠٣/١؛ المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب= =العلمية، ط١، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ٣٣٧/٣.

١/ سورة الشمس: الآية (٧).

٢/ سورة آل عمران: الآية (١٨٥).

٣/ سورة النساء: الآية (١).

٤/ الكتاب: ٢٣٧/٣ (بتصرف)؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: الدكتورة خديجة الحديثي، العراق، دار الرشيد، ١٩٨١م، ص٤٧.

٥/ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي

وجاء في كتاب سيبويه ما نصه: "حتى يكون المولود أبواه اللذان يهوّدانه وينصّرانه" في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً. وذكر وجهان للرفع على أن يكون (المولود) مضمراً في يكون، و(الوالدان) مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال: (حتَّى يكون أبواه اللذان يهوّدانه وينصرانه...) ونلاحظ أن استشهاد سيبويه الذي ورد في الشرح هو الذي ورد في نص الحديث «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»[1]. ثم ذكر الوجه الآخر للرفع فقال: "أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ وما بعده خبراً له. و(هما) لا توجد أصلاً في صلب الحديث ولكن توجد في شرح الحديث"[2].

ثم ذكر النصب على أن تجعل (هما) فصلاً وربما هذا هو السبب الذي من أجله لَمْ يذكر حديثاً مسبوقاً بقول صريح يدلُّ على ذلك ولكنه يقدم فيقول كقولهم... الخ. ثم نجد الحديث بنصه الصحيح استشهد به الفرَّاء في كتابه معاني القرآن[3]. حيث يقول فطرة الله يريد دين الله منصوب على الفعل، كقوله:

ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت، مادة (عَدَّ).

١/ صحيح البخاري: باب ما قيل في أولاد المشركين: ٤٥٦/١؛ سنن أبي داود: باب القدر، ٥٣١/٤؛ مسند أحمد: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، د.ت، ٣٤٦/١؛ الموطأ: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د.ت، باب الجنائز: ٢٤١/١.

٢/ فتح الباري: ٢٤٨/٣؛ فيض القدير: عبد الرءوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ، ١٣٤/٥، ٤٧٤.

٣/ معاني القرآن: الفرَّاء، ط٢، بيروت، ١٩٨٠م، ٣٢٤/٢، تفسير الآية (٣٠) من سورة الروم.

﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾[1]. ونلاحظ في هذه الآية يقدم لها الفرَّاء بقوله: (كقوله) ويستمر في شرح الآية مستشهداً بالحديث ويقدم له بقوله: (يقول) المولود يولد على الفطرة إلى آخر الحديث، ولعله منهج للعلماء في ذلك الوقت لانتشار العلم والحفظ وسعة الإدراك.

ثم نأتي للحديث: «ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة»[2]. ذكره سيبويه في باب (ما يكون في الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل ك(الحسن) وأشباهه)[3]. ويقدم للحديث بقوله: "ومن ذلك". وموضع الشاهد (أحب) الذي رفع اسماً ظاهراً (الصومُ) وذكره عدد من النحاة منهم المبرِّد[4]، وقد قدم للحديث بقوله: "وكذلك لو قلت". وكذلك يذكر سيبويه الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك»[5] في باب (الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك)[6].

ويقدم له بقوله: "ومثلُ ذلك". ثم يذكر الحديث: «إني عبد الله آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ» وقدَّم للحديث بقوله: "فنقول" كأن الكلام من إنشاء المتحدث في باب (ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)[7].

١/ سورة البقرة: الآية (١٣٨).

٢/ سنن أبي داؤود: ١/٧٤١؛ مسند أحمد: ١/٢٢٤.

٣/ الكتاب: ٢/٣٢.

٤/ المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٣/٢٥٠.

٥/ السنن الكبرى: للبيهقي، ٢/٢١١؛ جامع الأحاديث: ٢٩/١٧٨.

٦/ الكتاب: ١/٧٣؛ ويستشهد بالآية (٣٥) من سورة الأحزاب، ويقع خطأ صححه هارون ص٧٤.

٧/ المرجع السابق: ٢/٨٠.

ويستبدل الفعل (أكل) والاسم (آكلاً) وهو موضع الاستشهاد عنده. وبالنظر لموضع اللفظين (أكلاً) حال و(أكلُ وفاعلها) في موضع نصب حال. وعليه موضع الاستشهاد عند سيبويه لا يبعد كثيراً عن نص الحديث. وكذا لفظة شارب لَمْ ترد في نص الحديث[1]. لكنها وردت في الشرح[2]؛ لارتباط الأكل والشرب دائماً. وقد جاء في القرآن الكريم ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[3]. وذكره المبرِّد مستشهداً به فقال: "ولو قلت: أنا عبد الله منطلقاً لَمْ يجز؛ لأن المنطلق لا يؤكدني. ألا ترى أنك لو قلت: أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً؛ لأنَّ هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: (أنا عبيد الله) مصغراً نفسك لربك، ثم تقول: (آكلاً كما يأكل العبيد، وشارباً كما يشرب العبيد)" فجاء بالاسم المنصوب وأضاف (شارباً) وجعل (العبيد) جمعاً موضع (العبد) في الحديث وبالطبع لَمْ يصرح أنه حديث[4].

وفي الحديث: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلاَئِكَةِ وَالرُّوحِ»[5]. والذي يقدم له سيبويه بقوله: "من العرب من يرفع فيقول..." في باب (من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره). ويجعل اللفظ منصوباً ويذكر أنه "ليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سبوحاً قدوساً. وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سبوحاً، أي ذكرت سبوحاً، كما تقول: أهل

١/ سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (٣٨٤- تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، باب الأكل متكئاً، ٢٨٣/٢.

٢/ فيض القدير: ٥٧١/٢.

٣/ سورة المؤمنون: الآية (٣٣).

٤/ المقتضب: ٣١١/٤.

٥/ صحيح مسلم: باب فضل السجود والحث عليه، ٣٥٣/١؛ مسند أحمد: ٣٤/٦.

ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو ذم. كأنه قال: ذكرت أهل ذاك. ثم يختم حديثه: "وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً"[1].

وحديث المصطفى ﷺ: "نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال، وكثرة السؤال". ورد عن سيبويه في باب (تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء). وقدَّم له بقوله: "كما قال"[2]. وفي معاني القرآن للفرَّاء[3] باللفظ نفسه وقدَّم له بقوله: "كما قالوا" ونص الحديث: «إنَّ اللّهَ كرِهَ لكم ثلاثاً: قِيلَ وقال وإضاعةَ المال، وكَثْرةَ السُّؤال»[4].

وفي الكتاب: "فبها ونعمت"[5]، وقدَّم له: "ومثل ذلك"، والحديث «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»[6].

وفي باب (ما جرى على موضع النفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) يقدم سيبويه للحديث بقوله: "كما قالت بعضُ العرب: لا حولَ ولا قوة إلا بالله"[7]. ثم يقول: "وإن شئت حملته على (لا) فنوَّنته ونصبته".

ونص الحديث: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ. إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِباً. إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعاً قَرِيباً، وَهُوَ مَعَكُمْ قَالَ: وَأَنَا خَلْفَهُ، وَأَنَا أَقُولُ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ. فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللّهَ بْنَ قَيْسٍ أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَىٰ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟

١/ الكتاب: ٣٢٧/١.

٢/ المرجع السابق: ٢٦٨/٣.

٣/ معاني القرآن: ١٠٣/٤.

٤/ صحيح البخاري: باب قوله تعالى: (لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا)، ٥٣٧/٢.

٥/ الكتاب: ٢٦٨/٣.

٦/ المستدرك على الصحيحين: كتاب النكاح، ٢٠٦/٢.

٧/ الكتاب: ٢٩٢/٢.

فَقُلْتُ: بَلَىٰ. يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: قُلْ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ»[1].

وفي الحديث: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ»، و«المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ» يرى سيبويه أن الرفع أكثر وأحسن في الآخر (خيرٌ وشرٌ) وعلَّل لذلك بقوله: "لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء... والتقدير إن كان الذي عمل..."[2].

وأبو حيان يجوز الرفع على اسم كان، أي: كان في أعمالهم خير أو فاعل كان التامة المحذوفة.

رُوي عن النبي ﷺ أن رجلاً قال له: « يا نَبِئَ الله -فهمَزَ- فقال ﷺ: "لستُ بنبئ الله ولكنِّي نَبِيُّ الله»[3].

ورأي أبي عمرو ليس بمهموز الأصل إنَّما هو من (النباوة) وهي الرفعة، فإنه قيل: (نبا ينبو) أي: ارتفع على الخلق وعلا عليهم، ولامه واو قُلبت (ياء)؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وأُدغمت الياء الأولى في الثانية فقيل: (نبيّ). ويرى سيبويه في حكايته عن الخليل أنه مهموز من (أنبأ عن الله) فهو على فعيل بمعنى فاعل لامه (همزة) أُبدلت (ياء) وأُدغمت فيها الياء التي قبلها فقيل نبيّ[4].

١/ صحيح مسلم: باب استحباب خفض الصوت بالذكر، شرح النووي، ٢٥/١٧.

٢/ الكتاب: ٢٥٨/١.

٣/ معجم الشيوخ: محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي أبو الحسين (٣٠٥-٤٠٢هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ٢٢٦/١.

٤/ المرجع السابق: ٤٦٠/٣.

وفي لسان العرب: "كان مسيلمة نبيِّء سوءٍ" وتحقير النبوة بالهمز، وذكر سيبويه: "وليس من العرب أحد إلاَّ وهو يقول: تنبَّأ مسيلمة؛ وإنما هو من أنبأت"[1].

قال الفارسي: "نبي فعيل من النباء، إلاَّ أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف كما ألزمته في برية والذرية في قول من جعلها من ذرأ. وإذا صُغِّر قيل: (نُبيئٌ) فرجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد وأُدغمت الياء الأولى التي للتصغير في فعيل، وقد ذكر ابن خروف أن الذين يهمزون أهل مكة وبعضهم يعدهم أهل المدينة"[2].

والنبي ﷺ مَكِّيّ لَمْ يقر بالهمز، وتفسير سيبويه أقرب للصواب لموافقته رواية الحديث.

وفي الحديث: "هل صمت من سرار هذا الشهر شيئاً؟". السرار والسرر هو آخر يوم من الشهر عند أبي عمرو بن العلاء[3].

وقال الأزهري يقال: "يقال سِرار الشهر وسَراره وسَرَرهُ وهو آخر ليلة يستسر الهلال بنور الشمس... وقيل مُسْتَهَلَّه وقيل وَسَطَه وسِرُّ كُلِّ شيء جَوْفُه فكأَنه أَراد الأَيام البيض"[4]. ثم جاء بنص الحديث للاستشهاد.

١/ لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٦م، مادة (نبأ).

٢/ التعليقة على كتاب سيبويه: ابن علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد، الرياض، ١٤٢٤هـ-١٩٩٤م، ٣/٣١٠.

٣/ إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ابن خالويه، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص٢٠٢.

٤/ لسان العرب: مادة (سرر)؛ النهاية: مادة (سرر)، ٢/٣٥٩.

وفي الحديث "خَيْر المال مُهْرة مَأْمُورة" يتحدث أبو عمرو عن اشتقاق مأمورة من أمر ويذكر الحديث بقوله: "والعرب تقول" "خير المال... الخ"[1].

وأُمرنا أكثرنا والمأمورة التي يكثر نسلها.

الرواية بالمعنى:

اعتمد المانعون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لإثبات القواعد الكلية في النَّحو على ما أورده أبو حيان الأندلسي في قوله: "إنَّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لَمْ تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو: ما رُوي من قوله: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، «مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، «خُذهَا بِمَا مَعَك مِنَ القُرآن»"[2].

ويذهب أبو حيان إلى أن تكرار المعنى بألفاظ مختلفة يدلُّ على عدم صحة رفع الحديث إلى النبي ﷺ. وفي هذا نظر، ففي صحيح البخاري باب اسمه (باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليُفهم عنه)، وحديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «كان إِذَا سَلَّمَ ثلاثاً، وإِذَا تَكلَّمَ بكلمةٍ أعادَها ثلاثاً»[3].

١/ لسان العرب: مادة (أمر)؛ مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سركيت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٣٧٣/١؛ الحديث في مسند أحمد: ٤٦٨/٣؛ فتح الباري: باب (وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً)، ٣٩٤/٨.

٢/ خزانة الأدب: عبد القادر بن عمر البغدادي، المجلد الأول، دار الثقافة، بيروت، بولاق، المطبعة الأميرية، ط١، ١٠٩٣هـ، ص٤، ١١-١٢.

٣/ صحيح البخاري: كتاب العلم، ٣٢/١.

وقد قدَّم أبو حيان لقوله بعبارة: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء". يريد قضية الاستشهاد بالحديث النبوي ولكنه لَمْ يصرح أو يفصح عن هؤلاء الأذكياء ليقف القارئ على موقف المانعين للاستشهاد وأسباب المنع. وكذا ذكر العلماء. وعلَّل بقوله "لعدم وثوقهم" وما جاء في الصحاح وما وضع من ضبط لهذه الأحاديث مجزوم بأنه من كلام النبي ﷺ[1].

ويذكر فجال في حديثه عن أبي حيان أنه لَمَّا دخل إلى البلاد المشرقية صار ظاهرياً لذلك نراه يجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائل تحقيق مدقق ماهر، ولذلك تراهم كثيراً ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان وغيرهما من العلوم الدقيقة[2].

وبالتأكيد لَمْ تطلق الرواية بالمعنى مع جوازها هكذا، بل اشترطوا لها شروطاً، وجعلوا أنواعاً لتحمل الحديث، وتحدثوا عن علم الحديث دراية ورواية، ثم نأتي للحديث موضوع الاستدلال فنجده بلفظ (زَوَّجْتُكَهَا) في ثمانٍ وعشرين موضعاً في الصحاح، و(مَلَّكْتُكَهَا) في سبعٍ وعشرين أخرى[3].

١/ يُنظر، تدريب الراوي: ٩٣/١، ١١٩، ١٢٢.

٢/ فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح: الفارسي محمد بن العباس، تحقيق محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٤٥٧/١.

٣/ صحيح البخاري: باب التزويج على العمل، ٣١٢/٣، ٩٢٠/٤، ١٩٧٥/٥، ٢٢٠٤٠، سنن أبي داود: باب التزويج على العمل، ٢٣٦/٢؛ سنن البيهقي: باب ما أبيه له من تزويج المرأة، ٥٧/٧، ١٤٤، ١٤٧، ٢٤٢؛ سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (٢٠٩-٥٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ٤٢١/٣ (١٦ موضع)؛ مسند الإمام أحمد: ٣٣٦/٥ (٨ مواضع).

وفي فتح الباري: "رَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيّ رِوَايَة مَنْ قَالَ زَوَّجْتُكهَا... وَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُور الْعُلَمَاء إِلَى أَنَّ النِّكَاح يَنْعَقِد بِكُلِّ لَفْظ يَدُلّ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْل الْحَنَفِيَّة وَالْمَالِكِيَّة وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَد ، وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيح فِي مَذْهَبه فَأَكْثَر نُصُوصه تَدُلّ عَلَى مُوَافَقَة الْجُمْهُور"[1]. ويتضح من وجود الحديث في هذا الصحاح صحة الروايات، ويؤيد هذا القول ما ورد في شرح النووي: "وَهُوَ الْمُرَاد فِي هَذَا الْحَدِيث. قَوْله ﷺ: (اِذْهَبْ فَقَدْ مُلِّكْتهَا بِمَا مَعَك) هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَم النُّسَخ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عياض عَنْ رِوَايَة الأَكْثَرِينَ (مُلِّكْتهَا) بِضَمِّ الْمِيم وَكَسْر اللاَّم الْمُشَدَّدَة عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِله. وَفِي بَعْض النُّسَخ (مَلَّكْتُكهَا) بِكَافَيْنِ، وَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيّ. وَفِي الرِّوَايَة الأُخْرَى (زَوَّجْتُكهَا). قَالَ الْقَاضِي: قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: رِوَايَة مَنْ رَوَى (مُلِّكْتهَا) وَهْم. قَالَ النووي: وَالصَّوَاب رِوَايَة مَنْ رَوَى (زَوَّجْتُكهَا). قُلْت: وَيَحْتَمِل صِحَّة اللَّفْظَيْنِ، وَيَكُون جَرَى لَفْظ التَّزْوِيج أَوَّلاً (فَمُلِّكَهَا). ثُمَّ قَالَ لَهُ: اِذْهَبْ فَقَدْ (مُلِّكْتهَا) بِالتَّزْوِيجِ السَّابِق"[2]. فقد نص النووي على صحة وجود اللفظين والمعنى أنه ﷺ زوَّجها فأصبحت ملكاً لهذا الصحابي رضي الله عنه بموجب هذا التزويج.

١/ فتح الباري: ٩/٢١٥.

٢/ شرح النووي على صحيح مسلم: ٩/٢١٤.

وفي كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف: "مسألة لا ينعقد النكاح إلا بلفظي الإنكاح والتزويج أو معناهما الخاص في حق من لَمْ يحسن اللفظية وقال أبو حنيفة: ينعقد بهما وبكل لفظ يدلُّ على التمليك كلفظ البيع والهبة والملك، وأصحابنا يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[1]"[2].

وفي تفسير هذه الآية: وهبت نفسها ليزوجها النبي ﷺ بغير مهر[3]. وقد ورد لفظ النكاح والزواج في سورة البقرة: ﴿يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾[4]. والزواج وملك اليمين في الأحزاب[5]. والمؤمنون[6]. وغيرهما[7].

وأورد العسقلاني روايات منها: "(مَلَّكْتُكَهَا) و(مَلَّكْنَاكَهَا) و(أَمْكَنَّاكَهَا) و(أَنْكَحْنَاكَهَا) و(زَوَّجْنَاكَهَا) و(أَبَحْنَاكَهَا) وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَاحْتَجَّ بِهِ مَنْ أَبَاحَهُ بِغَيْرِ لَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَرَدَّهُ الْبَغَوِيّ بِأَنَّهُ اخْتِلافٌ مِنْ الرُّوَاةِ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَقَعْ التَّعَدُّدُ فِيهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ رَوَى بِخِلافِ لَفْظِ التَّزْوِيجِ، لَمْ يُرَاعِ اللَّفْظَ الْوَاقِعَ فِي الْعَقْدِ، وَلَفْظُ التَّزْوِيجِ رِوَايَةُ الأَكْثَرِ وَالأَحْفَظُ"[8]. فرغم تعدد الروايات وكثرة الآراء

١/ سورة الأحزاب: الآية (٥٠).

٢/ التحقيق في أحاديث الخلاف: عبد الرحمن بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مسعد عبد الحميد، ط١، ١٤١٥هـ، ٢/٢٦٩-٢٧٠؛ يُنظر، شرح الزرقاني: محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، د.ت، ٣/١٦٨.

٣/ تفسير ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ٣/٥٠٠.

٤/ سورة البقرة: الآية (٢٣٢).

٥/ الآية (٥٢).

٦/ الآية (٦).

٧/ المعارج: الآية (٣٠)؛ النساء: الآية (١٦)؛ النور: الآية (٦٠).

٨/ تلخيص التحبير: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم

حولها إلاَّ أنه يمكن الوصول إلى الرواية الصحيحة التي يؤخذ منها الحكم الشرعي ويعمل بها في العبادة، وبالأحرى أن نأخذ بها في اللُّغة. وقد ورد اللفظان في القرآن ولَمْ يرد قديماً أو حديثاً ما يمنع وقوع الروايتين أو الأخذ بهما في الحكم الشرعي وبالتالي في اللُّغة، ولَمْ يرد نصٌ يمنع الاستدلال بالأحاديث الصحيحة، وإن اختلفت الرواية ما دامت موثقة فهي موثوق بها لصحتها وصحة الراوي لِما علم من الدقة في علوم الحديث والجرح والتعديل للرواة. وكذلك سعة اللُّغة العربية في المعاني. وقد علَّق الفارسي على ما ذكره أبو حيان في هذا الحديث قائلاً: "فكأن التزويج لَمَّا كان غير معهود بينهم بالقرآن، ولاسيما بعد ما قال له ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» استعد ذلك، وتوقف عن القبول حتَّى كرَّر له ذلك النبي ﷺ مرات؛ لخبره بجواز ذلك خصوصيةً له عليه الصلاة والسلام، وأن ذلك لا غرابة فيه، كما يدلُّ عليه السياق"[1].

ويرى أبو حيان أن استعمال الرواة لهذه المترادفات يؤكد عنايتهم بالمعنى في قوله "المعنى هو المطلوب". والحق أن اللفظ أيضاً مطلوب مع تقادم السماع الذي ذكره أبو حيان؛ لأنَّ الصحابة والتابعين ومن رُوي عنهم يجوز الاستدلال بكلامهم، وإن الكثير المتداول والمشهور من الأحاديث مروي بلفظ الرسول ﷺ، بل وكانت هناك كتابة على عهد ﷺ رغم أنه منع ذلك أول الأمر خشية أن يختلط الحديث بالقرآن ولكن الحديث: «اكْتُبُوا لأبِي شَاةٍ»[2]. وفي الحديث الآخر «كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى رَسُولِ الله، فَيَسْمَعُ مِنَ النبيِّ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُهُ وَلاَ يَحْفَظُهُ،

اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ١٥٣/٣.

١/ فيض نشر الانشراح: ٤٤٦/١.

٢/ صحيح البخاري: كتاب اللقطة، ٩٤/٣؛ صحيح مسلم: كتاب الحجج، ٩٨٨/٢؛ فيض القدير: ٤٩١/١؛ تحفة الأحوذي: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ٣٥٧/٧.

فَشَكَى ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ الله، فَقَالَ يَا رَسُولَ الله إِنِّي لأَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلاَ أَحْفَظُهُ. فَقَالَ رَسُولُ الله : اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأَ بِيدِهِ الْخَطَّ»[1].

وقد ذكر ابن الصلاح أن ما ثبت في التصانيف والمجامع لا تجوز فيه الرواية بالمعنى أصلاً[2] بل وضع شرطاً لطالب الحديث أن يتعلم من النَّحو واللُّغة ما يتخلص به من شيئين: اللحن والتحريف. ويذكر قول الأصمعي: "أخوف ما أخاف على طالب العلم، إذا لَمْ يعرف النَّحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»"[3]. وهذا الكلام في اللحن في الألفاظ التي تحدث بها المصطفى ﷺ وطرق ضبطها، ويتعيَّن من ذلك عدم تبديل لألفاظ الرواية بالمعنى.

أمَّا الأمر الثاني الذي ذكره أبو حيان من وقوع اللحن؛ لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النَّحو. فهو قول جانبه الصواب؛ لأنَّ رواة الشعر والنثر واللُّغة بل وشيخ النحاة (سيبويه) وكتابه (**قرآن النَّحو**) وغيره من اللغويين والمفسرين والمحدثين غير عرب، مع هذا وصلنا هذا التراث الضخم ويمثل الجزء اليسير جداً. وبالنظر إلى ما ذكره ابن الصلاح عن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب في صحيح البخاري لا تبلغ أربعين، مع ذلك بسَّطها ابن مالك في كتابه (**النظر الفسيح عند مضايق الأنظار لمشكلات الجامع الصحيح**). علماً بأن صحيح البخاري يضم سبعة آلاف حديث ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر. وصحيح مسلم جملة أحاديثه أربعة آلاف بإسقاط المكرر، وغيرها

١/ الترمذي: كتاب العلم، ٣٩/٥؛ تحفة الأحوذي: ٣٥٧/٧.

٢/ علوم الحديث: لابن الصلاح (الشهرزوري)، تحقيق نور الدين عمر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٢١٧-٢١٨.

٣/ علوم الحديث: ابن الصلاح، ص٢١٧.

من الصحاح المشهورة المتداولة تكاد تخلو من تركيب يحكم عليه باللحن ويتعيَّن فيه الخطأ. ولا يكون له وجه من الصواب. وقد جاء في كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الشروط الواجب توفرها في خبر الواحد حتَّى تقوم به الحجة: "أن يكون من حدث به ثقةً في دينه معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لِما يُحدِّث به، عالِماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون مِمَّن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يُحدِّث به على المعنى؛ لأنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غير عالِم بما يُحيل معناه لَمْ يدرِ لعله يحيل الحلال إلى الحرام"[1]. وبالتأكيد لا يتجرأ أحدهم على تحليل حرام، فلا بد من الضبط التام. وقد نص أبو إسحاق الشيرازي على قبول الرواية بالمعنى، ولكنه قيدها بشروط فقال: "إنَّ الرواية بالمعنى لا تُقبل إلاَّ مِنْ مَنْ يعرف معنى الحديث ويؤدي مراد الرسول ﷺ"[2]. وهذا الراوي بالتأكيد يكون مزوداً بمعرفة واسعة ودقيقة باللغة، عالِماً بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ ومواطن البلاغة، وقد أشار ابن الصلاح إلى أنه ليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، بل الرواية رخص فيها من رخص؛ لِما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق. ويوضح من يروي بمعنى قوله بعبارات يقدمها مثل (أو كما قال)، (أو نحو هذا)، (أو ما أشبه ذلك)، وروي ذلك من الصحابة أبو مسعود وأبو الدرداء وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[3].

١/ المرجع السابق: ص١٣٢ وما بعدها؛ الرسالة: ص٣٧١.

٢/ اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحق الشيرازي، ص٤٤.

٣/ مقدمة ابن الصلاح: ص٢٤، يُنظر، ص١٨٣-٢١٥.

وقول صاحب الخزانة يؤكد معنى هذا الضبط: "قبول الرواية مبني على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البيِّن أن إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية". ويفسر قوله "إن القول دراية" بقوله: "هو كنقل الحديث بالمعنى"، ويتعرض لقضية الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك والرضي ويذكر أن هؤلاء العلماء أجازوا الاحتجاج بكلام أهل البيت ﷺ والخلفاء الراشدين والصحابة[1].

وقد وردت عبارة سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ: "قضية ولا أبا الحسن لها" في كتب النَّحو، وفي الكتاب يقدِّم لها سيبويه بقوله: "وتقول"[2]. ويثبت من هذا أن كل ما كان في عصر الاستشهاد وقبل فساد اللُّغة جاز الاستشهاد به في اللُّغة ما دام في فترة زمنية تعود إلى ما قبل مطلع القرن الثاني الهجري في بيئات عربية حيث تم التدوين الرسمي للحديث الشريف. وقد مر هذا التدوين بثلاث مراحل هي:

الأولى:

تدوين فردي وقع في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الصحابة والتابعين، وقد نُهي الصحابة عن التدوين في أول الأمر خشية التباس القرآن بالسُّنَّة أو الانشغال بها، ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة والتدوين حين زالت الأسباب والحديث «اكْتُبُوا لأبِي شَاةٍ»[3].

الثانية:

تدوين بتوجيه من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (المتوفى واحد ومائة للهجرة): "إذ كَتَبَ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ

١/ خزانة الأدب: ص٤ وما بعدها.

٢/ الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ٢/٢٩٧.

٣/ علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة دكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٣، ١٩٨١م، ص٢٤ وما بعدها.

اللَّـهِ ﷺ أو سُـنَّة ماضيه، أو حـديث عمـرة[1] فَاكْتُبْـهُ، فَـإِنِّي خِفْـتُ دُرُوسَ الْعِلْـمِ، وَذَهَـابَ الْعُلَمَـاءِ، وَلا تَقْبَـلْ إِلاَّ حَـدِيثَ النَّـبِيِّ ﷺ، وَلْتُفْشُـوا الْعِلْـمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا"[2].

وفي رواية لابن عبد البر عن ابن شهاب: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً"[3].

وكان هذا العمل الجليل مع بداية القرن الثاني الهجري، وفي هاتين المرحلتين كان السماع الذي يصل سنده إلى النبي ﷺ هو الأصل، مع وجود بعض الأشياء المكتوبة، لذلك كان الضبط يشمل الصدر وضبط الكتاب.

الثالثة:

ثم جاءت المرحلة التي جُمعت فيها دواوين الحديث، وفي مقدمتها الصحيحان، واعتمدت هذه المرحلة على ما جمع في السابق مع الضبط التام والتحقيق والتدقيق.

وخلاصة الأمر أن الرواية بالمعنى لا تؤدي إلى عدم الثقة في الحديث الشريف، ولا تدعو إلى ترك الاستشهاد به مع مراعاة أن كثيراً من العلماء والمحققين في هذا العلم قد منع الرواية بالمعنى أصلاً، وأجازها بشروط تضمن عدم التبديل واللحن في الحديث، بل وكانت معاجم غريب الحديث[4] من أهم وسائل توثيق

١/ عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية: كانت من أعلم الناس بأحاديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

٢/ فتح الباري: ١/٢٣٥.

٣/ جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي المالكي، تحقيق مسعد عبد الحميد، دار الكتبن بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص١٠٧.

٤/ غريب الحديث: للنضر بن شميل (ت٢٠٣هـ)؛ وآخر لأبي بكر الباحُدَّاني؛ وثالث للشيباني (ت٢٠٦هـ)؛ والفرَّاء (ت٢٠٧هـ)؛ وابن عبيدة معمر بن المثنى؛ وغيره؛ يُنظر، معاجم غريب

نصوص الحديث ودراسة الرواية وبيان ما يعتد به منها. وكذا كُتب الشروح. وأكد الأعظمي أن وجود عدد كبير من الرواة من مختلف المناطق وجهود العلماء المستمرة في تصحيح السند والمتن كادت تقضي على إمكانية وضع الأسانيد، وهذا يؤكد قبول هذه الأحاديث[1]. ونجد ابن مالك وابن خروف وغيرهم قد أكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي واستنكر ابن خروف قول أبي حيان[2].

الحديث والأثر: السيد الشرقاوي، ص٨٢ وما بعدها.

١/ دراسات في الحديث النبوي: محمد مصطفى الأعظمي، مطبعة الرياض، ١٣٩٦هـ-١٩٦٦م، ص٤٣٩.

٢/ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: أبي محمد بن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بـ(ابن خروف)، تحقيق خليفة محمد خليفة، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ-١٩٩٥م، ص١٥١-١٥٢.

الفصل الأول

كتب إعراب الحديث النبوي

المبحث الأول
العكبري وكتابه إعراب الحديث النبوي

المبحث الثاني
ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

المبحث الثالث
السيوطي وكتابه عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد

تعريف الإعراب الحديث:

أولاً- تعريف الإعراب:

الإبانة والإيضاح والإفصاح وإنَّما سُمِّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه.

وقال ابن الإعرابي: "وأعرب كلامه إذا لَمْ يلحن في الإعراب" والإعراب الذي هو النَّحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[1]. وقد روى أبو عبيدة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ»[2]. وعن ابن مسعود قال: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ»[3]. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تعلموا إعراب القرآن كما تعلموا حفظه»[4].

وقد بدأت حركة الإعراب في القرآن بتنقيط المصحف على يد أبي الأسود لَمَّا ظهر اللحن، بوضع نقط تدل على الفتحة والكسرة والضمة، ثم جاء نصر ابن عاصم ويحي بن يعمر ووضع نقط الإعجام. ثم جاء الخليل ليضع الشكل المعروف اليوم. وكُتب إعراب الحديث تدلُّ على هذا المعنى. وهذا هو الشيخ العالِم الجليل العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي يتناول ألفاظ الأحاديث موضوع الإعراب ويذكر الوجوه النحوية التي يمكن أن تعرب بها مستشهداً بالقرآن والشعر مستعرضاً

١/ لسان العرب: مادة (عرب).

٢/ المستدرك على الصحيحين: حديث رقم٣٦٤٤، ٢/٤٧٧.

٣/ شُعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، فصل في قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، حديث رقم٢٣٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ٢/٤٢٩.

٤/ كنز العمال: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق محمود عمر الدمياطي، كتاب القصاص، قسم الأقوال، حديث رقم٤١٦٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٢/١٤٤.

المعاني وبعض المسائل اللغوية[1].

ثانياً- تعريف الحديث:

الجديد من الأشياء. "الحَدِيثُ نقيضُ القديم... والجمع: أَحاديثُ، كقطيع وأَقاطِيعَ، وهو شاذ على غير قياس، وقد قالوا في جمعه: حِدْثانٌ، وحُدْثانٌ، وهو قليل... فأَمَّا أَحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلاَّ حَديثاً"[2].

الحديث كما لاحظ أبو البقاء[3] هو اسم من التحديث وهو الإخبار، ثم سُمِّي به قول أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي ﷺ. ومعنى الإخبار كان معروفاً للعرب في الجاهلية مذ كانوا يطلقون على أيامهم المشهورة اسم الأحاديث، ولعل الفرَّاء قد تَنبَّه إلى هذا المعنى حين رأى أن واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للحديث. ومن هنا شاع على الألسنة فصار أحدوثة أو صار حديثاً إذا ضرب به المثل. وفي الآيات الكريمات ورد اللفظ في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾[4]. وقوله جل وعلا: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾[5]. وقوله ﷺ: «فَإِنَّ خَيْرَ الأُمُورِ كِتَابُ اللَّهِ. وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ. وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»[6]، وقد استشعر بعض العلماء في مادة الحديث معنى الجدة فأطلقوه على ما يقابل القديم يريدون كتاب الله، ولا يقال للقرآن حديث الله،

١/ إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق حسن موسى، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، دار المنارة، جدة، ص١٠٢-١١٣.

٢/ لسان العرب: مادة (حدث).

٣/ هو: أيوب بن موسى الحسين، كان من قضاة الأحناف، توفي سنة ١٠٩٣م.

٤/ سورة الزمر: الآية (٢٣).

٥/ سورة الطور: الآية (٣٤).

٦/ تفسير ابن كثير: ٥٧٧/١.

بل كلام الله، وعن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ. الْكَلَامُ وَالْهَدْيُ. فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ. وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ»[1]. وقد ذكر المصطفى ﷺ لَمَّا سأله أبو هريرة عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة كان جوابه ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ» فسُمِّي كلامه ﷺ حديثاً[2].

وكذلك ذكره سيبويه في باب ما جاءَ جمعه على غير واحده المستعمل كعَرُوض وأَعاريضَ وباطل وأَباطِيل[3]. ويشرح جمع التكسير بهذا الوزن بقوله: "ما يكون في مثله ولَمْ يكسر هو على ذلك البناء فمن ذلك قولهم: رهطٌ وأراهط، كأنَّهم كسّروا أرهط. ومن ذلك باطلٌ وأباطيل؛ لأنَّ ذا ليس بناء باطلٍ ونحوه إذا كسّرته، فكأنَّه كسّرت عليه إبْطِيلٌ وأبطالٌ. ومثل ذلك: كراعٌ وأكارع؛ لأنّ ذا ليس من أبنية فعالٍ إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنّه كسّر عليه أكرعٌ. ومثل ذلك: حديثٌ وأحاديث"[4].

١/ سنن ابن ماجة: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ١٨/١.

٢/ صحيح البخاري: باب الحرص على الحديث، حديث رقم٩٩، ٤٩/١.

٣/ الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ٦١٦/٣.

٤/ الكتاب: ٤١٦/٣.

والحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع وهو البيان لكتاب المولى عز وجل ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، وهو ميزان الأعمال والأقوال، العلم به واجب، والعمل أوجب لِما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[3].

ويتناول هذا الفصل ثلاثة كتب تحدثت عن إعراب الحديث النبوي، قسمتها لثلاثة مباحث، نتناولها بالترتيب.

١/ سورة النحل: الآية (٤٤).

٢/ سورة محمد: الآية (٣٣).

٣/ سورة الأحزاب: الآية (٣٦).

المبحث الأول
العكبري وكتابه إعراب الحديث النبوي

تعريف العكبري

مؤلفاته

مذهبه النحوي

مذهبه الفقهي

سبب تأليف الكتاب (إعراب الحديث النبوي)

تعريف العكبري:

العكبري هو: "عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العكبري[1] الأصل، البغدادي المولد والدار، الفقيه الحنبلي الحاسب الفرضيّ النَّحويّ الضرير[2]. ولد ببغداد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة في عصر كانت فيه الحياة العلمية مزدهرة. أصيب بالجدري في صباه فذهب بصره ولكن الله عوَّضه عنه عقلاً واعياً، وبصيرة نافذة، اتصل بحلقات الدرس في بغداد، وأخذ النَّحو والأدب واللُّغة والقرآن والحديث والفقه من مشاهير العلماء، ومعظمهم من الحنابلة[3]. أشهرهم في النَّحو عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢-٥٦٧هـ)، وأبو البركات المتوفى (٥٦٩هـ). وفي الأدب واللُّغة عبد الرحيم بن العصار (٥٠٨-٥٧٦هـ) وفي القرآن البطائحي، وابن البطي، وغيرهم.

مؤلفاته:

ذكر له أكثر من خمسين مصنفاً في علوم العربية وغيرها، وإنْ كان أغلبها في علم النَّحو. وقال الصفدي: "وكان إذا أراد أن يصنف شيئاً، أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن وقرئت عليه. وإذا حصل ما يريد في خاطره، أملاه"[4]. لذا يقال عنه: "تلميذ تلاميذه"[5].

١/ عُكْبُرا: بلدة في العراق، والنسب إليها: عُكبُريّ وعكبراري؛ معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٩٥٧م.

٢/ بغية الوعاة: ٣٨/٢.

٣/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبي الفلاح عبد الحي بن العماد، ٦٧٠/٥.

٤/ نكث الهميان في نكت العميان: الصفدي، مطبعة الجمالية، مصر، ط١، ١٣٢٩هـ-١٩١١م، ص١٧٨-١٨٠.

٥/ طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ١١/٢؛ إنباه الرواة: ١١٨/٢.

ومن مؤلفاته في النَّحو على سبيل المثال:

١/ **اللباب في علل البناء والإعراب**، وسماه البعض اللباب في علل النَّحو. واللباب في البناء والإعراب[١].

٢/ **إعراب القرآن الكريم**، وقد طبع باسم إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن[٢].

٣/ **إعراب الحديث النبوي**[٣].

٤/ **شرح ديوان المتنبي**[٤].

٥/ **شرح لامية العرب**[٥].

٦/ **المسائل الخلافية في النحو**[٦].

وأخرى ذكرت في كتب التراجم[٧]، بعضها نُشر وآخر لَمْ يُنشر.

وقد ألَّف كتاب (**إعراب الحديث**) كما ذكر في مقدمته تلبيةً لطلب من بعض تلاميذه الذين أشكلت عليهم بعض الألفاظ في الحديث الشريف.

وطريقة التأليف التي ذكرها الصفدي تدل على ذكاء شديد وبصيرة نافذة لشيخنا الجليل ولكن قد يخطئ بعض التلاميذ في القراءة أو ربما وقع خطأ أو

١/ اللباب في علل الإعراب: حققه إبراهيم عطوة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢/ إعراب الحديث النبوي: تحقيق حسن موسى، وتحقيق آخر لعبد الإله النبهان.

٣/ طبع بمصر، ١٩٢٦هـ.

٤/ طبع باسم: لامية الشنفري، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق محمد أديب.

٥/ بتحقيق محمد خير حلواني، حلب، ١٩٧١م.

٦/ بغية الوعاة: ٣٨/٢.

٧/ نكث الهميان: ص١٧٨.

تصحيف في النسخة التي يقرأ أحدهم منها. فنجده في إعراب الحديث يذكر نصاً للحديث: «آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضهُم»[1]. فيذكر لفظ (أنه) موضع (آية) ويجعل من الهاء ضميراً للشأن مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[2].

ثم يذكر إن هذه الهاء ليست ضميراً عائداً إلى مذكور قبله، إذ ليس في الكلام ذلك. ويجعل "الإيمان حب الأنصار" مبتدأ وخبر. وهو خبر (إنَّ) كأنه قال: "إن الأمر والشأن الإيمان حب الأنصار". وقد اعتمد النص "إنه الإيمان حب الأنصار، وإنه النفاق بغضهم" ثم يذكر ويروي "قَوْله: (آيَة الإِيمَان) وهو ظاهر. والرواية التي اعتمدها الشيخ العكبري واعتمدها في الإعراب، لا توجد أصلاً في الصحاح، وقال ابن حجر: المعتمد في هذه الكلمة (آية) في جميع الروايات في الصحاح والسنن والمستخرجات والمسانيد، والآية العلامة. هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَد فِي ضَبْط هَذِهِ الْكَلِمَة فِي جَمِيع الرِّوَايَات، فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسُّنَن وَالْمُسْتَخْرَجَات وَالْمَسَانِيد. وَالآيَة : الْعَلامَة"[3]. وقد يحكم بخطأ وقع في الحديث بقوله: "وهو خطأ" كما ورد في الحديث: «إنَّ هذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى في قُبُورِها، فإذا أُدْخِلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحابُهُ، جاءَ مَلَكٌ شَدِيدُ الانْتِهارِ فيقُولُ لَهُ: ما كُنْتَ تَقُولُ في هذا الرَّجُلِ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: أقولُ إنَّهُ رَسُولُ الله وَعَبْدُهُ فيقولُ لَهُ الملكُ: انْظُرْ إلى مَقْعَدِكَ الذِي كانَ في النّارِ قَدْ أَنْجَاكَ الله مِنْهُ وَأَبْدَلَكَ بِمقْعَدِكَ الذِي تَرَى مِنَ النّارِ مَقْعَدَكَ الذِي تَرَى مِنَ الجَنَّةِ فَيَرَاهُما كِلاهُما فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: دَعُونِي أُبَشِّرْ أَهْلِي فَيُقَالُ لَهُ: اسْكُنْ، وَأَمّا الْمُنَافِقُ فَيُقْعَدُ إذا تَوَلّى عَنْهُ أَهْلُهُ فَيُقَالُ لَهُ: ما كُنْتَ تَقُولُ في هذا الرَّجُلِ فَيَقُولُ: لا

١/ فتح الباري: باب حب الأنصار، مجلد٧، ص١١٤؛ شرح النووي: باب الدليل على حب الأنصار، ٦٣/٢؛ إعراب الحديث: تحقيق حسن موسى، حديث رقم ٥٣، ص١٣٠.

٢/ سورة الحج: الآية (٤٦).

٣/ فتح الباري: مجلد١، باب علامة المنافق، ٥٤/١.

أَدْرِي أَقُولُ ما يَقُولُ النّاسُ فيُقَالُ لَهُ: لا دَرَيْتَ هذا مَقْعَدُكَ الذي كانَ لَكَ مِنَ الجَنَّةِ قَدْ أُبْدِلْتَ مَكانَهُ مَقْعَدَكَ مِنَ النّارِ.

قال جابر: فسمعت النبيّ ﷺ يقول: يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ في القَبْرِ على ما ماتَ المُؤْمِنُ على إيمانِهِ، وَالمُنافِقُ على نِفَاقِهِ»[1]. قال الشيخ: (كلاهما) بالألف خطأ. والصواب (كليهما)؛ لأنها توكيد للمنصوب ومضافة للضمير فتكون بالياء في النصب. والجرِّ لا غير. وهذا القول فيه نظر، فالمثنى في لغة بني الحارث بن كعب بالألف مطلقاً، وبهذه اللُّغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلاَّ حفص ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2]. فالحديث بهذه الرواية صحيح لا غبار عليه.

مذهبه النحوي:

كان العكبري بصرياً ولكنه لَمْ يكن متعصباً؛ لذلك اختار بعض آراء الكوفيين، ومن ذلك قوله في دخول (من) لابتداء غاية الزمان في إعرابه للحديث الشريف: «هذا أوّل طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام».

وقد صرح بمنع البصريين لذلك ولكنه اختار مذهب الكوفيين[3]. وفي حاشية الصبان[4] يتحدث عن (من): "وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة خلافاً لأكثر البصريين، نحو: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[5]. وفي الحديث: «لقد فارقكم رجل بالأمس ما سبقه الأولون بعلمٍ ولا أدركه الآخرون، إن

١/ إعراب الحديث: حديث رقم ٨٣، ص١٤٧.

٢/ سورة طه: الآية (٦٣).

٣/ إعراب الحديث: تحقيق حسن موسى، ص١٣١، يُنظر، ص٣٥، حديث رقم ٥٦.

٤/ حاشية الصبان: ٣١٣/٢.

٥/ سورة التوبة: الآية (١٠٨).

كان رسول الله ﷺ ليبعثه ويعطيه الراية فلا ينصرف حتى يفتح له، وما ترك من صفراء ولا بيضاء إلاَّ سبعمائة درهم من عطائه، كان يرصدها لخادمٍ لأهله»". هذه اللام (ليبعثه) عند البصريين عوض عمَّا لحق (إنْ) من الحذف؛ لأنَّ أصلها (إنه كان). والتقدير (إنْ كان رسول الله ﷺ لباعثاً له). وأوقع الفعل المستقبل موقع اسم الفاعل، قياساً على الآية الكريمة: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[1]. حيث ذكر العكبري في كتابه التبيان[2]: "إنْ المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف واللام في (لكبيرة) عوض عن المحذوف". وهذه اللام عند سيبويه لام الابتداء أفادت توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، والفرق بين "إنْ المخففة من الثقيلة والنافية، لهذا صارت لازمة"[3]. والكوفيون والأخفش لا يجيزون تخفيف (إنْ) المكسورة، بل هي نافية واللام بمعنى (إلاَّ)[4]. وعند الشيخ العكبري: الفعل: مشتق من المصدر، وفعل الأمر: مبني، و(لكن): مفردة، و(رب): حرف، والاسم من السمو، وغيره مِمَّا يدلُّ على بصريته.

ويذكر شوقي ضيف الشيخ العكبري مع المدرسة البغدادية لصلته بأبي علي الفارسي وابن جنِّي، ويجعله محمد الطنطاوي كوفياً[5]؛ لأنه اختار آراء أهل الكوفة في بعض المسائل ولكن نجده بصرياً، فهو في هذا الكتاب موضوع البحث يختار رأي الكوفيين موضحاً رأي المدرسة البصرية كما سبق في الأمثلة.

١/ سورة البقرة: الآية (١٤٣).

٢/ التبيان في إعراب القرآن: تحقيق محمد علي البجاوي، دار الشام، للتراث، ١٩٧٦م، ١/١٢٤.

٣/ حاشية الدسوقي على المغني: حققه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢/٦١.

٤/ حاشية الصبان: ١/٤٥٢؛ إعراب الحديث: ص١٨٧، الحديث رقم ١٥٥.

٥/ نشأة النَّحو: محمد طنطاوي، ط٢، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

مذهبه الفقهي:

عُرف بالفقيه الحنبلي، تلقى أكثر علومه على إبراهيم بن دينار، والقاضي أبو يعلي الفرَّاء، وابن الخشاب، وغيرهم. كان شديد التعصب لمذهبه، "فلَمَّا سأله جماعة من الشافعية وقالوا: انتقل إلى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية. فقال: لو أقمتموني وصببتم الذهب علي حتَّى واريتموني، ما رجعت عن مذهبي"[١].

منهجه في الكتاب (إعراب الحديث):

ذكر الكتاب في كتب التراجم[٢]. ووصفه ابن خلكان بأنه كتاب لطيف وذكره السيوطي في كتابه عقود الزبرجد ونقل عنه[٣]. وقد ذكر العكبري في مقدمة الكتاب إنه اعتمد على جامع المسانيد للإمام الجوزي[٤]. وقد رتب الأحاديث بأسماء الرواة مرتبة على حروف المعجم، فبدأ بحرف الهمزة وأحاديث أُبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، وهكذا ينتقل مع الحرف إلى آخر الرجال فيعد ستة ومائة مسنداً ثم يذكر مسانيد من يشك في أسمائهم ومن يُعرفون بكُناهم كأبي بهنسة الفزاري، وأبي الجعد الضمري[٥]، وسعيد الزرقي[٦]. ثم ينتقل إلى مسانيد من نسبوا إلى أقاربهم

١/ نكث الهميان: ص١٧٩.

٢/ إنباه الرواة: ١١٧/٢؛ نكث الهميان: ص١٧٩؛ بغية الوعاة: ٣٩/٢٠؛ وفيات الأعيان: ١٠٠/٣.

٣/ عقود الزبرجد: السيوطي، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١١/١.

٤/ الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، متوفى (٥٩٧هـ).

٥/ قيل اسمه أدرع، وقيل عمرو بن بكر، وقيل جنادة، وهو من بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة، وله دار بالمدينة في بني ضمرة، قال محمد بن سعد بعثه النبي ﷺ يحتبس قومه لغزوة الفتح ولغزوة تبوك؛ تهذيب الكمال: ٢٧٤/٨.

٦/ الزرقي الأنصاري هو: سعد بن عمارة، زوج أسماء بنت زيد؛ المرجع السابق: ص٣٢٠.

كعم أبي حَرَة الرقاشي، وخال أبي سوار[1] العدوي، ثم من عُرفوا بالقرب من غيرهم فيذكر خادم رسول الله ﷺ، ثم مسانيد من نُسبوا إلى قبائلهم فيذكر رجل من وفد عبد القيس ثم المجهولين، وينتقل إلى مسانيد النساء متبعاً النهج نفسه، وبذا يكون قد جمع في هذا الكتاب ثمانية وعشرين وأربعمائة حديثاً، بيَّن فيها أوجه الإعراب في الألفاظ التي بها إشكال وقد تعرض لخمس وعشرين مسألة مستعيناً بآيات من كتاب الله العزيز[2] بعضها قد ورد في كتابه (**التبيان في إعراب القرآن**) وقد بلغ عدد الآيات اثنتين وستين ومائة آية. كما استشهد بأربعة وأربعين بيتاً من الشعر ذكر اسم الشاعر في بعضٍ منها. وقد ذكر من الأقوال المشهورة[3] ما بلغت مواضعه ستة وثلاثين موضعاً، وتعرض لثمانٍ وثلاثين مسألة نحوية وخمس وعشرين أداة.

١/ العدوي البصري هو: حسان بن حريث، وقيل هو منقذ من بني عدي بن زيد بن مناة بن إلياس بن مضر، كان ثقة؛ المرجع السابق: ص٣٣٠.

٢/ البقرة: الآية (١٧٣)؛ النحل: الآية (١١٥)؛ الأعراف: الآية (١٥٥)؛ وغيرها.

٣/ أكلوني البراغيث، إياك والشر، شذر مذر، وغيرها.

المبحث الثاني
ابـن مالك وكتابـه
شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

تعريف ابن مالك

شيوخه

مؤلفاته

مذهبه الفقهي

سبب تأليف كتاب (شواهد التوضيح)

تعريف ابن مالك:

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد سنة ستمائة للهجرة على أرجح الأقوال.

شيوخه:

قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني. وثابت بن محمد الكلاعي القرناطي، وأبي علي الشلوبين، وعلي بن محمد أبي الحسن السخاوي، وابن يعيش، وأبي الحاجب، وقد تنقل بين القاهرة والحجاز ودمشق يتلقى العلم، ثم إلى حلب ودمشق ليدرس، واستقر هناك حتَّى توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة[1].

مذهبه الفقهي:

كان مالكياً بالمغرب، ثم انتقل إلى المشرق فأصبح شافعياً.

مؤلفاته وكُتبه:

ألَّف ابن مالك في النَّحو العربي والصَّرف واللُّغة والقراءات، ومنها ما هو مطبوع بين أيدينا اليوم مثل (التسهيل) و(الكافية الشافية)... الخ. كان أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث فوضعه موضعه.

سبب تأليف الكتاب:

كان الشيخ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني[2] يقرأ

١/ بغية الوعاة: ص٥٣؛ والأعلام: ١/٩٣١.

٢/ اليونيني هو: العلامة الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن شيخ الإسلام ومحدث الشام تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الله البعلي الحنبلي، ولد سنة إحدى وعشرين وستمائة بيونيق بـ(بعلبك)، مات سنة ستة وتسعين وسبعمائة، وهو من بيت علم وحديث.

صحيح البخاري على ابن مالك بحضرة جماعة من الفضلاء ليصححه ويضبطه على نسخ معهم. فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنه ابن مالك وضبطه على ما اقتضاه علمه بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أو ذكر ما يجوز فيه أكثر من إعراب أو رجح مسألة ما أثبتها الكاتب. فكان هذا الكتاب[1].

قرأ الشاطبي هذا الكتاب بمكة المكرمة سنة خمس وتسعين وستمائة، وهو بمثابة أول نشر في ذلك الزمان. وقد قسم ابن مالك الكتاب إلى واحد وسبعين بحثاً، وقد رتبها حسب ورود الحديث في صحيح البخاري، واستشهد بعدد من آي الذكر الحكيم، كما أورد في أثناء الشرح والإعراب ثلاثة عشر ومائة بيتاً من الشعر.

١/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص٢٢٠.

المبحث الثالث
السيوطي وكتابه عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد

(١) تعريف السيوطي

شيوخه

مؤلفاته

مذهبه الفقهي

منهجه في الكتاب (عقود الزبرجد)

(٢) تعريف أحمد بن حنبل

معنى المسند

١/ تعريف السيوطي:

جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال... الخضيري الأسيوطي ويُقال السِّيوطي والسَّيوطي في تسهيل النسب إلى أسيوط. ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، نشأ يتيماً فحفظ القرآن دون ثماني سنين. ثم حفظ العمدة ومنهاج الفقه والنَّحو والألفية وغيرها[١].

شيوخه:

أخذ علم الفرائض من الشيخ شهاب الدين الشارماحي، والتفسير من الشيخ شرف الدين المناوي، والحديث من تقي الدين الشبلي الحنفي، وفي الأصول والعربية والمعاني والتفسير الكافيجي (نسبة لشرح الكافية) ولزمه أربع عشرة سنة. كما ذكر في حسن المحاضرة وأجازه.

مذهبه الفقهي:

أخذ من المناوي وهو آخر علماء الشافعية. ولي التدريس على مذهب الشافعي وقضاء الديار المصرية، وتوفي سنة ٨٧١هـ، ثم درس على سيف الدين الحنفي وغيره، وسافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، وذكر في حسن المحاضرة: "ولَمَّا حججت شربت من ماء زمزم، لأمور؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر" وذكر أنه يكتب في كل مصنف بالأقوال والأدلة العقلية والنقلية والقياسية، ويستطيع الموازنة بين اختلاف المذاهب. وقد ذكر أنَّ له عمل على كل كتاب من الكتب المشهور في الحديث (تعليقه)[٢]. إلاَّ مسند الإمام أحمد بن حنبل لِكبر حجمه

١/ حسن المحاضرة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ١/٣٣٥-٣٤٤؛ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٢/٨٢؛ بغية الوعاة: ص١١٨.

٢/ الموطأ: مسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة، والكتب الستة.

وعدم تداوله بين الطلبة. ونخلص من ذلك إلى أن السيوطي فقيه على المذاهب الأربعة -إن جازت التسمية-، رُزق التبحر في سبعة علوم: التفسير، الحديث، الفقه، النَّحو، المعاني والبديع، ودرس الجدل، وشيئاً في علم المنطق لكنه سمع بتحريمه فتركه.

كتبه ومؤلفاته:

عد منها في حسن المحاضرة ثلاثمائة كتاباً "سوى ما غسله وتاب عنه" في العلوم المختلفة. وعدَّ له بروكلمان خمسة عشر وأربعمائة مصنفاً لَمْ يطبع منها إلاَّ القليل، وذكر ابن إياس في البدائع أنها بلغت ستمائة مؤلَّف، توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة.

سبب تأليف كتاب (عقود الزبرجد):

سبب تأليف الكتاب كما ذكره في المقدمة هو: ندرة ما ورد في هذا الباب من التصانيف، وأن ما ورد فيه "من النذر القليل لا يروي الغليل ولا يشفي العليل لذا فقد تطلع إلى تأليف في إعراب الحديث مستوعب جامع شامل للفوائد البدائع شافٍ، كافل بالنقول والنصوص كافٍ[1]. كما عبر عنه.

١/ عقود الزبرجد: ١/ح.

منهجه في الكتاب:

الكتاب مرتب على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في مسند خاص به. وبعض الأحاديث جاءت بأكثر من رواية ونجده في هذا الكتاب جمع ورتب الأقوال والآراء بمنتهى الدقة والأمانة العلمية، فقد نسب كل رأي لصاحبه، وكل قول لقائله، ولكنه يذكر الاسم أحياناً، وأخرى يذكر اسم الشهرة والكتاب الذي أخذ عنه أو يقول: قال الشيخ، أو القاضي أو الأستاذ أو شيخ الإسلام، وغيرها من الألقاب العلمية كـ(النحوي والحافظ والفرضي). وقد نقل عن العكبري وابن مالك في إعراب الحديث وعن غيرهم من كتب شروح الحديث عرضاً مفصلاً ولَمْ يتقيد بمذهب فقهي أو مدرسة نحوية بعينها، كما لَمْ يكتفِ بالأحاديث التي وردت في مسند الإمام أحمد، بل أدخل غيرها من الأحاديث، وقد ذكر ما يربو على الألف حديث مصحفة في خمسة ومائة مسنداً. وقد ورد في هذا الكتاب تسعة وثمانون ومائة بيتاً من الشعر يذكر اسم الشاعر أحياناً. كما ورد عدد من الأمثال والأقوال المشهورة. وعدد من آي الذكر الحكيم.

٢/ تعريف أحمد بن حنبل[١]:

ابن هلال بن أسد، يصل نسبه إلى بكر بن وائل، ولد سنة أربع وستين ومائة هجرية في بغداد، وعاش في البصرة، تتلمذ على يد الإمام الشافعي وهيثم الواسطي وسفيان بن عيينة، كان زاهداً ورعاً، عرض عليه القضاء باليمن فرفض. كتب مسنده الذي يحوي ثلاثين ألف حديث غير مكرر، وعشرة آلاف أخرى مكررة، ولكنه على ضخامته وسعة مادته، كان ترتيبه من العوائق التي حالت دون كثرة تداوله والانتفاع به، فقد راعى نظام الطبقات، فقدَّم الخلفاء الراشدين،

١/ أحمد بن حنبل: أحمد عبد الجواد، ط١، المكتبة التجارية، ١٣٨٠هـ، ص٥٨٧؛ كشف الظنون: حاجي خليفة، ٥/٥٣٤؛ بحوث في تاريخ السنة: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط٣، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ص٣١.

والعشرة المبشرين بالجنة، والسابقة في الإسلام، والشرافة، والنسب (أهل البيت).

معنى المسند:

بفتح النون الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابي، أي: رواه، فهو اسم مفعول أو يراد به الإسناد فيكون مصدراً. ويكون ترتيبها على حروف الهجاء، أو القبائل، أو السابقة للإسلام، أو غير ذلك[1].

الزبرجد: الزمرد: من الجواهر. عند الجوهري بالضم وتشديد الراء[2].

١/ تدريب الراوي: السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب، ط٢، ١٩٦٦م، ص٤٠.

٢/ لسان العرب: مادة (زبرجد).

الفصل الثاني

العكبري وابن مالك

المبحث الأول
الحذف

المبحث الثاني
التضمين في الأفعال

المبحث الثالث
الأدوات (واو القسم، نِعم، رُبَّ، بِئس)

المبحث الأول
الحذف

١/ حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم.

٢/ حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط.

٣/ حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه.

(١) حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم:

الحديث: قول عقبة بن عامر الجهني للنبي ﷺ: «إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ لَنَا: إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأُمِرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ».

قال الشيخ العكبري[١]: "إن الأصل في الحديث (يقرونا) فحذفت النون الأولى التي للرفع لتوالي النونين الأمثال، وترك الضمير (نا) المفعول". واستشهد بالآية الكريمة: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[٢]. بقراءة نافع حيث خفف النون مع الكسر (تبشرونِ) وأصلها تبشرونني فحذفت النون تخفيفاً، وذكر القراءة بفتح النون واختارها بقوله: "وهو الوجه"[٣]. والنون عنده علامة الرفع. وفي حالة الكسر حذفت ياء الإضافة.

وفي النون وجهان:

أحدهما: المثبتة نون الوقاية، ونون الرفع محذوفة للثقل؛ وكانت الأولى أحقُ بالحذف إذا بقيت لكُسرت، ونون الإعراب لا تُكسر لئلا تصير تابعة.

والوجه الثاني: إن نون الوقاية محذوفة والباقية نون الرفع؛ لأنَّ الفعل مرفوع، فأبقيت علامته. والقراءة بالتشديد أوجه عند العكبري[٤]. وقرأ ابن كثير بكسر

١/ إعراب الحديث: ص٢٧٣.

٢/ سورة الحجر: الآية (٥٤).

٣/ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١٨١/٣؛ الأصول في النَّحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسن الحنبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٢٠١/٢.

٤/ إعراب الحديث: ص٢٧٣.

النـون وتشـديدها لأجـل حـذف نـون الرفـع وإبقـاء نـون الوقايـة وهـو رأي سـيبويه والأخفش، وكذا قرأ نافع، إلاَّ أنه خفف النون.

وقرأ الباقون بفتح النون باعتبارها علامة الرفع ونون الوقاية محذوفة وهو رأي المبرِّد وعلي بن سليمان وابن جني[1]. وذكر ابن مالك حذف نون الرفع في الحديث لمجرد التخفيف وسبب الحذف عنده كراهة تفضيل النائب عن المنوب عنه؛ لأنَّ النون نائبة عن الضمة، والضمة تحذف لمجرد التخفيف كقراءة أبي عمرو بتسكين راء: (يُشْعرْكم) من الآية الكريمة: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]. و(يأمُرْكم) من الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[3]. و(ينْصرْكم) من الآية الكريمة: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾[4].

ويستشهد ابن مالك بحديث ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «اقرأْ عليها السلامَ مِنَّا جميعاً وسَلْها عنِ الرَّكعتَينِ بعدَ صلاةِ العصرِ وقُلْ لها: إنَّا أُخبرْنا أنَّكِ تُصلِّينَهما، وقد بَلَغَنا أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عنها وقال ابنُ عباسٍ: وكنتُ أضربُ الناسَ معَ عمرَ بنِ الخطابِ عنها. فقال كُرَيبٌ: فدخلتُ على عائشة رضيَ اللهُ عنها فبلَّغْتُها ما أرسلوني ، فقالت: سَلْ أمَّ سَلمةَ. فخرَجتُ إليهم فأخبرتُهم بقولها، فرَدُّوني إلى أمِّ سلمةَ بمثل ما أرسلوني به إلى عائشةَ، فقالت أمُّ سلمةَ رضيَ اللهُ عنها: سمعتُ النبيَّ ﷺ يَنهى عنها، ثمَّ رأيتهُ يُصلِّيهما حينَ

١/ التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي محمد، ٢/٧٨٤؛ الخصائص: ١/٣٨٨؛ المحتسب: ٢/٢٢.

٢/ سورة الأنعام: الآية (١٠٩).

٣/ سورة البقرة: الآية (٦٧).

٤/ سورة آل عمران: الآية (١٦٠)؛ يُنظر، شرح التسهيل: ١/٥٢.

صلَّى العصرَ، ثمَّ دَخَلَ عليَّ وعندِي نِسوةٌ من بني حَرامٍ منَ الأنصارِ فأرسلتُ إليه الجاريـة فقلت: قومي بِجَنبهِ قولي له: تقولُ لكَ أُمُّ سلمةَ يا رسولَ اللهِ سمعتُـكَ تنهـى عـن هـاتَينِ وأراكَ تُصلِّيهما، فإن أشار بيدِه فاستأخِري عنهُ. ففعَلَتِ الجاريةُ، فأشارَ بيده، فاستَأخَرت عنهُ. فلما انصرفَ قال: يا ابنةَ أبي أُميَّةَ، سألتِ عنِ الرَّكعتَينِ بعدَ العصرِ، وإنه أتاني ناسٌ مـن عبدِ القيسِ فشـغَلوني عـن الـرَّكعتَينِ اللتَـيْن بعـدَ الظُّهـرِ، فُهمـا هاتـانِ»[1]. والأصل (تصلينهما). وقول مسروق: «دخلنا على عائشةَ رضـيَ الله عنهـا، وعنـدها حسّـانُ بـن ثابت يُنشِدُها شعراً يُشَبِّبُ بأبياتٍ له وقال:

حَصانٌ رَزانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ ❖ وتصبحُ غَرْثى من لحومِ الغوافِلِ

فقالت له عائشة: لكنّكَ لستَ كذلك. قال مَسروقٌ: فقلتُ لها: لِـمَ تـأْذَني لـه أن يَدخلَ عليكِ وقد قـال اللّـهُ تعـالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2]؟ فقالـت: وأيُّ عذابٍ أشدُّ من العَمى. قالت لـه: إنـه كـان يُنـافحُ -أو يُهـاجي- عـن رسـولِ اللّـهِ ﷺ»[3]. والأصل (تأذنين).

١/ البخاري: كتاب المغازي، باب وفد عبد القيس.

٢/ سورة النور: الآية (١١).

٣/ البخاري: كتاب المغازي، باب حديث الإفك.

وقول النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَلا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ»[1].

وموضع الاستشهاد في الحديث[2] عند العكبري وابن مالك حذف نون المضارع (الرفع) لغير نصب أو جزم بل تحذف للثقل عند العكبري وتحذف دون سبب كما ذكر ابن مالك؛ لأنها تنوب عن الضمة، وكذا تحذف الضمة لغير سبب كما ذكر سابقاً في القراءة السابقة (يشعرْكم) وقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

فَإِن سَرَّ قَوماً بعض ما قد صَنَعتُمُ ❖ سَتَحتَلِبوها لاقِحاً غَيرَ باهِلِ[3]

فحذفت النون من (تحلبونها).

وقول الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكِي ❖ وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[4]

١/ المستدرك على الصحيحين: كتاب البر والصلة، ١٨٥/٤؛ صحيح ابن حبان: نفي الإيمان عمن لا يتحاب في الله، ٤٧٢/١؛ سنن أبي داود: باب إفشاء السلام، ٣٥٠/٤؛ ابن ماجة: ١٢١٧/٢.

٢/ شواهد التوضيح: ابن مالك، ص١٧٠ وما بعدها.

٣/ يُنظر، ارتشاف الضرب: لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، مطبعة المدني، مصر، ٤٢٠/١.

اللاقح: الناقة ذات اللبن؛ الباهل: التي لا صرار على أخلافها فهي مباحة الحلب، والشاهد تحتلبوها، والأصل تحتلبونها.

٤/ لَمْ أقف على قائله، الشاهد (تدلكي) والأصل (تدلكين).

فحذفت نون (تدلكين).

ونخلص إلى ثبوت حذف هذه النون بالنصوص لاختلاف النحاة في إعراب الأفعال الخمسة. فذهب الجمهور إلى رفعها بثبوت النون، والنصب والجزم بحذفها كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[1].

والأخفش والسهيلي يقدران الحركات، والنون دليل عليها ورده ابن مالك. وعند الفارسي هي أفعال معربة ولا حرف إعراب فيها[2].

والراجح ما ذهب إليه الجمهور لوجود الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي بحذف النون أو إثباتها. مِمَّا يؤكد على أنها حرفٌ للإعراب.

وخلاصة الأمر اتفق الشيخان على حذف النون استشهاداً بحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

١/ سورة البقرة: الآية (٢٤).

٢/ شرح التسهيل: ١/٣٦-٥٢؛ همع الهوامع: ١/١٧٥-١٧٧.

(٢) حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط:

الحديث: حكاية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وحواره مع رسول الله ﷺ: «مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلاَّ ابْنَتِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ لا. قَالَ: قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ لا. قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: الثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلاَّ أُجِرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ»[١].

ذكر ابن مالك حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط. وعنده أصل الكلام قبل الحذف إن تركت ولدك أغنياء فهو خير. وخالف النحاة في قولهم إن حذف (المبتدأ والفاء) مخصوص بالضرورة. وأكد أنه يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره فيقول: "ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير"[٢].

وفي هذا رد على الخليل حيث ذكر: "لا يكون هذا إلاَّ أن يضطر شاعر. حين سأله سيبويه عن قولهم: (إن تأتيني أنا كريم)"[٣]. وشرح السيرافي سبب وجوب دخول الفاء على جواب الجزاء فقال: الذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء إنَّ أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا وجد فعل الشرط أو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط و(إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر ثم عرض في الكلام أن يجارى بالابتداء والخبر لنيابتها عن الجواب وأن لا

١/ صحيح البخاري: باب أن يترك ورثته أغنياء، ١٠٦/١؛ صحيح مسلم: باب الوصية، ١٢٥٣/٣؛ وقد ورد الحديث في أربعة وعشرين موضعاً في كتب الصحاح بلفظ (إنْ تَدَعْ).

٢/ شواهد التوضيح: ص١٣٤.

٣/ الكتاب: ٦٣/٣.

تعمل فيها ولا يقعان موقع فعل مجزوم فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب واختاروا (الفاء) دون (الواو) و(ثم)؛ لأنَّ حق الجواب أن يكون عقب الشرط متصلاً به والفاء توجب ذلك.

وذكر ابن يعيش[1]: " وإن كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً، أو مبتدأ وخبراً، فلا بد من الفاء كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإن جئتني فأنت مكرم. وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقول الشاعر:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها ❖ وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ"[2].

ومنع المبرِّد حذف الفاء حتَّى في الشعر وزعم أن الرواية "فالرحمن يشكره".

أمَّا الأخفش فذكر الحذف في النثر الفصيح وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ﴾[3]. الوصية جواب الشرط وليس مقترناً بالفاء، وقد ذكر ابن مالك إجازته لقول القائل: إن استعنت أنت معان، وذكر بيت حسان:

١/ شرح المفصل: ابن يعيش، ٩/٣٠.

٢/ البيت في كتاب سيبويه، منسوب إلى حسان بن ثابت، قال البغدادي: البيت نسبه سيبويه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ﷺ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري، وقال الأعلم: "زعم الأصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره"، ونقل بعضهم عن المازني أنه قال: "خبر الأصمعي عن يونس قال: تحت علمنا هذا البيت والاستشهاد به على أن الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط ضرورة".

٣/ سورة البقرة: الآية (١٨٠).

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها ❖ وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ

والتقدير: فالله يشكرها، فحذفت الفاء.

ومثل حذف المبتدأ مقروناً بالفاء حذفه مقروناً بواو الحال كقول عمر بن أبي سلمة: "رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد، مشتملٌ به، في بيت أم سلمة" وتقدير المحذوف: (وهو مشتمل) [1]، واستشهد كذلك بالآية الكريمة: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ﴾[2]. والتقدير: (فهو خير). وذكر أن الأمر مضمن معنى الشرط في هذه الآية، وإن لَمْ يصرح بأداة الشرط. ويجب اقتران الجواب بالفاء لكون الجملة اسمية وكذلك ذكر من الشعر قول الضبي في الحماسة:

أأبيُّ لا تبعَدْ وليس بخالدٍ ❖ حيٌّ، ومَنْ تُصبِ المنونُ بَعيدُ

والحذف في البيت من تصب المنون فحذف جواب الشرط المقترن بالفاء والتقدير (فهو بعيد).

ومثله قول نُصيب بن رباح:

فَهل أَنا إلا مِثلُ سيِّقة العدا ❖ إن اِستَقدَمتْ نَحرٌ وَان جَبَأت عَقْرٌ[3]

وتقدير المحذوف في البيت: (فهو نحرٌ)، (فهو عقرٌ).

وقول رجل من بني أسد:

١/ شواهد التوضيح: ص١٣٣-١٣٦.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٢٠).

٣/ سيقة العدا: السَّيِّقةُ ما اختَلَس من الشيء فساقَه ومنه قولهم: إنما ابنُ آدم سَيِّقةٌ يسُوقُه الله حيث شاء، وقيل السَّيِّقةُ التي تُساقُ سوْقاً. والسِّيَّقة ما اسْتاقه العدوُّ من الدواب؛ وجبأتُ عن الرجل: خنست عنه.

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُرْبَها ❖ بَني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ[1]

والتقدير: (فهو ظالم).

ونخلص من ذلك إلى وجود نصوص من القرآن الكريم والسنة المطهرة والشعر العربي الفصيح، ونص الحديث عند ابن مالك: «إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». بكسر همزة (إنْ) وحذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط بتقدير (فهو خير).

وعند الشيخ العكبري (أن تدع) وقد نص على فتح همزة (أنْ) وعنده هي ناصبة للفعل وموضع المصدر بدل اشتمال. والتقدير (إنك ترْكك) وفيه نظر. فإنْ قلنا بدل اشتمال من ضمير المخاطب (الكاف) لَمْ يشمل الترك وغيره، فلا يتحقق ما ذهب إليه الشيخ العكبري؛ لأنَّ البدل -وهو الترك- صادر عن المبدل منه -وهو الضمير (الكاف)- وليس مشتملاً عليه.

١/ تنكعوا: تمنعوا؛ شربها: حظها من الماء؛ لَمْ أعثر على قائله.

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

ومِن ضَمِيرِ الحاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ❖ تُبدِ لهُ إِلاَّ مَا إحَاطَة جَلاَ

وشرح الأشموني ذلك بقوله: "ولا يجوز أن يُبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب إلاَّ إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة، فإن لَمْ يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب هي:

١/ المنع، وهو مذهب البصريين.
٢/ الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين.
٣/ الجواز في الاستثناء، نحو: ما ضربتكم إلاَّ زيداً. وهو قول قطرُب"[١].

وفي التسهيل[٢]: "إبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير، لتنزله منزلة التوكيد. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ﴾[٣] أولنا وآخرنا بدل من الضمير (نا) في لنا".

وفي شرح ابن مالك لبدل الاشتمال يذكر: "من ذلك المصدر الدال على معنى قائم بمسمى المبدل منه كعجبت من زيد حلمه. أو صادر عنه كعجبت منه قراءته".

وخلاصة ذلك فالأحسن أن يكون تقديره المصدر (تركك) أو (ودعك) مبتدأ خبره (خيرٌ). وجاء نص الحديث عند الشيخ العكبري (أن تدعْ) وهو الوارد في

١/ شرح الأشموني: ٣/٨.
٢/ شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٣/٣٣٤ وما بعدها.
٣/ سورة المائدة: الآية (١١٤)؛ التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٤.

كتب الصحاح، ولفظ تترك هي اسم الباب في صحيح البخاري في أكثر من موضع، وكذا في صحيح مسلم[1].

وقد أورد ابن مالك حديث أُبي بن كعب: «كنتُ معَ سَلمانَ بنِ رَبيعَةَ وزَيدِ بنِ صُوحانَ في غَزاةٍ، فوَجَدْتُ سَوطاً، فقالا لي: ألقِه، قلتُ: لا، ولكنِّي إن وجدتُ صاحبَهُ وإلاَّ استمتعتُ بهِ. فلمّا رجَعنا حَجَجْنا، فمرَرتُ بالمدينةِ، فسألتُ أُبيَّ بنَ كعبٍ ﷺ فقال: وَجدتُ صُرَّةً على عهدِ النبيِّ ﷺ فيها مائةُ دينار، فأتيتُ بها النبيَّ ﷺ فقال: عرِّفْها حَولاً، فعرَّفتُها حَولاً. ثم أتيت فقال: عرِّفْها حولاً، فعرَّفْتها حَولاً، ثمَّ أتيتهُ فقال: عرِّفْها حولاً، فعرَّفتها حَولاً، ثم أتيتهُ الرابعةَ فقال: اعرِفْ عِدَّتَها ووِكاءها ووِعاءَها، فإن جاءَ صاحبُها وإلاَّ استمتِعْ بها».

تضمن الحديث حذف قدَّره ابن مالك "فإن جاء صاحبها أخذها وإنْ لا يجيء فاستمتع بها" بحذف جواب (إنْ) الأولى (أخرها) وحذف شرط (إنْ) الثانية (لا يجيء) وحذف الفاء من جوابها (فاستمتع). وقد أثبت ابن مالك الحذف دون ضرورة في النثر والشعر وخالف النحاة في ذلك، والراجح ما أثبته لوجود النص. ولا اجتهاد مع النص فقياسه صحيح وهو الأحسن.

١/ صحيح البخاري: باب أن يترك ورثته أغنياء، ١٠٦/٣؛ صحيح مسلم: باب الوصية، ١٢٥٣/٣؛ شواهد التوضيح: ص١٣٣؛ إعراب الحديث: ص٢٠١.

(٣) حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه:

الحديث: «خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ المُحَجَّلُ ثلاثاً، طَلْقُ اليدِ اليُمنى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَنِهِ الشِّيَةِ»[1].

ذكر ابن مالك هذا الحديث دليلاً على جواز حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، على تقدير (المحجل بحجل ثلاث) وذكر أن هذا أجود من أن يكون على تقدير (المحجل في ثلاث).

١/ ورد هذا الحديث في أحد عشر موضعاً بهذا اللفظ منها المستدرك على الصحيحين، كتاب الجهاد: ١٠١/٢؛ سنن ابن ماجة: باب القتال: ٣٩٩/٢؛ سنن البيهقي: باب ما يكرم من الخيل، ٣٣٠/٦؛ موارد الظمآن: باب ما جاء في الخيل والنفقة عليها؛ ومسند الإمام أحمد: ٣٠٠/٥ (محجل الثلاث)؛ وفي تحفة الأحوذي: باب ما يستحب من الخيل: ٢٨٣/٥؛ لَمْ ترد لفظة ثلاث في متن الحديث بل ورد في الشرح أو في ثلاث منها.

الأَدْهَمُ: الأَدْهَمُ الَّذِي يَشْتَدُّ سَوَادُهُ.

الأَقْرَحُ: الَّذِي فِي وَجْهِهِ الْقُرْحَةُ بِالضَّمِّ وَهِيَ مَا دُونَ الْغُرَّةِ يَعْنِي فِيهِ بَيَاضٌ يَسِيرٌ وَلَوْ قَدْرَ دِرْهَمٍ.=

=الأَرْثَمُ: الْمُثَلَّثَةُ أَيْ فِي جَحْفَلَتِهِ الْعُلْيَا بَيَاضٌ يَعْنِي أَنَّهُ الأَبْيَضُ الشَّفَةِ الْعُلْيَا.

الْمُحَجَّلُ: التَّحْجِيلُ بَيَاضٌ فِي قَوَائِمِ الْفَرَسِ، أَوْ فِي ثَلاثٍ مِنْهَا، أَوْ فِي رِجْلَيْهِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ بَعْدَ أَنْ يُجَاوِزَ الأَرْسَاغَ وَلا يُجَاوِزُ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْعُرْقُوبَيْنِ.

واستشهد بقول الراجز:

الآكل المال اليتيم بطراً ❖ يأكل ناراً وسيصلى سقرا[1]

أراد الآكل المال مال اليتيم.

وقول الآخر:

المالُ ذي كرمٍ تنمى محامِدُهُ ❖ ما دام يبذُلُه في السرِّ والعَلَنِ

أراد المال مال ذي كرم.

وأورد أيضاً حديث أبي هريرة ﷺ: «عن رسولِ اللهِ ﷺ أنهُ ذَكَر رجُلاً مِن بني إسرائيلَ سألَ بعضَ بني إسرائيلَ أن يُسْلِفَهُ ألفَ دينارٍ فقال: ائتِني بالشُّهَداءِ أشهدُهم، فقال كفى بالله شَهيداً. قال: فائتِني بالكَفيل، قال: كفى بالله كَفيلاً. قال: صَدقتَ، فدَفعَها إليه إلى أجلٍ مُسَمّى. فخرجَ في البحرِ فقَضى حاجتَهُ ثمَّ التمسَ مَركباً يركبُها يَقدَمُ عليهِ للأجَلِ الذي أجَّلَهُ فلم يَجدْ مَركباً، فأخَذَ خشبةً فنَقَرَها فأدخلَ فيها ألفَ دِينارٍ وصحيفةً منهُ إلى صاحبهِ، ثمَّ زَجَّجَ مَوضِعَها، ثمَّ أتى بها إلى البحرِ فقال: اللّهمَّ إنكَ تَعلمُ أني كنتُ تَسلَّفتُ فلاناً ألفَ دِينارٍ فسألني كفيلاً فقلتُ كفى بالله كفيلاً، فرَضيَ بكَ. وسألني شَهيداً فقلتُ كفى بالله شهيداً، فرضيَ بك. وإني جَهَدْتُ أن أجدَ مَركباً أبعثُ إليه الذي له فلم أقدِرْ، وإني أستودِعُكَها. فرمى بها في البحرِ حتى وَلَجتْ فيه، ثمَّ انصرَف وهو في ذلك يَلتمِس مَركباً يَخرُجُ إلى بلدِهِ، فخرَجَ الرجُلُ الذي كان أسْلَفهُ يَنظُرُ لعلَّ مَركباً قد جاء بمالِهِ، فإذا بالخشبةِ التي فيها المالُ، فأخَذَها لأهلهِ حَطَباً، فلما نَشرَها وجَدَ المالَ والصحيفةَ، ثمَّ قدِمَ الذي كان أسلفَهُ فأتى بالألفِ دِينارٍ فقال: والله مازلتُ جاهداً في طلبِ مَركبٍ لآتيكَ بمالكَ فما وجدْتُ مركباً قبلَ الذي أتيتُ فيه. قال: هل كنتَ بَعثتَ إليَّ بشيءٍ؟ قال: أُخبِرُك أني

١/ يُنظر، شواهد التوضيح: ص٥٨.

لَمْ أجِدْ مركباً قبلَ الذي جئتُ فيه. قال: فإنَّ الله قد أدَّى عنك الذي بعثتَ في الخشبةِ، فانصرفْ بالألفِ الدينارِ راشداً»[1].

ولتوضيح النص ذكر أوجهاً أجودها عنده تقدير الألف: (ألف دينار) على إبدال ألف المضاف من المعرَّف بالألف واللام. ثم حذف المضاف، وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر.

وعند الشيخ العكبري في إعراب الآية الكريمة ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾[2]: "يقرأ بفتح الكاف والباء وكسر الذال، وهو منصوب بـ(تصف) و(ما) مصدرية، وقيل: هي بمعنى (الذي)، والعائد محذوف، و(الكذب) بدل منه".

وقد ذكر الأشموني الاستغناء بالبدل عن لفظ المبدل منه. يرى الشيخ العكبري (ثلاث) الواردة في الحديث: نكرة، والصواب أن يرفع، ولا يجوز جره على الإضافة. ولَمْ يذكر الحذف بل قدر "المحجل ثلاثٌ منه"[3]. وقال: لا يجوز جره؛ لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ولو كان المحجل الثلاث لجاز الجر. فالشيخ العكبري يضع القاعدة النحوية ليقيس عليها وما خالف القاعدة حكم عليه بعدم صحة الرواية، أمَّا ابن مالك فيستدل بالحديث على سعة اللُّغة ويأتي بالشواهد من القرآن والشعر العربي الفصيح[4].

١/ فتح الباري: باب الكفالة: ٤/٤٧١.

٢/ سورة النحل: الآية (١١٦)؛ يُنظر، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٩؛ شرح الأشموني: ٣/١٤؛ همع الهوامع: ٥/٢٢٢؛ مغني اللبيب: ص٨٢٢.

٣/ إعراب الحديث: ص١٧٤.

٤/ يُنظر، إعراب الحديث: ص٢٠١؛ شواهد التوضيح: ص١٣٤.

وقد ذكر الأشموني نصاً يدلُّ على إبدال النكرة من المعرفة والعكس. وفي الإضافة يجوز الحذف ولَمْ يمنعه أحد. فيكون التقدير على هذا "بحجل ثلاث"[1].

١/ شرح الأشموني: ٣/٧.

المبحث الثاني
التضمين في الأفعال

١/ رجع بمعنى صار.

٢/ حوَّل بمعنى صيَّر.

التضمين[1]:

تضمين الكلمة معنىً آخر أو تشريبها معنىً آخر، أو أن يدلُّ بكلمة على معنى كلمتين.

١/ رجع بمعنى صار:

الحديث: قول المصطفى ﷺ: «لا تَرجِعوا بَعدِي كُفّاراً، يَضرِبُ بَعضُكم رِقابَ بَعضٍ»[2].

قال ابن مالك: رجع بمعنى (صار) معنىً وعملاً، أي: لا تصيروا. ورجع في اللُّغة بمعنى: عاد. وصار الأمر إلى كذا، أي: رجع إليه، ومصيره: مرجعه[3]. وما ذكره ابن مالك يتفق مع المعنى اللُّغوي. وقال في يضرب: يجوز الرفع والجزم ويتفق تماماً مع الشيخ العكبري في هذا حيث يرى (يضربُ) بالرفع والجملة الفعلية في موضع نصب صفة لـ(كفاراً) فيكون النهي عن كفرهم وضرب بعضهم رقاب بعض، فأيهما فعلوا فقد وجد المنهي عنه، وإلاَّ أنهما إذا اجتمعا كان النهي أشد.

وقال بعض العلماء: النهي يكون عن الصفة الثانية، ونظيره قول الرجل لزوجته: إن كلمتِ رجلاً طويلاً فأنتِ طالق، فكلَّمت رجلاً قصيراً لَمْ تُطلَّق، فكذلك إذا رجعوا كفاراً ولَمْ يضرب بعضهم رقاب بعض. وهذا القول فيه بعد، ذلك أن الكفر قد عُلم النهي عنه دون أن يضرب بعضهم رقاب بعض[4].

وما ذكره الشيخ العكبري فيه نظر؛ لأنَّ الكفر المقصود في الحديث له معانٍ،

١/ الجني الداني: ٦/١، ٣٥؛ مغني اللبيب: ٢٠٠/١.

٢/ صحيح البخاري: باب الإنصات للعلماء، ٥٦/١.

٣/ مادة (رجع): في لسان العرب؛ والمصباح المنير.

٤/ شواهد التوضيح: ص١٣٩؛ إعراب الحديث: ص٢١٨.

منها:

١/ الكفر بحرمة الدماء وحرمة المسلمين.

٢/ الكافر: لابس السلاح، ويُقال: كفر درعه؛ إذا لبس فوقها ثوب.

٣/ كفاراً بنعمة الله.

٤/ المراد الزجر والتهويل وليس ظاهر اللفظ.

٥/ أن يقول بعضكم لبعض بالكافر، أي: يكفر بعضهم بعضاً.

٦/ الكفر باستحلال حرمات الله.

٧/ فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً.

٨/ قول الخوارج بظاهر اللفظ[١].

ومن هذه المعاني يكون المقصود النهي عن المعنيين: الكفر والقتل؛ لأنَّ القرآن الكريم لَمْ ينص على كفره بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[٢].

وذكر الشيخ العكبري جواز الجزم (يضربْ) على تقدير شرطٍ مضمر؛ أي: إن ترجعوا كفاراً يضربْ بعضُكم رقاب بعض. واستدل بالآية الكريمة ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[٣]. وفي شرح هذه الآية ذكر الشيخ العكبري: "يقرأ بالجزم فيهما على الجواب أي إن يهب يرث، وبالرفع فيهما على الصفة لـ(ولي) وهو أقوى من الأولى؛

١/ فتح الباري: ١٢/١٩٤؛ شرح النووي: ٢/٥٥.

٢/ سورة النساء: الآية (٩٣).

٣/ سورة مريم: الآية (٥).

لأنه سأل ولياً هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى"[1].

وهذا رأي الزجاج، وجعل الجزم على جواب الأمر والرفع على الصفة[2].

ويذكر العكبري رأي بعض النحاة بعدم جواز الجزم في هذا الحديث؛ لأنَّ المعنى: إلاَّ ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ. وهذا ضد المعنى. بل يصح لو قالوا: لا ترجعواً كفاراً تسلموا. نظير ذلك قولك: لا تدنُ من الأسد تنجُ. أي: إلاَّ تدْنُ. فجعل التباعد من الأسد سبباً في السلامة منه هذا صحيح. ولو قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك، كان فاسداً؛ لأنَّ التباعد منه ليس السبب في الأكل.

ثم يستمر الشيخ العكبري في توضيح هذه المسألة بقوله: "فإن قلت: فلِمَ لا يُقدر إنْ تدنُ بغير لا، قيل: ينبغي أن يكون المقدر من جنس الملفوظ به، وقد ذهب قوم إلى جواز الجزم هاهنا على هذا التقدير". وخلاصة الأمر جواز الجزم في الحديث (يضربْ). وإن نظرنا إلى المراد من النهي عن الكفر وعلمنا معناه عند الشيخ العكبري[3]. هو نهي عن الاختلاف المؤدي إلى القتل، يكون المعنى (يضربُ) بالرفع على أن الجملة في موضع نصب صفة لـ(كفاراً). وذكر السيوطي: الرواية بالرفع هو الصواب، ويصح به المعنى. قال القاضي عياض الضبط بإسكان الباء (يضربْ) إحالة للمعنى، والصواب الضم. والمُراد بالكفر كفر النعمة[4]. قال الحافظ بجزم (يضربْ) على أنه جواب النهي ويرفعه على الاستئناف أو يجعل حالاً[5]. وفي الهمع الواو في (ترجعوا) اسم ترجع بمعنى صار (ناسخة) و(كفاراً)

١/ التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٦/٢.

٢/ معاني القرآن وإعرابه: ٢٦١/٣.

٣/ إعراب الحديث: ص٢١٧-٢١٩.

٤/ شرح السيوطي لسنن النسائي: ١٢٦/٧.

٥/ تحفة الأحوذي: ٣٦١/٦.

خبرها منصوب أو ترجعوا فعل وفاعل، وكفاراً: حال[1].

وفي فيض القدير: "لا ترجعوا: (لا تصيروا) بالرفع على استئناف جواب لِمن سأل عن تلك الحالة الأولى أو جواب شرط مقدر، أي: فإن ترجعوا يضربْ"[2].

والراجح الضم (يضربُ) لِما ظهر من معنى الكفر، وما ذكره علماء تفسير الحديث من قوة المعنى المقصود، وثبوت الرواية بالرفع في عدة مواضع[3].

٢/ حوَّل بمعنى صيَّر:

الحديث: عن أبي ذرّ ﷺ قال: «كنتُ معَ النبيّ ﷺ فلَمَّا أبصرَ -يَعني أُحُداً- قال: ما أُحِبّ أنّهُ يُحَوّلَ لي ذَهَباً يَمكُثُ عندي منهُ دينارٌ فوقَ ثلاثٍ إلاّ ديناراً أرصُدُهُ لِدَيْنٍ. ثم قال: إنّ الأكثَرينَ همُ الأقَلّونَ، إلاّ مَن قالَ بالمالِ هكذا وهكذا -وأشارَ أبو شِهابٍ بينَ يَديهِ وعن يَمينِه وعن شِمالِه- وقليلٌ ما هُم. وقال: مكانَكَ، وتقَدّمَ غيرَ بعيدٍ فسمِعتُ صَوتاً، فأردْتُ أن آتِيَهُ. ثم ذكرتُ قولَهُ: مكانَكَ حتّى آتيَكَ. فلَمَّا جاءَ قلتُ: يا رسول الله، الذي سمعت؟ -أو قال: الصوتُ الذي سمعتُ- قال: وهل سمعتَ؟ قلتُ: نعم، قال: أتاني جِبريلُ عليه السلام فقال: مَن ماتَ من أُمّتِكَ لا يُشرِكُ بالله شيئاً دخَلَ الجنّةَ، قلتُ: ومَن فعَلَ كذا وكذا؟ قال: نعم»[4].

قال ابن مالك: "تضمن هذا الحديث (حَوَّلَ) بِمَعْنَى (صَيَّرَ) وعاملة عملها. وقد جاءت مبنية عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فرفعت أول المفعولين وهو ضمير عائد إلى (أُحُد) ونصبت ثانيهما وهو (الذهب). فصارت ببنائها للمجهول في حكم ظن

١/ همع الهوامع: ٢/٧١.

٢/ فيض القدير: ٦/٣٩٤.

٣/ صحيح البخاري: باب الإنصاف للعلماء: ١/٥٦؛ صحيح مسلم: باب إطلاق اسم الفكر على الطعن في النسب، ١/٨٢؛ الديباج على مسلم: ١/٨٦؛ وغيره (٨٨ موضع).

٤/ صحيح البخاري: كتاب الاستقراض وأداء الديون: ٢/٨٤١؛ فتح الباري: ٥/٥٥.

وأخواتها في رفع ما كان مبتدأ (نائب فاعل) ونصب ما كان خبراً، كقولك: حوَّل الله طائفة من اليهود قِرَدَة، وحُوِّلت طائفة من اليهود قِرَدَة، فـ(حوَّل) جرى مجرى (صيَّر) في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر. وتحوَّل وحُوِّل جاريان مجرى (صار) في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر:

وما شيءٌ إذا فسَدا ❖ تحوّلَ غيُّهُ رشَدا
وإنْ هوَ راقَ أوصافاً ❖ أثارَ الشرّ حيثُ بَدا
ذَكيُّ العِرقِ والِدُهُ ❖ ولكِنْ بِئْسَ ما ولَدا "[1].

وعملت (حوَّل) عمل (صار) تشبيهاً لها بالأفعال الصحيحة في رفع الأول تشبيهاً بفاعل محدث عنه ونصب الثاني (الخبر) تشبيها بالمفعول، لهذا سَمَّى سيبويه اسم الفعل الناسخ (اسم الفاعل) وخبره (اسم المفعول)[2].

وعن المبرِّد: اسم الفعل الناسخ (فاعلاً) مجازاً وخبره (مفعولاً) مجازاً. أمَّا الفرَّاء فقد ذهب إلى أن ارتفاع الاسم لشبهه بالفاعل، وانتصاب الخبر لشبهه بالحال[3].

وقياساً على هذا ما جاء بعد (ظن) فهي مكونة من فاعل ومفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وفي الحديث الضمير العائد إلى (أُحُد) في محل رفع نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول. و(ذهباً) منصوب (خبراً) أو مفعول مجازاً، كما ذكر المبرِّد.

١/ شواهد التوضيح: ص٧؛ همع الهوامع: ٢/٦٥-٦٨.

٢/ الكتاب: ١/٤٥.

٣/ الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، تحقيق حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٢/٣٠٧؛ الهمع: ٢/٣٠٤؛ المقتضب: ٤/٦٤.

وقد ذكر الشيخ العكبري حديثاً آخر وإن تشابهت بعض الألفاظ بين الحديثين ومن بينها الكلمة موضوع الإعراب (ذهباً). وقال الشيخ العكبري: ذهباً منصوبة على التمييز والتقدير: لو أن لي مثل جبل أُحُد ذهباً. ونص الحديث في كتاب العكبري[1]: "ما أحب أن لي أحداً ذاك عندي ذهباً".

والنص الذي ورد في الصحيح: «مَا أُحب أن أُحُداً ذاك عندي ذهباً» فـ(لي) زائدة لَمْ ترد في الصحاح[2].

١/ إعراب الحديث: ص١٦٧.

٢/ صحيح مسلم: باب الترغيب في الصرفة، ٦٨٧/٢؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: باب حديث المشايخ: ١٥٢/٥؛ سنن البيهقي الكبرى: باب من تجوز شهادته، ١٨٩/١.

المبحث الثالث

الأدوات (واو القسم، نِعم، رُبَّ، بِئس)

١/ جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه.

٢/ التمييز بعد فاعل (نِعم) و(بئس) الظاهر.

٣/ (رُبَّ) للتكثير لا للتقليل.

٤/ يا ليتني- يا ليتي.

١/ جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه:

الحديث: عن أبي قتادة قال: «خرجنا مع النَّبي ﷺ عامَ حُنَيْنٍ، فلمَّا التقينَا كانتْ للمسلمَين جولةٌ، فرأى رجلاً من المشركين قد علا رجُلاً مِنَ المسلمينَ، فضربتُه مِنْ ورائِي على حبْل عاتِقه بالسيف فقطعتُ الدِّرْعَ، وأقبل عليَّ فضمَّني ضمَّةً وجدتُ منها ريح الموتِ، ثُمَّ أدرَكَهُ الموتُ فأرسلني، فلحقتُ عمر بن الخطّاب فقلتُ: ما بالُ النَّاسِ؟ قال: أمْرُ الله عزَّ وجلَّ ثمَّ رجعوا، وجلس النبي ﷺ فقال: «مَنْ قَتَل قَتِيلاً له عليه بيِّنَةٌ فلهُ سَلَبُهُ»، فقلتُ: مَنْ يشهَدُ لي ثم جلسْتُ قال: ثمَّ قال النَّبيُّ ﷺ مثله، فقلتُ: مَنْ يشهد لي، ثم جلستُ، قال: ثم قال النَّبي ﷺ مثلهُ فقُمتُ، فقالَ: «مالك أيا أبا قتادة»، فأخبرتُه، فقال رجلٌ، صدق، وسلبُه عندي، فأرضِهِ مِنْهُ، فقال أبو بكر: لا ها اللهِ إذاً، لا يعمِدُ إلى أَسَدٍ اللهِ، يُقاتِلُ عن الله ورسوله ﷺ فيعطيكَ سلبَهُ. فقال النبيُّ ﷺ: «صدق، فأَعْطِهِ». فأعطانِيهِ، فابْتعْتُ بِهِ مَخْرِفاً في بني سلمة، فإنّه لأَوَّلُ مالٍ تأَثَّلْتُهُ في الإِسلام»[1].

ذكر ابن مالك جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه مع لفظ الجلالة لا غير بقوله: "ولا يكون هذا الاستغناء إلاَّ مع الله"[2].

وفي هذا اللفظ (ها الله) أربعة أوجه:

١/ أن يُقال (ها الله) بـ(هاء) تليها (اللام).

٢/ (ها الله) بـ(ألف) ثابتة قبل (اللام).

٣/ أن يجمع بين ثبوت (الألف) وقطع (همزة) اسم الجلالة (الله).

١/ صحيح مسلم: صحيح مسلم، ،كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، حديث رقم١٧٥١، ٣/١٣٧١.

٢/ شواهد التوضيح: ص١٦٧.

٤/ أن تحذف (الألف) وقطع (همزة) اسم الجلالة (الله). والمعروف في كلام العرب: ها الله ذا.

وقد جاء اللفظ في الحديث (إذاً) وذكر ابن مالك ما نطقت به العرب (ذا) ثم ذكر نص الحديث (إذاً) ولَمْ ينكر ذلك ولا استبعده ولكنه لَمْ يجد له تفسيراً بينما استبعد ذلك الشيخ العكبري[١] وقال: "ويمكن أن يوجه له بتقدير: (لا والله لا أزوجها إذن)". وبهذا التقدير ذهب بعيداً عن الصيغة المذكورة (لا ها الله ذا). وقد فسر هذه الصيغة بقوله هذا والله. فأخر (ذا) وجعل (ها) مبدلة من همزة القسم المبدلة من الواو، و(ذا) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا ما أحلف به.

وخطَّأ المازني الرواة، والصواب عنده (لا ها الله ذا) أي: ذا يميني. وقال أبو زيد ليس في كلامهم (لا ها الله إذا)، وإنَّما هو: لا ها الله ذا، و(ذا) أصله في الكلام والمعنى: لا والله هذا ما أقسم به. وأنكر الخطابي هذه الرواية.

وعند سيبويه: (الهاء) عوض عن الواو تخفيفاً[٢].

وعند الجوهري (ها) للتنبيه وقد يُقسم بها[٣].

١/ إعراب الحديث: ص١٣٣؛ تنوير الحوالك: ٣٠٣/١.

٢/ الكتاب: ٤٩٩/٣.

٣/ فتح الباري: ٣٦/٨.

وقال القرطبي: "وأما (ها) هنا فليست للتنبيه؛ بل هي بدل من مدة القسم في قولهم آلله لأفعلن. -وعنده:- (إذا) حرف الجواب كقوله: أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جَفَّ؟ قَالُوا نَعَمْ، قَالَ: فَلا إِذاً"[1].

وقال الخليل (ذا) المحلوف عليه أي والله للأمر هذا، فحُذف الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدم (ها). وكما في قولهم: ها هو ذا، ها أنا ذا.

وقال زهير (البسيط):

تَعَلَّمَن ها لَعَمرُ اللَهِ ذا قَسَماً ❖ فَاِقدِر بِذَرعِكَ وَاِنظُر أَينَ تَنسَلِكُ

وعند الأخفش: (ها) محلوف به وهو من جملة القسم. والدليل على ذلك أنهم يأتون بعده بجواب قسم. فيقولون: ها الله ذا، لقد كان كذا وكذا. فقيل له: ما وجه دخول ذا قسمي؛ وقد حصل القسم بقول: والله، وهو المقسم به، فقال: هو عبارة عن قوله والله وتفسير له. ورجح المبرِّد قول الأخفش وأجاز قول الخليل[2].

وهذه الآراء كلها حول الصيغة التي لَمْ ترد في الحديث النبوي الشريف. وهذا يدلُّ على أن هذا الحديث أتى بصيغة لَمْ تعرف عند هؤلاء العلماء، ولَمْ يقفوا عليها؛ لأنَّ هذه اللُّغة العربية لا يمكن الإحاطة بها. ولكن أُعطي المصطفى ﷺ جوامع الكلم. وما جاء في فتح الباري عن هذا الحديث يثبت صحة الرواية ولا مشكلة فيها فذكر "هكذا ضبطناه في الأصول المعتمدة من الصحيحين وغيرهما بهذه الأحرف: (لا ها الله إذا)"[3].

١/ تنوير الحوالك: ٣٠٣/١.

٢/ الكتاب: ٥٠٠/٣.

٣/ فتح الباري: ٣٦/٨.

وقال النووي: "هكذا هو في رواية المحدثين في الصحيحين وغيرهما (إذا) بالألف في أوله".

وقال الطيبي: "الرواية صحيحة والتقدير: والله إذاً لا أفعل"[1].

وفي قصة جليبيب (إذن). وقد ورد الحديث في ستة عشر موضعاً من الصحاح، وهذا يدلُّ على أهمية الحديث فهو مصدر مهم لهذه اللُّغة؛ لأنَّ (ها) إذا كانت عوض عن واو القسم كما ذكر سيبويه فلا تكون جزءاً من (هذا) وقدمت في قولهم: (والله للأمر هذا) فهي (ها) مبدلة ولا صلة لها بـ(ذا) لتصبح (هذا) بل هي عوض عن واو القسم، و(إذا) هي جواب كما ذكر القرطبي.

٢/ التمييز بعد فاعل (نِعم) و(بئس) الظاهر:

الحديث: «نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ»[2].

ذكر ابن مالك هذا الحديث استدلالاً على وقوع التمييز بعد فاعل (نِعم) الظاهر. فعنده (المنيحة) فاعل (نِعم) و(منحة) تمييز منصوب. وهذا الذي ذكره الشيخ العكبري مفصلاً (المنيحة) فاعل (نِعم)، و(اللقحة) المخصوص بالمدح، و(منيحة) منصوب على التمييز توكيداً.

١/ تنوير الحوالك: ٣٠٣/١.

٢/ صحيح البخاري: باب فضل المنيحة، ٩٢٦/٢؛ فتح الباري: ٤٤٣/٥؛ المنيحة: العطية، وفي الحديث: الحلوب؛ اللقحة: بفتح اللام وكسرها: الناقة القريبة العهد بالولادة؛ الصفي: عزيزة اللبن؛ يُنظر، لسان العرب.

وفي نص الحديث الذي ذكره العكبري لَمْ ترد لفظة (الصفي) وذكرها ابن مالك في شرح التوضيح. كما ظهرت لفظة (منحةً) دون (الياء) في موضع منيحة بـ(الياء) كما ثبت في نص البخاري[1].

وقد اتفق الشيخان -العكبري وابن مالك- في موضع الشاهد من الحديث وهو وقوع (منيحة) تمييز بعد فاعل (نِعم) الظاهر (المنيحة) واستشهد ببيت جرير في مدح عمر بن عبد العزيز (الوافر):

تَزَوَّد مِثلَ زادِ أَبيكَ فينا ❖ فَنِعمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زادا

حيث (زاداً) تمييز بعد فاعل (نِعم الزاد).

وذكر ابن يعيش خلاف النحاة في هذه المسألة فاتفق مع المبرِّد في الجمع بين التمييز وفاعل (نِعم) الظاهر، بل صحح إجازة المبرِّد لذلك. وكذا رأى أبو علي الفارسي.

وعند الفرَّاء: (زاداً) مصدراً مؤكداً لمحذوف، والمراد (تزود زاداً) وهذا تقدير بعيد فيه تكلف. وعند أبي بكر السراج تمييز، ولكنه جعله للضرورة الشعرية، وذكر أن (زاداً) مفعول لـ(تزود) والتقدير (تزود زاداً مثل زاد أبيك) فلَمَّا قدم الصفة على المفعول نصبها على الحال، وهذا يذهب بمعنى البيت ويجعل صاحب الحال ضميراً مقدراً، وهو بعيد. والأحسن ما ذهب إليه ابن مالك ومن هم على ذات الرأي[2].

١/ صحيح البخاري: باب فضل المنيحة: ٩٢٦/٢؛ فتح الباري: ٤٤٣/٥؛ يُنظر، إعراب الحديث: ص٢٦٠؛ وشواهد التوضيح: ص١٠٧.

٢/ يُنظر، شرح المفصل: ١٣٢/٧ وما بعدها.

ومنع سيبويه الجمع بين فاعل (نِعم) والتمييز، واحتج بأن المقصود من المنصوب والمرفوع دلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر. وكذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير (فاعل)؛ لأنَّ ا لنكرة المنصوبة لا تأتي إلاَّ كذلك، وسيبويه لا يجيز وقوع التمييز بعد فاعل (نِعم) إلاَّ إذا أضمر الفاعل وذلك في قوله: "ومن زعم أن الإضمار الذي في نعمَ هو عبد الله، فقد ينبغي له أن يقول: نِعمَ عبد الله رجلاً، وقد ينبغي له أن يقول: نِعمَ أنت رجلاً، فتجعل أنت صفةً للمضمَر. وإنَّما قبُح هذا المضمر أن يوصَف؛ لأنه مبدوء به قبل الذي يفسّره، والمضمَر المقدَّم قبل ما يفسّره لا يوصَف..."[1].

وفي هذا نظر؛ لأنَّ من قال بإجازة ذلك -المبرِّد- لَمْ يذكر تفسيراً بل تأكيداً؛ فعنده: نِعم الرجل زيدٌ رجلاً. (رجلاً) تمييز توكيد؛ لأنه مستغنٍ عنه بذكر الرجل أولاً، وإنَّما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً وإنَّما ذكرت الدراهم توكيداً ولو لَمْ تذكره لَمْ تحتج إليه.

وقال ابن جنِّي في الخصائص: "ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في " نِعم " إذا قلت: نعم رجلاً زيد، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب (ما لا يعمل في المعرَّف إلا مضمراً)، أي: إذا فسر بالنكرة في نحو نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر. وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير (الوافر):

تَزَوَّد مِثلَ زادِ أَبيكَ فينا ❖ فَنِعمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زادا

وذلك أن فاعل (نِعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر، فهذا يسقط ما

١/ الكتاب: ١٧٨/٢.

قاله.

وليس كذلك؛ لأنَّ ما قاله المبرِّد لَمْ يذكر تفسيراً -كما تقدم- ولكن نستطيع أن نقول زيادة المبني هنا لزيادة المعنى وهو التوكيد. فهذه المسألة ثابتة بالنصوص لا المنطق الذي ذكره سيبويه وتبعه السيرافي وأبو بكر بن السراج ومنه قول الحق عز وجل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[1]. فجاءت لفظة (شهراً) وذكرت الشهور وكان يمكن الاستغناء عن (شهراً) بها؛ لأنها لا ترفع إبهاماً. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[2].

ومن الشعر العربي قول جرير يهجو الأخطل (البسيط):

وَالتَغلِبِيّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ ❖ فَحلاً وَأُمُّهُمُ زَلاّءُ مِنطيقُ[3]

وقول علي بن أبي طالب (الكامل):

وَلَقدْ عَلِمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ ❖ مِن خَيرِ أَديانِ البَرِيَّةِ دِينا

ونخلص من ذلك إلى أنه لا سبيل لمنع الجمع بين فاعل (نِعم) الظاهر والتمييز، ونستعير قول ابن مالك: "ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر -التمييز- بقول إن التمييز، فائدة المجيء به لرفع الإبهام، ولا إبهام إلاَّ بعد الإضمار فتعيَّن تركه مع الإظهار. هذا كلام فيه ضعف، وعارٍ من التحقيق. فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لَمْ يرفع إبهاماً فإن التوكيد به حاصل، فيسوغ استعمالاً، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[4]، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[1]، مع

١/ سورة التوبة: الآية (٣٦).

٢/ سورة الأعراف: الآية (١٥٥).

٣/ زلاء: رحساء؛ منطيق: التي تعظم عجزتها بحشية.

٤/ سورة النمل: الآية (١٠).

أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة. فكذا التمييز أصله أن يرفع به إبهاماً"[1].

ثم علَّل ابن مالك بعد هذه الحجة الناصعة المستندة إلى النصوص فقال: فلو لَمْ ينقل التوكيد بالتمييز بعد فاعل (نِعم) الظاهر ساغ استعماله قياساً على التوكيد[2].

١/ سورة مريم: الآية (٣٣).

٢/ يُنظر، شواهد التوضيح: ص١٠٨؛ شرح المفصل: ١٣٣/٧؛ شرح التسهيل: ١٤/٣-١٥.

٣/ (رُبَّ) للتكثير لا للتقليل:

الحديث: عن أمِّ سَلمةَ رضيَ اللهُ عنها: «أن النبي ﷺ اسْتيقظَ ليلةً فقال: سُبحانَ اللهِ، ماذا أُنزِلَ الليلةَ منَ الفتنةِ، ماذا أُنزِلَ منَ الخزائنِ، من يوقِظْ صَواحبَ الحجُراتِ؟ يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة»[١].

ورد النص هكذا عن ابن مالك وهو الصحيح، وقد ذكر أن أكثر النحويين يرون أن معنى (رُبَّ) التقليل، وأن ما يصدر بها المضيُّ. والصحيح عنده أن معناها في الغالب التكثير. نص على ذلك سيبويه بقوله في باب كم: "وَاعْلَمْ أَنَّ (كَمْ) الْخَبَرية لا تَعْمَل إِلاَّ فِيمَا تَعْمَل فِيهِ (رُبَّ)؛ لأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِد إِلاَّ أَنَّ (كَمْ) اِسْم و(رُبَّ) غَيْر اِسْم"[٢]. فجعل معنى (رُبَّ) و(كم) الخبرية واحداً. وقد وافق ابن مالك على ما نص عليه سيبويه وصححه بقوله: "فصح أن مذهبه كون (رُبَّ) للتكثير لا للتقليل". يعني سيبويه. وجعل الحجة على صحة ما قاله سيبويه اتفاق النحاة على معنى (كم) الخبرية (التكثير) وهي تعمل في ما تعمل فيه (رُبَّ). وقد نفى ذلك ابن يعيش بقوله: "(رُبَّ) من حروف الخفض ومعناها تقليل الشيء الذي عليه وهو نقيض (كم) في الخبر؛ لأنَّ (كم) الخبرية للتكثير و(رُبَّ) للتقليل"[٣]. وهذا رأي المبرِّد في قوله[٤]: "(رُبَّ) تبين عمَّا أوقعتها عليه أنه قد كان وليس بالكثير ولذلك لا تقع إلاَّ على نكرة". وقد ذهب الكسائي ومَن تبعه من الكوفيين إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كم)،وما بعدها مرفوعاً وجعلوها للتقليل أيضاً؛ لدخولها على

١/ صحيح البخاري: باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل، ٣٧٩/١؛ سنن الترمذي: ٤٨٧/٤؛ وأربعة مواضع أخرى من الكتب الصحاح.

٢/ الكتاب: ١٦١/٢؛ شواهد التوضيح: ص١٠٤.

٣/ شرح المفصل: ٢٦/٨ وما بعدها.

٤/ الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، تحقيق حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مسألة ١٢١، ٣١٧/٢.

النكرة، والنكرة تدل على الكثرة بالشيوع والعموم. ويصح فيها معنى التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه. فأشبهت حروف النفي بوقوعها في صدر الكلام[1].

ويرد على ذلك ابن مالك بقوله: "ولا مبالاة بقول المبرِّد، ولا بقول ابن السراج؛ فإنهما لَمْ يستندا في ذلك إلاَّ على مجرد الدعوى، ولو لَمْ يكن غير ما ادّعياه مسموعاً لكان مساوياً لِما ادّعياه في إمكان الأخذ به، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح. ويستشهد بقول ابن أبي ربيعة (الطويل):

فَقُمتُ وَلَم تُعلَم عَلَيَّ خِيانَةٌ ❖ أَلا رُبَّ باغي الرِبحِ لَيسَ بِرابِحِ[2]

وهنا (رُبَّ) كما هو واضح من معنى البيت كثير من الذين يبتغون الربح لا يربحون. فهنا (رُبَّ) للتكثير لا التقليل كما ذكره المبرِّد.

وفي تفسير الزمخشري للآية الكريمة: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[3] قد نرى: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية. وقال كذلك في تفسير الآية ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾[4]. بمعنى ربما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته...الخ"[5].

ويرى ابن مالك أن رأي الزمخشري في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد، وفي شرح الآية الكريمة: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[6]، ذكر الزجاج مُجيباً على سؤال وضعه لتوضيح المسألة فقال: "فإن قال قائل فلِمَ جازت (رُبَّ) –

١/ الكشاف: ٣١٩/١؛ شرح التسهيل: ١٨٠/٣.

٢/ شرح التسهيل: ١٧٨/٣ وما بعدها.

٣/ سورة البقرة: الآية (١٤٤).

٤/ سورة الأنعام: الآية (٣٣).

٥/ الكشاف: ٣١٩/١؛ شرح التسهيل: ١٨٠/٣.

٦/ سورة الحجر: الآية (٢).

هاهنا- ورب للتقليل؟ فالجواب في هذا أَن العرب خُوطبت بما تعلمه في التهديد، والرجل يَتَهَدَّدُ الرجل فيقول له: لَعَلَّكَ سَتَنْدَم على فِعْلِكَ، وهو لا يشك في أَنه يَنْدَمُ، ويقول: رُبَّما نَدِمَ الإِنسانُ مِن مِثْلِ ما صَنَعْتَ، وهو يَعلم أَنَّ الإِنسان يَنْدَمُ كثيراً"[1]. فـ(رُبَّ) هنا للتكثير لا للتقليل.

وفي قول حسان بن ثابت (الخفيف):

رُبَّ حِلمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ المالِ ❖ وَجَهلٍ غَطّى عَلَيهِ النَعيمُ

فلو وضعنا (كم) في موضع (رُبَّ) لَحَسُنَ كما قال ابن مالك. وكذا في قول ضابئ البرجمي (الطويل):

وَرُبَّ أُمورٍ لا تَضيرُكَ ضَيرَةً ❖ وَلِلقَلبِ مِن مَخشاتِهِنَّ وَجيبُ[2]

وقول عدي بن زيد:

رُبَّ مَأْمُول وَرَاجٍ أَمَلاً ❖ قَدْ تَنَاهُ الدَّهْر عَنْ هذا الأَمَل

ومن هذه النصوص يترجح قول ابن مالك في معنى (رُبَّ) غالباً للتكثير استناداً للنص لا للقاعدة. وخير دليل الحديث النبوي الشريف موضوع الشاهد، وهذا واضح في معناه إذ جعلت (كم) موضع (رُبَّ). وقد أورد العكبري نص الحديث بصيغة (كاسيات، عاريات) بالجمع، وقد ورد باللفظ المفرد (كاسية، عارية) في شواهد التوضيح، وفي ستة مواضع في الكتب الصحاح[3].

١/ إعراب القرآن: ص٣٤٧.

٢/ ضَارَهُ يَضِيرُهُ ضيرة، ولا ضير عليه؛ ضيرة: يضره ولا ضرر عليه؛ مخشاتهن: مصدر خشية، خافه واتقاه؛ وجيب: خفق واضطرب؛ يُنظر، همع الهوامع: ١٧٤/٤.

٣/ صحيح البخاري: ٣٧٩/١؛ سنن الترمذي: ٤٨٧/٤؛ التمهيد لابن عبد البر، وغيره.

وذكر العكبري: الجيد جر (عاريات) على أنه نعت للمجرور بـ(رُبَّ). وعنده الرفع ضعيف، وسبب ذلك أن (رُبَّ) ليس اسماً يخبر عنه، بل هي حرف جر[1]. وأجاز قوم الرفع وهو على تقدير حذف مبتدأ. أي: (هن عاريات). وهو رأي الكوفيين وقد رده ابن مالك. ولَمْ يرد الحديث بهذه الصيغة ولا موجب للتقدير هنا.

والقول بحرفية (رُبَّ) للبصريين، وحجتهم في ذلك أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال؛ أنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف. ويجعلها الكوفيون اسماً حملاً على (كم) الخبرية؛ لأنها خالفت حروف الجر في أربعة أشياء هي:

١/ وقوعها في الصدارة.

٢/ اختصاصها بالنكرة.

٣/ عملها في النكرة الموصوفة.

٤/ عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

لذا، فهم يعربونها مبتدأ.

١/ إعراب الحديث: ص٣٤٧.

وعند ابن هشام (رُبَّ) حرف جر زائد في الإعراب دون المعنى، وأن مجرورها (مبتدأ) ولا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ التكثير أو التقليل في (رُبَّ) يخصص النكرة[1].

ويرى رضي الدين الإستراباذي أن (رُبَّ) مبتدأ؛ لأنها اسم ولا خبر لها؛ لأنَّ صفته مجرورة أغنت عنها[2].

ويرى الخليل وابن درستويه أنها للتكثير.

ويرى الفارابي -واختاره السيوطي- أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً.

ويرى ابن مالك وابن هشام عكس ذلك.

والأعلم وابن السيد للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك.

وهي للتقليل عند عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرِّد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جنِّي والسيرافي والكسائي والفرَّاء[3].

١/ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، مج٢، ص٥٣١؛ الإنصاف في مسائل الخلاف: مج٢، المسألة ١٢١، ص٣١٨.

٢/ شرح الرضي على الكافية: ٢٦٨/١.

٣/ همع الهوامع: ٢٥/٢.

ونخلص من ذلك إلى أن (رُبَّ) أداة عاملة معناها في الحديث التكثير، وفي غيره التكثير والتقليل.

٤/ يا ليتني- يا ليتي:

الحديث: عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّها قالتْ: «أَوَّلُ مابُدِيءَ به رسولُ اللهِ ﷺ منَ الوَحْيِ الرُّؤيا الصالحةُ في النَّومِ، فكانَ لا يَرى رُؤيا إلاَّ جاءتْ مِثلَ فَلَقِ الصُّبْح. ثُمَّ حُبِّبَ إليهِ الخَلاءُ، وكانَ يَخْلو بِغارِ حِراءٍ فَيَتَحَنَّثُ فيهِ -وهو التَّعَبُّدُ- الليالي ذواتِ العدَدِ، قَبلَ أن يَنزِعَ إلى أهلهِ ويتزوَّدُ لِذلكَ، ثم يرْجِعُ إلى خَدِيجةَ فيَتَزَوَّدُ لمثلِها، حتَّى جاءهُ الحَق وهوَ في غارِ حِراءٍ، فجاءهُ المَلَكُ فقال: اقْرَأْ. قالَ: ما أنا بِقارىء. قال: فأخذَني فغَطَّني حتى بلغَ منِّي الْجَهْدَ، ثمَّ أرْسَلَني فقال: اقْرَأْ. قلتُ: ما أنا بقارىءٍ. فأخَذَني فغَطَّني الثانيةَ حتى بلغَ منِّي الْجَهْدَ، ثمَّ أَرسَلَني فقال: اقْرَأْ فقلت: ما أنا بقارىءٍ. فأخَذَني فغَطَّني الثالثةَ، ثمَّ أَرسَلَنِي فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾[1]. فرجعَ بها رَسولُ اللهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤادُهُ، فدخلَ على خَدِيجةَ بنتِ خُوَيلِدٍ رضِيَ اللهُ عنها فقال: زَمِّلوني زمِّلوني. فَزَمَّلُوهُ حتَّى ذَهبَ عنه الرَّوعُ، فقال لخديجةَ وأخبرها الخبرَ: لقد خَشِيتُ على نَفْسِي. فقالت خَديجةُ: كَلاّ واللهِ ما يُخْزيكَ اللهُ أبداً، إنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وتحملُ الكَلَّ، وتَكْسِبُ المَعْدومَ، وتَقْري الضَّيْفَ، وتُعينُ على نوائبِ الحَقّ. فانطَلَقَتْ به خديجةُ حتى أتتْ بهِ ورقةَ بنَ نوْفَل بنِ أسدِ بنِ عبدِ العُزَّى -ابنَ عَمِّ خدِيجة- وكانَ امْرَءاً تَنَصَّرَ في الجاهِليَّةِ، وكانَ يَكتُبُ الكِتابَ العِبْرانيَّ، فيكتُبُ منَ الإنجيلِ بالعِبْرانيَّةِ ما شاءَ اللهُ أن يَكتُبَ، وكانَ شيخاً كبيراً قد عَمِيَ، فقالتْ له خَديجةُ: يا ابنَ عَمِّ، اسْمعْ مِن ابنِ أخيكَ. فقال لهُ وَرَقَةُ: يا ابنَ أخي ماذا ترَى؟ فأخبرَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ خبرَ ما رأى. فقال له ورَقَةُ: هذا النامُوسُ الذي نَزَّلَ اللهُ على مُوسى، يا لَيْتني فيها جَذَعٌ، لَيْتني أكونُ حَيّاً إذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُك. فقال رسولُ اللهِ ﷺ: أوَ

١/ سورة العلق: الآيات (١-٣).

مُخْرِجيَّ هُمْ؟ قال: نَعم، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ ما جِئتَ بهِ إلاَّ عُودِي، وإنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْراً مُؤزَّراً. ثمَّ لَمْ يَنْشَبْ ورقةُ أَنْ تُوُفِّيَ، وفَتَرَ الوَحْيُ»[1].

قال ابن مالك[2]: يظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء لمنادى محذوف. فتقدير قول ورقة بن نوفل في هذا الحديث: (يا محمد ليتني كنت حياً). وتقدير قوله تعالى في الآية الكريمة ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[3]: يا قوم ليتني كنت معهم. ضعَّف ابن مالك هذا القول مستدلاً بقوله تعالى: ﴿قَالَتۡ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[4]. ويرى أن القائل -مريم عليها السلام- وحده لا منادى معه ثابت ولا محذوف. وبإمعان النظر في قول ابن مالك في معنى النداء في الآية، يخرج إلى التحسر، فلا نداء إذن، ثم يعلل لِما يقول: "ولأن الشيء إنَّما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإن الآمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو، بتقديمه على الأمر والدعاء". وقدم دليلاً على الدعاء بيت ذي الرمة، غيلان بن عقبة (الطويل):

١/ صحيح البخاري: باب كيف كان بدء الوحي، ٤/١، بزيادة (فيها جذع) بعد يا ليتني؛ صحيح مسلم: باب بدء الوحي، ١٤١/١؛ صحيح ابن حبان، كتاب الوحي: ص٢١٨؛ سنن البيهقي الكبرى: ٥/٩، وفيه أيضاً: ٥١/٧، ولكن دون هذه الزيادة.

٢/ شواهد التوضيح: ص٤.

٣/ سورة النساء: الآية (٧٣).

٤/ سورة مريم: الآية (٢٣).

ألا يا اِسلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلى البِلَى ❖ وَلا زالَ مُنهَلا بِجَرعائِكِ القَطرُ[1]

في هذا البيت دخلت (يا) النداء على محذوف، والتقدير: يا دار مية اسلمي. وكأني بالشاعر يريد الدعاء لديار المحبوبة وينبهه على ذلك بـ(ألا)، وتقدم الدعاء بالسلامة للعناية بذلك. ومثل هذا الحذف استحسنه ابن مالك؛ لأنه أمر اعتاده العرب بخلاف (ليت) التي لَمْ يستعمل معها النداء أصلاً في رأيه، لذا فادعاء حذف المنادى باطل لخلوه من دليل، فتعيَّن عنده كون (يا) التي قبل (ليت) للتنبيه. وصرَّح بذلك في التسهيل[2].

وكذا يرى أبو حيان ذلك بقوله: "لا يجوز الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى؛ لأنَّ فيه إجحافاً، ولَمْ يرد بذلك سماع من العرب و(ياء) في الآية للتنبيه ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[3]"[4].

وفي قول العرب: يا للعجب، ويا للماء يقول سيبويه: "وكأنه نبّه بقوله يا غيرَ الماء للماء... لأنَّ الاسم الذي بعدها غير منادى"[5]. وهنا يوضح السيرافي معنى يا للمظلوم بقوله ادعوكم للمظلوم. فهو على منهاجه في غير النداء والمدعو في دخول

١/ البلى: من بلى، أي: خلق ورث؛ منهلاً: منسكباً منصباً؛ جرعائك: الجرعاء رملة مستوية لا تثبت شيئاً؛ القطر: المطر.

٢/ مغني اللبيب: ابنه هشام، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م، دار السلام للطباعة والنشر، مج٢، ص٧٩٥؛ شرح التسهيل: ص٧٩.

٣/ سورة النمل: الآية (٢٥).

٤/ همع الهوامع: ١/١٧٤.

٥/ الكتاب: ٢/٢١٨-٢١٩.

اللام عليه خارج عن القياس؛ لأنَّ المنادى لا يحتاج إلى لام.

وبالقياس على ذلك كله تكون الياء الداخلة على (ليت) للتنبيه لا للنداء.

وبالنظر لمعنى الحديث: (يا ليتني فيها جذعاً أكون فيها حياً) نجد أن ورقة بن نوفل ذلك العجوز الأعمى كما وصفته السيدة خديجة رضي الله عنها، كأنه يتمنى أن يكون عند ظهور الإسلام ونزول الرسالة على سيدنا محمد ﷺ شاباً؛ لأنَّ الجذع يفتح الجيم والذال المعجمة هو الصغير من البهائم. وقال السهيلي[1]: "في (جذعاً): النَّصْب عَلَى الْحَال إِذَا جَعَلْت فِيهَا خَبَر، وَالْعَامِل فِي الْحَال مَا يَتَعَلَّق بِهِ الْخَبَر مِنْ مَعْنَى الاسْتِقْرَار، وَضَمِير (فِيهَا) يَعُود عَلَى أَيَّام الدَّعْوَة -ظهور الإسلام- والنصب على الحال رجحه القاضي عياض والنووي"[2].

وعند العكبري (فيها) الخبر و(جذعاً) حال، وذكر أن الفائدة حاصلة من الحال[3].

ومن معنى الحديث يتضح أن المعنى (تَمنياً)؛ لأنَّ ورقة بن نوفل لا يمكن أن يتحقق ما تمناه ولا نداء في هذا والأمر ما ذهب إليه ابن مالك في (الياء) قبل (ليت) للتنبيه لا النداء.

١/ فتح الباري: ١/٢٦.

٢/ الديباج على مسلم: ١/١٨٨.

٣/ إعراب الحديث: ص٣٣١؛ وهنا ذكر العكبري رواية الرفع (جذعٌ) خبر (ليت).

الفصل الثالث

السيوطي والعكبري وابن مالك

المبحث الأول
السيوطي والعكبري

المبحث الثاني
السيوطي وابن مالك

المبحث الثالث
السيوطي والعكبري وابن مالك

المبحث الرابع
ما انفرد به السيوطي

المبحث الأول
السيوطي والعكبري

١/ ما.

٢/ أيّـما.

٣/ لبَّيك.

٤/ مِن.

٥/ الواو.

٦/ (ما) الاستفهامية وحذف ألفها.

٧/ فتح همزة (إنَّ) وكسرها.

٨/ الابتداء باسم الاستفهام (أي).

٩/ نصب العدد.

١٠/ حذف المبتدأ.

١١/ اللفظ الواقع بعد إلاَّ.

١٢/ تثنية التمييز وجمعه.

يتناول هذا المبحث ما نقله السيوطي عن الشيخ العكبري في كتابه إعراب الحديث، وما أضاف من نقل أو شرح أو تعليق. وقد بدأ بالحديث:

عن هِشامِ بنِ عُروةَ قال: «أخبرَني أبي قال: أخبرَني أبو أيُّوبَ قال: أخبرَني أُبَيُّ بنُ كعبٍ أنه قال: يا رسولَ اللّهِ إذا جامَع الرجُلُ المَرأةَ فلم يُنزِلْ؟ قال: يَغسِلُ ما مسَّ المرأةَ منهُ ثمَّ يَتوَضَّأْ ويُصلِّي»[1].

ما:

ذكر السيوطي[2] ما ورد في إعراب الحديث[3] دون أن يضيف أو يعلق على قول الشيخ العكبري الذي أعرب (ما) بمعنى (الذي). وفاعل (مسَّ) مضمر فيه يعود على (الذي)، و(الذي) وصِلتها مفعول (يغسل). و(المرأة) مفعول (مسَّ). ولا يجوز أن ترفع المرأة بـ(مس) على معنى ما مست المرأة لوجهين:

أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي ولَمْ يفصل بينها وبين الفعل فلا وجه لحذف التاء.

الثاني: أن إضافة اللمس إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقة، قال تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[4]. وإضافة اللمس إليها في الجماع تجوز.

١/ صحيح البخاري: باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، ١/١١١؛ صحيح ابن حبان: ٣/٤٤٤؛ سنن البيهقي: ١/١٦٤؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٥/١١٣؛ التمهيد: لابن عبد البر، ٣/١٠٥.

٢/ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: السيوطي، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١/١٩.

٣/ إعراب الحديث: العكبري، تحقيق حسن موسى، ص٩٥.

٤/ سورة النساء: الآية (٤٣).

وذكر السيوطي كلمة (لمس) موضع (مس) عند العكبري. والمس المباضعة[1].

وقال ابن فارس: "اللام والميم والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تطلُّبِ شيء ومَسيسِه أيضاً. قال أبو بكر بن دريد: اللّمس أصلُه باليد ليُعرَف مَسُّ الشّيء، ثم كثُرَ ذلك حتَّى صار كلُّ طالب مُلتمِساً. ولَمَسْت، إذا مَسِسْتَ. قالوا: وكلُّ مَاسٍّ لامس. قال الله سُبحانه: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[2]، قال قومٌ: أُريد به الجماع. وذهَبَ قوم إلى أنَّه المِسيس، وأنَّ اللَّمْس والملامَسة يكون بغير جماع"[3].

ولا إشكال في هذا الحديث، فما ورد في لفظ (المرأة) بالنصب، وهو الذي ذكره الشيخ العكبري وهو اللفظ الوارد فيما صح من الأحاديث، ولَمْ أعثر على رواية الرفع التي رواها الشيخ العكبري. وبالنظر في معنى الحديث[4]، ومن قول أُبي بن كعب وسؤاله للنبي ﷺ وجواب المصطفى ﷺ عليه، يتضح أن رواية النصب هي التي تؤدي المعنى

.

١/ لسان العرب: مادة (مس).

٢/ سورة النساء: الآية (٤٣).

٣/ المقاييس: مادة (مسس).

٤/ الحديث: "قال أُبَيُّ بنُ كعبٍ أنه قال: يا رسولَ اللّهِ إذا جامَع الرجُلُ المَرأةَ فلم يُنزِلْ؟ قال: يَغسِلُ ما مسَّ المرأةَ منهُ ثمَّ يَتوَضَّأْ ويُصلِّي".

أيّـما:

في **الحديث**: عن أنس بن مالك ﷺ: «أن رسول الله ﷺ دفع إلى حفصة ابنة عمر رجلاً، فقال: احتفظي به، قال: فغفلت حفصة ومضى الرجل، فـدخل رسـول الله ﷺ وقال: يا حفصة ما فعل الرجل؟ قالت : غفلت عنه يا رسـول الله، فخـرج، فقـال رسول الله ﷺ: قطع الله يدك، فرفعت يديها هكـذا، فـدخل رسـول الله ﷺ فقـال: مـا شأنك يا حفصة؟ فقالت: يا رسول الله قلت قبل لي كذا وكذا، فقال لها: صفي يديك، فإني سألت الله عز وجل أيّما إنسان من أمتي دعوت الله عز وجل عليه أن يجعلها لـه مغفرة»[1].

ذكر السيوطي[2] نقلاً عن العكبري في إعراب (أي) جواز الوجهين:

الأول: النصـب علـى معـنى (سـبيته) علـى الاشـتغال، ومـا بعـده تفسـير لـه، و(ما) زائدة.

١/ مسند أحمد بن حنبل: ١٤١/٣؛ الأحاديث المختارة: محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ-٢٠/٥ (نص الحديث كامل).

٢/ عقود الزبرجد: ٢٥/١؛ إعراب الحديث: ص١٢٣.

الثاني: الرفع على الابتداء، وما بعده خبر.

لبَّيك:

في **الحديث**: عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً. قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ. فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ. فَلَقِيتُ أَنَساً فَحَدَّثْتُهُ بِقَولِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعُدُّونَنَا إِلاَّ صِبْيَاناً سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ يَقُولُ: لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا»[1].

نقل السيوطي قول العكبري في إعراب هذا الحديث فقال: "النصب بفعل محذوف تقديره أُريدُ عمرةً وحجاً، أو نويت عمرةً وحجاً"[2].

وعند سيبويه[3]: "(لبيك) مثنى منصوب على المصدرية بفعل محذوف. وتثنيته مقصود به التكثير ومعناه إقامة على إجابتك بعد إقامة. كأنه قال: كما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيداً".

"وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على (هذا) اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك". ومعنى قوله أن أصل (لبيك) (لبَّى) مقصور، قُلبت ألفه ياء مع المضمر؛ كما قلبت ألف (لدى) و(على) مع المضمر في (لديه) و(عليه).

وذكر سيبويه أن ألف (لبَّى) تنقلب مع الظاهر (ياء) لا كما في (لدى) و(على) فتقول: (على زيد) و(لدى زيد)، ولا نقول: (لبَّى زيد) وذكر البيت:

١/ صحيح مسلم: باب الحج، ٩٠٥/٢٠؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٩٩/٣.

٢/ إعراب الحديث: ص١٢٣؛ عقود الزبرجد: ص٢٦؛ شرح السيوطي لسنن النسائي: ١٤٨/٥.

٣/ الكتاب: ٣٥٠/١.

دَعَوْتُ لِما نابَني مِسْوَراً ❖ فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

فأثبت الشاعر الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبت الياء في إضافة المثنى نحو (غلامي زيد) و(كتابي عمرو)، ويمنع ابن مالك الإضافة إلى الظاهر، ويعده شاذاً بقوله:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتماً امتَنَع ❖ إِيلاَؤُهُ اسماً ظَاهِراً حَيثُ وَقَع
كَوَحَدَ لَبَّى وَدَوَالَى سَعدَى ❖ وشَذَّ إِيلاَءُ (يَدَى) لِلبَّى[2]

مِن:

نقل السيوطي ما قاله العكبري[3] في إعراب الحديث: عن أنس ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما من أحد يوم القيامة غني ولا فقير إلا ودّ أنما كان أوتي من الدنيا قوتاً». فيقول أبو البقاء: "(من): زائدة".

ولكن بالنظر في قول المبرِّد عن هذه الزيادة التي لا يتفق مع من قال بها: "وأمَّا قولهم: (إنها تكون زائدة) فلست أرى هذا كما قالوا. وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنَّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وليس كما قالوا وذلك؛ لأنها إذا لَمْ تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله. إنَّما نفيت مَجيء واحد؛ وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك

١/ الكتاب: ١/٣٥٠؛ نابني: نزل بي من ملمات الدهر؛ مسور: اسم رجل؛ لبَّى: أجاب؛ وذكر السيرافي أن التثنية الغرض منها التكثير، وهذا المثنى لا يكون إلاَّ مصدراً منصوباً أو اسماً في موضع الحال.

٢/ يُنظر، شرح ابن عقيل: تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٥٢/٣.

٣/ إعراب الحديث: ص١٢٥؛ عقود الزبرجد: ٣١/١.

لو قلت: ما جاءني من عبد الله، لَمْ يجز؛ لأنَّ عبد الله معرفة، فإنَّما موضعه موضع واحد"[1]. فـ(مِن) جاءت لمعنى النفي للجنس وتوكيد هذا المعنى ويقول سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لَمْ تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلاَّ أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)"[2]. ويؤكد المبرِّد ما قاله سيبويه، فيذكر: "وأمَّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد. وكقول الله عز وجل: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3]. إنَّما هو خير ولكنها توكيد، وهذا موضع زيادتها.

فهذا موضع زيادتها. إلاَّ أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من زيد؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه"[4].

ونخلص إلى أن (من) أتت لمعنى، لذا يجب أن لا نصفها بالزيادة، بل نذكر ذلك المعنى خلافاً لِما قاله الشيخ العكبري. ثم يذكر (غني) بالرفع صفة لـ(أحد) على الموضع؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع رفع: مبتدأ، ونظيره قول الله عز وجل: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[5]، فـ(غيره) بالرفع على الموضع والجر على اللفظ، وكذا يجوز في الحديث (غنيٍ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ. والرفع في الآية الكريمة على معنى (مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ) دخلت (مِن) مؤكدة، ومن جرَّ جعله صفة لـ(إله). وأجاز بعضهم

١/ المقتضب: المبرِّد، ١/٤٥.

٢/ الكتاب: ٢/٣٠٧.

٣/ سورة البقرة: الآية (١٠٥).

٤/ المقتضب: المبرِّد: ١/١٣٧-١٣٨.

٥/ سورة الأعراف: الآية (٥٩).

النصب في (غير) على الاستثناء وعلى الحال من النكرة. ولا يجوز في القرآن؛ لأنه لَمْ يقرأ به[1]. وكلمة (أحد) في الحديث الشريف مجرورة لفظاً بـ(من) ومرفوعة محلاً (مبتدأ) والآية الكريمة شاهد على ذلك.

الواو العاطفة:

الحديث: عن أَنَسٍ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : «بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ -وأَشارَ بالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى-»[2].

فنجد السيوطي[3] ينقل ما ذكره العكبري ويسقط بعض العبارات فلا يتضح المعنى. فيقول: "قال أبو البقاء: لا يجوز فيه إلاَّ النصب -يقصد لفظ الساعة- والواو فيه بمعنى (مع) والمراد به المقاربة، ولو رفع لفسد المعنى. إذ لا يقال: بعثت الساعة، ولا في الوقوع؛ لأنها لَمْ توجد بعد". والعبارة الساقطة هي: "لأنه كان يكون تقديره بعثت أنا وبعثت الساعة. وهذا فاسد في المعنى".

فعند العكبري (الواو) بمعنى (مع) والمراد بها المقارنة[4]. وهذا المعنى عند ابن هشام[5]: "إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو:

١/ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ٣٤٨/٢؛ قرأ أبو جعفر والكسائي بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون برفع الراء وضم الهاء؛ يُنظر، كتاب السبع في القراءات: لابن مجاهد، ص٢٨٤.

٢/ فتح الباري: ٣٥١/١؛ سنن الدارمي: ٤٠٤/١؛ الديباج على مسلم: ٢٦٨/٦.

٣/ عقود الزبرجد: ٤٣/١؛ إعراب الحديث: ص١٢٧.

٤/ ذكر لفظ المقارنة بـ(النون): د. حسن موسى الشاعر، المحقق لكتاب إعراب الحديث: ص١٢٧.

٥/ الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص١٥٩.

اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر".

وذكر المرادي أن هذه الواو العاطفة لا التي بمعنى (مع). ومذهب جمهور النحاة أنها للجمع المطلق. فإذا قلت قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكونا قاما معاً في وقتٍ واحد.

الثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً.

والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً.

وعند السهيلي: "الواو قسمان:

أحدهما أن تجمع الاسمين في عامل واحد، وتنوب مناب صيغه التثنية. فيكون قام زيد وعمرو بمنزلة: قام هذان.

والثاني أن تضمر بعد الواو، فترفع المعطوف بذلك المضمر، أو تنصب"[1].

فإن أخذنا بقول السهيلي بالإضمار بعد الواو، يكون النصب الذي ذكره العكبري في إعراب الحديث؛ لأنَّ بعثته ﷺ كانت في زمن يختلف من زمن قيام الساعة. وإن اقترن أو اقترب كما ورد في لفظ العكبري والذي يفسره قول ابن هشام في معنى الواو. فمعنى الاقتران اختلاف الزمان؛ وهكذا اختلف زمن بعثته ﷺ وزمن قيام الساعة فيكون هذا هو المعنى في الحديث.

١/ الجني الداني: المرادي، ص١٥٨-١٦٢؛ الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٦٦، ١٣/٢.

أمَّا قول العكبري: "لو رفع لفسد المعنى" يقصد: لفظ الساعة، فعنده الواو للمعية ولا تحتمل وجهاً آخر. ولو كانت عطفاً لجاز لفظاً ذلك. وضح المعنى؛ لأنَّ العطف يكون على التراخي. وقد أجمع البصريون على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا كان هناك توكيد أو فصل، وذكره ابن مالك فقال:

وَالعَطفُ إن يُمكِن بِلاَ ضَعفٍ أحَق ❖ وَالنَّصبُ مُختَارٌ لَدَى ضَعفِ النَّسَق

أي: ضعف من جهة اللفظ والمعنى. وذلك أرجح من النصب على المعية، مثل: جاء زيد وعمرو، وجئت أنا وزيد. وقوله عز وجل: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[1]. برفع ما بعد الواو على العطف. "(أنت) توكيد للضمير المستكن في (اسكن)، وحسَّن العطف عليه تأكيده بـ(أنت)... الخ"[2].

ويجوز النصب على المعية[3]. وفي الحديث نخلص إلى أنه لا يجوز تكرار العامل، فلا نقول بعثت الساعة فيكون لفظ (الساعة) منصوب على المعية، ويجوز الرفع على العطف الضمير المؤكد (نا)، لا كما ذكر الشيخ العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي الديباج[4] رُوي بنصب (الساعة) ورفعها.

١/ سورة البقرة: الآية (٣٥).

٢/ البحر المحيط: لأبي حيان: ١/١٥٦.

٣/ حاشية الصبان: تحقيق طه عبد الرءوف، مكتبة التوفيقية، ٢/٢٠٣-٢٠٤.

٤/ الديباج على مسلم: ٦/٢٦٨.

وفي فتح الباري[1] قيل في تأويله أنه ليس بينهﷺ وبين الساعة نبي.

وعند القاضي عياض: "الرَّفْع أَحْسَن وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ الْمَجْهُولِ فِي بُعِثْت، قَالَ: وَيَجُوز النَّصْب، وَذَكَرَ نَحْو تَوْجِيه أَبِي الْبَقَاء وَزَادَ: أَوْ عَلَى ضَمِيرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَال نَحْو فَانْتَظَرُوا، كَمَا قُدِّرَ فِي نَحْو جَاءَ الْبَرْد وَالطَّيَالِسَةُ فَاسْتَعِدُّوا. قُلْت: وَالْجَوَاب عَنْ الَّذِي اِعْتَلَّ بِهِ أَبُو الْبَقَاء أَوَّلاً أَنْ يُضَمَّن بُعِثْت مَعْنىً يَجْمَعُ إِرْسَالَ الرَّسُولِ وَمَجِيءَ السَّاعَةِ نَحْو جِئْت، وَعَنْ الثَّانِي بِأَنَّهَا نُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ الْمَوْجُودِ مُبَالَغَةً فِي تَحَقُّقِ مَجِيئِهَا"[2].

وفي مُختار الصحاح[3]: "الواو من حروف العطف... وقد تكون بمعنى (مع) لِما بينهما من المناسبة".

ثم أورد الحديث بإثبات الضمير (أنا) "بعثت أنا والساعة". وهذا ما جاء في لسان العرب[4]. وهي عند ابن منظور بمعنى (مع). والرواية الواردة في الصحاح "بعثتُ والساعة".

ثم نأتي للحديث: عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى الصَّلاَةِ وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ فقال: الله أَكْبَرُ الْحَمْدُ لله حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فيه. فَلَمَّا قَضَى رسولُ الله ﷺ صلاَتَهُ قال: «أَيُّكُم المَتَكلِّمُ بالْكلِمَاتِ فإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْساً؟ فقال الرَّجُل أَنَا يَارسولَ الله جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفَسُ فَقُلْتُهَا. فقال: لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكاً يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا. وَزَادَ حُمَيْدٌ فيه وإِذا جَاءَ أَحَدُكُم فَلْيَمْشِ نَحْوَ مَا كَانَ يَمْشِي فَلْيُصَلِّ مَا أَدْرَكَ وَلْيَقْضِ ما

١/ فتح الباري: ٣٥١/١١.

٢/ فتح الباري: ٣٤٣/١٨.

٣/ لسان العرب: مادة (واو).

٤/ مُختار الصحاح: مادة (واو).

سَبَقَهُ»[1].

في لفظ (ما سبقه) قال أبو البقاء[2]: "هكذا ضبطوه على ما لَمْ يسمَّ فاعله، والوجه فيه أنه أراد سبق به فحذف حرف الجر، عدّى الفعل بنفسه وهو كثير في اللُّغة".

ففي اللسان "السَّبْقُ مصدر سَبَقَ، وقد سَبَقَه يَسْبُقُه، ويَسْبِقُه سبقاً: تقدَّمه"[3].

الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟ قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاةٍ وَلا صَوْمٍ وَلا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

قال أبو البقاء يروونه بالجر على البدل من (عمل) أو من (كبير) [4].

ونص الحديث كما ورد في الصحاح[5]: "مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِن كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صِيَامٍ وَلاَ صَدَقَةٍ". ولَمْ ترد لفظة (كبير) بل (كثير) مسبوقة بحرف الجر (من) وأمَّا لفظة (عمل) التي ذكرها الشيخ العكبري في إعرابه فهي غير مذكورة في نص الحديث أصلاً. وعليه لا مشكل في إعراب الحديث.

وفي شرح النووي: "ضَبَطُوهُ فِي الْمَوَاضِع كُلّهَا مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيث بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَة وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَة، وَهُمَا صَحِيحَانِ... وَقَوْله: (مَا أَعْدَدْت لَهَا كَثِير صَلاة وَلا

١/ مسند أحمد بن حنبل: ٢/٢٨٢، ٣/١٠٦؛ الأحاديث المختارة: ٦/٤٦؛ عون المعبود: ٣/١٥.

٢/ عقود الزبرجد: ص٤٥.

٣/ لسان العرب: مادة (سبق).

٤/ إعراب الحديث: ص١٢٧؛ عقود الزبرجد: ص٤٦.

٥/ صحيح البخاري: ٥/٢٢٨٣؛ مسند أحمد بن حنبل، ٣/١٧٢، ٢٠٠، ٢٠٧.

صِيَام وَلا صَدَقَة) أَيْ: غَيْر الْفَرَائِض، مَعْنَاهُ: مَا أَعْدَدْت لَهَا كَثِير نَافِلَة مِنْ صَلاة وَلا صِيَام وَلا صَدَقَة"[1].

وفي تحفة الأحوذي: "هذا حديث صحيح أحرجه أحمد والشيخان وأبو داؤد والنسائي برواية (من كثير)"[2].

ويتضح في نقل الحديث خطأ في (كثير) و(كبير) وسقوط حرف الجر (من) فشرحه الشيخ العكبري على هذا النَّحو ونقله السيوطي دون تعليق.

وفي **حديث**: عن أنس ﷺ: «أن النبي ﷺ قال: مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَموتُ لَهُ ثلاثةٌ مِن وَلَدِهِ لَمْ يَبلُغوا الحِنثَ، إلاَّ أَدْخَلَ الله عَزَّ وَجَلَّ أَبَوَيه الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ»[3].

قال أبو البقاء: "(من) زائدة، و(رجل) مبتدأ، وما بعده إلى قوله (لَمْ يبلغوا الحنث) صفة للمبتدأ، والخبر قوله: إلاَّ أدخل الله أبويه الجنة"[4].

(مِن) الزائدة سبق الحديث عنها في هذا المبحث. أمَّا عدم وجود الرابط والخبر جملة فقال عنه العكبري: "فإن قيل الخبر هنا جملة وليس فيها ضمير يعود منها إلى المبتدأ، فالجواب: أن (الرجل المسلم) الذي هو المبتدأ هو أحد أبوي المولود، وهو المذكور في خبر المبتدأ، فقد وضع الظاهر موضع المضمر لغرض وهو إضافة اللام. فهو كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

١/ شرح النووي على صحيح مسلم: ٣٨٨/١٦.

٢/ تحفة الأحوذي: ٥٢/٧.

٣/ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١٥٢/٣.

٤/ عقود الزبرجد: ٤٧/١؛ إعراب الحديث: ص١٢٨.

ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فهنا الظاهر وهو (الأبوان) وضع موضع الضمير المقدر في (أدخلهم) أو (أدخله) وإضافة (اللام) في (له) توضح سبب دخول الأب الجنة -لِموت ولده- وفي الآية الكريمة، الذي يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع (أجره) فوضع لفظ (المحسنين) موضع (الهاء) المقدرة في (أجره)".

وقد ذكر ذلك أبو حيان بقوله[2]: "المحسنين عام يندرج فيه من تقدم أو وضع موضع الضمير لاشتماله على المتقين والصابرين كأنه قيل لا يضيع أجرهم". ففي الآية الكريمة سبب ثبوت الأجر وهو التقوى والصبر؛ كأنه قدر لا يضيع أجرهم لصبرهم وتقواهم، وهذا الذي وضحه الشيخ العكبري في الحديث ونقله السيوطي دون زيادة أو تعليق. ثم ظهر خلاف في مرجع الضمير في رحمته فذكر الحافظ ابن حجر أن الضمير راجع إلى الله -عز وجل- وفي (إياهم) إلى الأولاد أي: بفضل رحمة الله للأولاد.

وقال ابن التين[3]: الضمير في (رحمته) راجع للأب؛ لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة[4].

وبالرجوع إلى قاعدة مرجع الضمير إلى أقرب مذكور يرجح قول ابن التين إن مرجع الضمير في رحمته راجع إلى الأب.

١/ سورة يوسف: الآية (٩٠).

٢/ البحر المحيط: ٥/٣٤٣.

٣/ ابن التين: من شراح (صحيح البخاري) واسمه عبد الواحد.

٤/ عقود الزبرجد: ١/٤٧.

(ما) الاستفهامية وحذف ألفها:

في **الحديث**: عن أنس بن مالك قال: «سمعته يحدث قال: شهدت وليمتين من نساء رسول الله ﷺ، قال: فما أطعمنا فيها خبزاً ولا لحماً، قال: قلت: فمه؟ قال: الحيس يعني التمر والأقط بالسمن»[1].

ذكر السيوطي[2] قول العكبري: "أراد (فما) ولكنه حذف (الألف) وجعل (الهاء) بدلاً منها، كما قالوا (هنه) في (هنا) ولا يقال إنه حذف الألف لكونه استفهاماً، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾[3]؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجيء في المجرور. فأمَّا المنصوب والمرفوع فـ(لا)" [4].

وهذا ما ذكره ابن مالك في الألفية (الرجز):

وَمَا فِي الاِستِفهَامِ إن جُرَّت حُذِف ❖ ألِفُهَا وَأولِهَا الها إن تَقِف

ففي حالة الجر تحذف الألف وجوباً، سواء جُرَّت بحرف أو اسم[5].

وفي بيت حسان بن ثابت (الوافر):

عَلَى مَا قَامَ يَشتُمُني لَئِيمٌ ❖ كَخِنزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمادِ[6]

١/ مسند أبي يعلي: ٦/٤١٤؛ الأَقِطُ والإِقْطُ والأَقْطُ والأُقْطُ: شيء يتخذ من اللبن المخِيض يطبخ ثم يترك حتى يَمْصُل، والقِطعةُ منه أَقِطةٌ، قال ابن الأَعرابي هو من أَلبان الإِبل خاصّة؛ يُنظر، لسان العرب: مادة (أقط).

٢/ عقود الزبرجد: ١/٥٨.

٣/ سورة الطارق: الآية (٥).

٤/ إعراب الحديث: ص١٢٣.

٥/ شرح الأشموني: مج٤، ص١٦.

٦/ ديوان حسان: ص٣٢٤.

فنجد في قوله: "على ما قام" بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جر وهي ضرورة شعرية. بل ظاهرة في كلام العرب، وإن كانت لا يقاس عليها. وفي مقابل ذلك نذكر بيت الشعر:

ألامَ تقول النَّاعِياتُ ألامَهْ ❖ أَلا فَاندُبَا أهْلَ النَّدَى والكَرَامَة

فهنا حذفت ألف (ما) الاستفهامية مع كونها غير مجرورة، وذلك لأنه أراد التصريح ولَمْ يمكنه ذلك إلاَّ بإدخال (ها) السكت على آخرها. فـ(إلامه) توكيد لكلمة (إلام) في أول البيت. وأصل (ألا) الاستفتاحية و(ما) الاستفهامية، حذفت ألفها وهي مبنية في محل رفع مبتدأ. وقيل[1]: في محل نصب مفعول به لـ(تقول). وذكر المبرِّد حذف ألف (ما) الموصولة بـ(شئت).

وقد نبَّه الأشموني أن سبب حذف ألف (ما) الاستفهامية إرادة التفرقة بين الاستفهامية والموصولة والشرطية؛ لأنَّ الشرطية متعلقة بما بعدها والموصولة هي وصلتها اسم واحد.

كما ذكر أن اتصال الهاء (هاء السكت) بالمجرور بالحرف أجود في قياس العربية وأكثر[2].

فتح همزة إن وكسرها:

الحديث: حدثنا عبدُ اللهِ بن مسعود رضي الله عنه قال: «حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ

١/ الأشموني: ٤/١٧.

٢/ المرجع السابق: ٤/١٩.

كَلِمَاتٍ فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ»[1].

نقل السيوطي[2] قول أبي البقاء[3]: لا يجوز في أنّ هنا إلاَّ الفتح، لأنها وما عملت فيه معمول (حدثنا) ولو كسرت لصار مستأنفاً منقطعاً عن حدثنا، فإن قلت اكسر واحمل قوله حدثنا علي قال: قيل هذا خلاف الظاهر ولا يترك الظاهر إلى غيره إلاَّ لدليل مانع من الظاهر. ولو جاز بمثل هذا لجاز الكسر في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾[4]؛ لأنَّ معنى (يعدكم) يقول لكم. هذا قول الشيخ العكبري. ولقد ثبتت الرواية بفتح همزة (أن) كما ذكر وهذا ظاهر؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب مفعول به ثان لـ(حدَّث)، وهذا لا يمنع من وجود رواية بكسر همزة (إن). لا كما ذكر الشيخ العكبري ومنع ذلك. فقد وردت في تحفة الأحوذي الرواية بكسر همزة (إن) "بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ التَّحْدِيثِ... أَيْ مَادَّةَ خَلْقِ أَحَدِكُمْ وَمَا يُخْلَقُ مِنْهُ أَحَدُكُمْ"[5].

١/ صحيح البخاري: ٦/٢٧١٣؛ صحيح مسلم: ٤/٢٠٣٦؛ عون المعبود: ١٢/٣١٠.

٢/ عقود الزبرجد: ١/٢٢٤.

٣/ إعراب الحديث: ص٢٤٠.

٤/ سورة المؤمنون: الآية (٣٥).

٥/ تحفة الأحوذي: ٦/٢٨٥؛ صحيح البخاري: ٦/٧١٣.

والحديث فيه معنى القول والأحسن أن نحمل الكسر على القول من هذا التقدير الذي ذكره العكبري ورواية الكسر في لسان العرب[1].

الابتداء باسم الاستفهام (أي):

الحديث: عَنْ عَمْرِو بن وَابِصَةَ الأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «إِنِّي لَبِالْكُوفَةِ فِي دَارِي إِذْ سَمِعْتُ عَلَى بَابِ الدَّارِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ، أَأَلِجُ؟ فَقُلْتُ: وَعَلَيْكَ السَّلامُ، فَلُجَّ، فَلَمَّا دَخَلَ إِذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَيَّةُ سَاعَةِ زِيَارَةٍ هَذِهِ؟ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ الظَّهِيرَةِ، قَالَ: طَالَ عَلَيَّ النَّهَارُ، فَتَذَكَّرْتُ مَنْ أَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يُحَدِّثُنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُحَدِّثُهُ، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنِي، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ﷺ يَقُولُ: تَكُونُ فِتْنَةٌ، النَّائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمُضْطَجِعِ، وَالْمُضْطَجِعُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَاعِدِ، وَالْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ الرَّاكِبِ، وَالرَّاكِبُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمُجْرِي، قَتْلاهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَيَّامُ الْهَرَجِ، قُلْتُ: وَمَتَى أَيَّامُ الْهَرْجِ؟ قَالَ: حِينَ لا يَأْمَنُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، قُلْتُ: فَبِمَ تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ الزَّمَانَ؟ قَالَ: اكْفُفْ نَفْسَكَ وَيَدَكَ، وَادْخُلْ دَارَكَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ دَارِي؟ قَالَ: فَادْخُلْ بَيْتَكَ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي؟ قَالَ: فَادْخُلْ مَسْجِدَكَ فَاصْنَعْ هَكَذَا، وَقَبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى الْكُوعِ، وَقُلْ: رَبِّيَ اللَّهُ، حَتَّى تَمُوتَ كَذَلِكَ»[2].

١/ لسان العرب: مادة (خلق)، ومادة (مضغ).

٢/ مسند الإمام أحمد: ١/٤٤٨.

قال أبو البقاء[1]: يجوز رفع (أية) ونصبها. فالرفع على الابتداء وهذه خبرها، والنصب على الظرف، وهذه مبتدأ والخبر محذوف تقديره هذه الزيادة. أو هذه الجئية في أية ساعة؟.

ويجوز أن يكون الخبر أية ساعة وهو ظرف زمان وقع خبراً عن المصدر. في قول العكبري الرفع على الابتداء و(هذه) خبرها أمر واضح، فالأصل في المبتدأ التعريف، واستثنى سيبويه أسماء الاستفهام؛ لأنه أكثر ما يقع بعدها: النكرة والجمل والظروف، ويتعين كون اسم الاستفهام مبتدأ وإن ذهب إلى أن الخبر (أية ساعة) وهو ظرف زمان، فالمبتدأ ليس المصدر (زيادة) كما ذكر الشيخ العكبري بل هو اسم الإشارة (هذه) التي تشير إلى اسم المصدر قبلها وتوضح اللفظ المقدر بعد (الزيارة) وما دام الرفع ظاهراً في هذا الحديث فلا حاجة بنا إلى التقدير؛ لأنَّ به غموض.

نصب العدد:

الحديث: عنْ خشْفِ بنِ مَالِكٍ قالَ سَمِعْتُ ابنَ مَسْعُودٍ، قالَ: «قَضَى رسولُ الله في دِيَةِ الخَطَأ عِشْرِينَ بنت مَخَاضٍ، وعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُوراً، وعِشْرِينَ بِنْتَ لَبُونٍ، وعِشْرِينَ جَذَعَةً، وعِشْرِينَ حِقَّةً»[2].

في هذا الحديث ذكر العكبري[3] وجهين في نصب (عشرين):

أحدهما: حذف الباء بعد إرادتها فتعدى الفعل (قضى) إلى لفظ (عشرين) بنفسه. كما قالوا: (أمرتك الخير) ويكون التقدير (قضى بعشرين).

١/ المستدرك على الصحيحين: ٣/٣٦١.

٢/ سنن الترمذي: ٤/١٠؛ التحقيق في أحاديث الخلاف: ٢/٣١٧؛ تفسير ابن كثير: سورة النساء، ١/٥٣٦.

٣/ إعراب الحديث: ص٢٤٣؛ عقود الزبرجد: ١/٢٢٨.

و**الثاني**: أن يكون حمل (قضى) على جعل وصيَّر. وبنت مخاض تمييز، وأمَّا قوله ﷺ (بني مخاض) فانتصابه على البدل من عشرين ولا يكون تمييزاً لأنه جمع. وما ذهب إليه العكبري هو رأي الجمهور[1].

ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوَّزه الفرَّاء نحو: عندي أحد عشر رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً. وخرَّج عليه اثني عشر أسباطاً.

فلا يجوز جمع التمييز بعد الأعداد من (إحدى عشر إلى تسعة وتسعين) ويعرب ما جاء منها على صيغة الجمع بدلاً من العدد الذي قبله.

قال المبرِّد: "ولا يجوز: عندي عشرون دراهم يا فتى"[2].

يجوز أن تقول: هو حسن جداً وأنت أفره الناس عبيداً.

ولا يجوز: عندي عشرون دراهم يا فتى.

والفصل بينهما أنك إذا قلت عشرون، فقد أثبت على العدد فلم يحتج إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس، فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً، جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم حسن واختير -إذا أردت الجماعة- أن تقول عبيداً، وقد يجوز أن تقول: أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز.

١/ همع الهوامع: ٣٤٨/٢.

٢/ المقتضب: ١٣٨/١.

وأجاز الفرَّاء[1] جمع التمييز وخرَّج عليه قول الحق عز وجل: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[2]. وقد أعربه العكبري بدلاً من (اثنتي عشرة) لا تمييزاً لأنه جمع[3]. وفي البحر المحيط (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) وذهب الزمشخري إلى أن (أسباطاً) تمييز وفسَّر ما ذكره أن المراد قطعناهم (اثنتي عشرة) قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع (أسباطاً) موضع قبيلة.

ثم ذكر العكبري[4] في قوله ﷺ (ذكوراً): فالوجه أن يكون مرفوعاً على (إضمار): هي ذكور، وأمَّا جره فلا وجه له، ولو روي بالنصب لكان وجهاً حسناً، وهي صفة موكدة لـ(بني) وقد وردت رواية النصب هذه في سنن الترمذي[5] وتفسير ابن كثير ولَمْ أقف على رواية بالرفع أو الجر، ولا مشكل في هذا الحديث على رواية النصب.

حذف المبتدأ:

الحديث: عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ اسْتَعْمَلَ كِلاَبَ بْنَ أُمَيَّةَ عَلَى الأَيْلَةَ، وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي الْعَاصِ فِي أَرْضِهِ، فَأَتَاهُ عُثْمَانُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِي اللَّيْلِ سَاعَةً، تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، يُنَادِي مُنَادٍ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟، هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟. وَإِنَّ دَاودَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: لاَ يَسْأَلُ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَحَدٌ شَيْئاً إِلاَّ أَعْطَاهُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ سَاحِراً، أَوْ

١/ همع الهوامع: ٣٤٨/٢.

٢/ سورة الأعراف: الآية (١٦٠).

٣/ التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩/١؛ البحر المحيط: ٤٧١/٥.

٤/ إعراب الحديث: ص٢٤٣؛ عقود الزبرجد: ص٢٧٣.

٥/ سنن الترمذي: ١٠/٤؛ تفسير ابن كثير: ٥٣٦/١.

عَشَّارًا»[1].

قال أبو البقاء[2]: "الجيد نصب هذه الأفعال؛ لأنها جواب الاستفهام، فهو كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[3]، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ، أي: فأنا أعطيه، فأنا أجيبه".

في هذه الآية التي ذكرها العكبري استفهام فيه معنى التمني وجواب الاستفهام (فيشفعوا) منصوب. وقال الزجاج المعنى هل يشفع لنا أحد أو ترد بالعطف على المعنى[4]. وفي الحديث (فأعطيه) هذا الفعل ليس منصوباً، إذن فهو لَمْ يكن جواب الاستفهام إنَّما جوابه مقدر (يسألني فأنا أعطيه) فقياس الشيخ هنا مع الفارق.

وفي الحديث هنا استئناف لإثبات الياء في الفعلين أو استكمال لسؤال لا جواب عنه، والله أعلم.

اللفظ الواقع بعد إلاَّ:

الحديث: عن عائشة رضيَ الله عنها قالت: «كان النبيُّ ﷺ يُعوِّذ بعضهم يمسَحُهُ بيمينهِ: أذهِب الباس، ربَّ الناس، اشفِ أنت الشافي، لا شِفاء إلاَّ شِفَاؤُك، شِفاءً لا يغادِرُ سَقماً»[5].

قال أبو البقاء[6]: شفاء مبني مع (إلاَّ) على الفتح، والخبر محذوف أي: لا

١/ فتح الباري: ٣/١٦؛ مسند أحمد: ٢/٤٣٣؛ سنن النسائي: ٦/١٢٥.

٢/ إعراب الحديث: ص٢٧٠؛ عقود الزبرجد: ١/٢٧٣.

٣/ سورة الأعراف: الآية (٥٣).

٤/ تفسير القرطبي: ٧/٢١٨.

٥/ صحيح البخاري: ٥/١٦٧؛ سنن النسائي: ٤/٢٦٧؛ مسند أحمد: ١/٧٦، ٣/١٥١.

٦/ إعراب الحديث: ص٢٧٥.

شفاء لنا و(شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء)، ومثاله: لا إله إلاَّ الله.

و(شفاء) بالنصب مصدر (اشف). وبالرفع هو شفاء[1]. وفي فتح الباري[2] (شفاءً) مصدر منصوب. بقوله (اشف) ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ.

ذكر العكبري أن (شفاء) مبني مع (لا) على الفتح. وشرط ذلك أن يكون اللفظ مفرداً أي: غير مضاف لا شبهة فيركب مع (لا) ويبنى على الفتح وهذا مذهب البصريين. وقد ذكر ابن عصفور موجب هذا البناء فضمنه معنى (مِنْ) كأن قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، وعند سيبويه وابن الصائغ تركيب (لا) مع الاسم كتركيب خمسة عشر[3].

أمَّا حذف الخبر فهو غالب في لغة الحجاز وملتزم في لغة تميم، وطيء، والنصب والنص القرآن تؤخذ منه هذه القاعدة مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[4]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[5].

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلاَّ) نحو قوله عز وجل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[6].

وقد أجمع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه[7].

١/ عقود الزبرجد: ٢٧٩/١.

٢/ فتح الباري: ٢٠٧/١٠.

٣/ همع الهوامع: ٥٢٦/١.

٤/ سورة الشعراء: الآية (٥٠).

٥/ سورة سبأ: الآية (٥١).

٦/ سورة الصافات: الآية (٣٥).

٧/ همع الهوامع: ٥٣٠/١.

وقد ذكر السيوطي أن اللفظ الواضح بعد (إلاَّ) التي تأتي بعد (لا) النافية للجنس يجوز فيه النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل من محل الاسم أو محل (لا) مع اسمها، أو الضمير المستتر في الخبر المحذوف أو على خبر (لا) مع اسمها لأنهما في محل رفع بالابتداء[1].

وخلاصة هذه الآراء في اللفظ الواقع بعد (إلاَّ) الرفع كما ورد في الحديث الشريف فهو ينص على الرفع ولا يمنع ذلك من النصب إذا وجد دليل من نص قرآني أو ما دونه.

تثنية التمييز وجمعه:

الحديث: عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الْعُشَيْرَةِ، فَلَمَّا نَزَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَقَامَ بِهَا رَأَيْنَا أُنَاسًا مِنْ بَنِي مُدْلِجٍ يَعْمَلُونَ فِي عَيْنٍ لَهُمْ على نَخْلٍ فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ هَؤُلاَءِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ، فَجِئْنَاهُمْ فَنَظَرْنَا إِلَى عَمَلِهِمْ سَاعَةً، ثُمَّ غَشِيَنَا النَّوْمُ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ فَاضْطَجَعْنَا فِي صَوْرٍ مِنَ النَّخْلِ فِي دَقْعَاءَ مِنَ التُّرَابِ، فَنِمْنَا، فَوَاللَّهِ مَا أَهَبَّنَا إِلاَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُنَا بِرِجْلِهِ وَقَدْ تَتَرَّبْنَا مِنْ تِلْكَ الدَّقْعَاءِ، فَيَوْمَئِذٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: يَا أَبَا تُرَابٍ، لِمَا يُرَى عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ، ثُمَّ قَالَ: أَلاَ أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ رَجُلَيْنِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذِهِ، يَعْنِي قَرْنَهُ، حَتَّى تُبَلَّ مِنْهُ هَذِهِ، يَعْنِي لِحْيَتَهُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: (رجلين) منصوب على التمييز كما تقول هذا أشقى الناس رجلاً. وجاز تثنيته، وجمعه مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ

١/ همع الهوامع: ١/٥٣٠.

٢/ المستدرك على الصحيحين: محمد النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ٣/١٥١؛ مسند أحمد: ٤/٢٦٣.

٣/ إعراب الحديث: ص٢٧٩؛ عقود الزبرجد: ١/٢٨١.

أَعْمَٰلًا ﴾[1]، وكما قالوا: نِعم رجلين الزيدان، ونِعم رجالاً الزيدون، وكما تقول هم أفضل الناس رجالاً.

وقد ذكر أبو حيان في إعراب هذه الآية انتصاب (أعمالاً) على التمييز وجمع لأنَّ أعمالهم في الضلال مختلفة وليسوا مشتركين في عمل واحد[2]. وقد ذكر السيوطي[3] ذلك بقوله: لأنَّ أعمالهم مختلفة المحال، هذا خسر بكذا، وذاك خسر بكذا، وكقولك: (نخالف الناس أو تفاوتوا أذهاناً) وهو يتحدث عن جمع التمييز إذا قصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف المحال.

خلاصة ذلك، جاز تثنية وجمع التمييز لِما ثبت بالنص القرآني ولا مشكل في هذا الحديث.

١/ سورة الكهف: الآية (١٠٣).

٢/ البحر المحيط: ١٦٧/٦.

٣/ همع الهوامع: ٣٤٢/٢.

المبحث الثاني
السيوطي وابن مالك

١/ الحذف.

٢/ دلالة (في).

٣/ نصب (مرحباً) و(أهلاً).

٤/ التقدير في الموصول بـ(الذي).

٥/ لام التعليل (لام كي).

٦/ كأيّن.

٧/ الحال بين الجمود والاشتقاق.

الحذف:

الحديث: «كنتُ معَ سَلمانَ بنِ رَبيعَةَ وزَيدِ بنِ صُوحانَ في غَزاةٍ، فوَجَدْتُ سَوطاً، فقالا لي: ألقِه، قلتُ: لا، ولكنِّي إن وجدتُ صاحبَهُ وإلاَّ استمتعتُ بهِ. فلمّا رجَعنا حَجَجْنا، فمرَرتُ بالمدينةِ، فسألتُ أُبيَّ بنَ كعبٍ ﷺ فقال: وَجدتُ صُرَّةً على عهدِ النبيِّ ﷺ فيها مائةُ دينارٍ، فأتيتُ بها النبيَّ ﷺ فقال: عرِّفْها حَولاً، فعرَّفتُها حَولاً. ثم أتيت فقال: عرِّفْها حولاً، فعرَّفْتها حَولاً، ثمَّ أتيتهُ فقال: عرِّفْها حولاً، فعرَّفتها حَولاً، ثم أتيتهُ الرابعةَ فقال: اعرِفْ عِدَّتَها ووِكاءها ووِعاءَها، فإن جاءَ صاحبُها وإلاَّ استمتِعْ بها»[1].

قال ابن مالك[2]: "تضمن هذا الحديث حذف جواب (إن) الأولى، وحذف شرط (إن) الثانية، وحذف الفاء من جوابها".

والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجيء فاستمتع بها.

وقد اكتفى السيوطي[3] بهذا النقل عن ابن مالك دون زيادة أو تعليق. وقد ذكر ابن مالك هذا الحديث وغيره[4] رداً على زعم النحاة بحذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط للضرورة الشعرية وذكر أنه يكثر في الشعر واستشهد بأبيات سبق ذكرها[5]. وبآيات من الذكر الحكيم[6].

وقد قرر النحاة أنه لا يكون جواب الشرط والجزاء إلاَّ بذكر فعل الشرط

١/ فتح الباري: ٣٦٦/٥؛ ٤٣١/٩-٤٣٢؛ شرح الزرقاني: كتاب الشفعة، ٨٠/٤.

٢/ شواهد التوضيح: ص١٣٣.

٣/ عقود الزبرجد: السيوطي، ص١٩.

٤/ الحديث: «إنكَ أنْ تذَرَ ورثَتَكَ أغنياءَ خَيرٌ مِن أن تَذَرَهم عالةً يتكفَّفونَ الناسَ»، والحديث: «البَيِّنةَ وإلاَّ حَدٌّ في ظَهْرِكَ».

٥/ فَما أَنا إلا مِثلُ سيِّقة العدا ❖ إن اِستَقدَمتْ نَحرٌ وَان جَبَأت عَقْرٌ

٦/ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ﴾ سورة البقرة: الآية (٢٢٠).

واقتران جوابه بالفاء كما ذكر سيبويه بقوله: "واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاَّ بفعل أو بـ(الفاء)"[1].

وذكر السيرافي: إن الذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا فُعِل الشرط، أو وُجِد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط، و(إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر واختاروا (الفاء) دون (الواو) و(ثم)؛ لأنَّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، والفاء توجب ذلك؛ لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به. وقد ذكر ابن يعيش في شرحه أن الشرط والجزاء لا يصحان إلاَّ بالأفعال، أمَّا الشرط فلأنه عِلَّة وسبب لوجود الثاني... وأمَّا الجزاء فأصله أن يكون بالفعل؛ لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرط. ويذكر سبب دخول الفاء الافتقار إلى ما يربطه بما قبله، ولأنَّ الفاء تفيد الإتباع ويؤذن بأن ما بعدها مسبب عمَّا قبلها[2]. وقد أوجبوا اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كانت جملة الجواب اسمية، طلبية، مقترنة بحرف تنفيس أو نفي أو قد، أو مصدرة بفعل جامد.

وذكر ابن هشام اقترانها بـ(رُبَّ) ظاهرة أو مُقدَّرة[3].

وبعد ذلك فالاختيار لِما قاله الأخفش من إجازة حذف الفاء وما نقل عن المبرِّد على الأصح والدليل ما جاء في الحديث[4].

١/ الكتاب: ٦٣/٣.

٢/ شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٢/٩-٤.

٣/ مغني اللبيب: ابن هشام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠٢م، مج١، ص٣٨٠؛ همع الهوامع: ٣٢٨/٤.

٤/ الجني الداني: المرادي، ص٦٩.

وفي حديث «البَـيِّنةَ وإلاَّ حَدٌّ في ظَهْـرِكَ»[1]، حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط، وهو جملة اسمية والأصل أن يُقال: وإلاَّ فجزاؤك حدٌ في ظهرك. والآيات الكريمات:

- ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[2].
- ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[3].

ففي هذه الآيات جملة جواب الشرط اسمية وغير مقترنة بالفاء، فلا سبيل لتأويل ذلك أو إنكاره.

دلالة (في):

الحديث: عَنْ سَعِيدٍ أَبِي مَسْلَمَةَ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ أَنَساً أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»[4].

قال ابن مالك: "(في) هنا بمعنى (باء) المصاحبة، كقول تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[5]".

١/ صحيح البخاري: باب إذا ادَّعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البيِّنة، ٢/٩٤٩.

٢/ سورة الأنعام: الآية (١٢١).

٣/ سورة البقرة: الآية (١٨٠).

٤/ شواهد التوضيح: ص١٩٦.

٥/ سورة القصص: الآية (٧٩).

وفي هذا الحديث أورد السيوطي استشهاد ابن مالك بالآية الكريمة، وقد ذكر ابن مالك في توضيحه بيت ذي الرمة (البسيط):

كَحلاءُ في بَرَجٍ صَفراءُ في نَعَجٍ ❖ كَأَنَّها فِضَّةٌ قَد مَسَّها ذَهَبُ[1]

فجعل (في) للمصاحبة في نص الحديث، وفي: أول معانيه الظرفية ولا يثبت البصريون غيره. وتكون للظرفية حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾[2].

وقد أورد المرادي[3] معنى (المصاحبة) وفسرها بـ(مع) مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم﴾[4]، أي: مع أمم. وهذا المعنى لا يتفق مع المعنى الذي ورد في قول ابن مالك مفسراً لـ(في) الواردة في نص الحديث، فلا يجوز أن يكون المعنى أنه ﷺ يصلي مع نعليه، بل الظرفية تفيد المعنى المقصود؛ لأنَّ باء المصاحبة لها علامتان:

إحداهما: أن يحسن في موضعهما (مع).

الثانية: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقول تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾[5]، أي: مع الحق، أو (مُحِقاً). وقوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾[6]، أي: مع سلام، أو مسلماً عليك. وسُمِّيت باء الحال[1].

١/ البَرَج: سعة العين، النعج: البياض الخالص، ووصفها بالصفرة لتمخضها بالطيب.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٠٣).

٣/ الجنى الداني: ص٢٥٠.

٤/ سورة الأعراف: الآية (٣٨).

٥/ سورة النساء: الآية (١٧٠).

٦/ سورة هود: الآية (٤٨).

فمعنى المصاحبة بعيد في نص الحديث والظرفية هي التي تحقق المعنى ومن معاني الباء الظرفية ذكر المرادي أن علامتها أن يحسن في موضعها (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[٢].

ومذهب سيبويه: "وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده... وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ(في). وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بـ(في)"[٣]. وعلى هذا المعنى يبعد معنى المصاحبة ويكون معنى الإضافة أقوى ولو جعلها بمعنى باء الإلصاق لتحقق المعنى أيضاً "أي متصلة برجله الشريفة عليه الصلاة والسلام . أو مضافة إليه ﷺ".

الباء بمعنى (على) بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾[٤]، حكاه عن الأخفش[٥].

وقد شرح ابن مالك: "باء الإلصاق هي الواقعة في نحو وصلت هذا بهذا... وباء المصاحبة هي التي يحسن في موضعها (مع) وتغني عنها وعن مصحوبها الحال"[٦].

١/ يُنظر، الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، ص٤٠.

٢/ سورة آل عمران: الآية (١٢٣).

٣/ الكتاب: ١/٤٢١.

٤/ سورة الصافات: الآية (١٣٧).

٥/ الجني الداني: المرادي، ص٣٧؛ معاني القرآن: ١/٤١١، ٢/٧٠٤.

٦/ شرح التسهيل: ابن مالك: ٣/١٥٢.

نصب (مرحباً) و(أهلاً):

الحديث: عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﵁ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁ يَقُولُ: «لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ أَوَّلُهُمْ أَيُّهُمْ هُوَ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ هُوَ خَيْرُهُمْ فَقَالَ آخِرُهُمْ خُذُوا خَيْرَهُمْ فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلا يَنَامُ قَلْبُهُ وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ فَتَوَلاَّهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوّاً إِيمَاناً وَحِكْمَةً فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ مَنْ هَذَا فَقَالَ جِبْرِيلُ قَالُوا وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مَعِيَ مُحَمَّدٌ قَالَ وَقَدْ بُعِثَ قَالَ نَعَمْ قَالُوا فَمَرْحَباً بِهِ وَأَهْلاً فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ لا يَعْلَمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ فِي الأَرْضِ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ... فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ وَقَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلاً بِابْنِي نِعْمَ الابْنُ أَنْتَ فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِنَهَرَيْنِ يَطَّرِدَانِ فَقَالَ مَا هَذَانِ النَّهَرَانِ يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَذَا النِّيلُ وَالْفُرَاتُ عُنْصُرُهُمَا ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ بِنَهَرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ فَضَرَبَ يَدَهُ فَإِذَا هُوَ مِسْكٌ أَذْفَرُ قَالَ مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ رَبُّكَ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَقَالَتْ الْمَلائِكَةُ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الأُولَى مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قَالُوا وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَالُوا وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ نَعَمْ قَالُوا مَرْحَباً بِهِ وَأَهْلاً ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ

سَمَّاهُمْ فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ وَآخَرَ فِي الْخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظْ اسْمَهُ وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلامِ اللَّهِ فَقَالَ مُوسَى رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ ثُمَّ عَلا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لا يَعْلَمُهُ إِلاَّ اللَّهُ حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى وَدَنَا لِلْجَبَّارِ رَبِّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى اللَّهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ خَمْسِينَ صَلاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ هَبَطَ حَتَّى بَلَغَ مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ مَاذَا عَهِدَ إِلَيْكَ رَبُّكَ قَالَ عَهِدَ إِلَيَّ خَمْسِينَ صَلاةً كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ قَالَ إِنَّ أُمَّتَكَ لا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ وَعَنْهُمْ فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ فَعَلا بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا فَإِنَّ أُمَّتِي لا تَسْتَطِيعُ هَذَا فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ فَأُمَّتُكَ أَضْعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ كُلَّ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ وَلا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفِّفْ عَنَّا فَقَالَ الْجَبَّارُ يَا مُحَمَّدُ قَالَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ قَالَ إِنَّهُ لا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ كَمَا فَرَضْتُهُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ قَالَ فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ فَرَجَعَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ كَيْفَ فَعَلْتَ فَقَالَ خَفَّفَ عَنَّا أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا قَالَ مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ قَالَ فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللَّهِ قَالَ

وَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ»[1].

ذكر السيوطي أنَّ (مرحباً وأهلاً) منصوبتان بِفِعْلٍ مُضْمَر وجوباً، أَيْ: صَادَفْت رُحْبًا بِضَمِّ الرَّاء أَيْ: سَعَة، وَالرَّحْب بِالْفَتْحِ الشَّيْء الْوَاسِع، وَقَدْ يَزِيدُونَ مَعَهَا أَهْلاً، أَيْ: وَجَدْت أَهْلاً فَاسْتَأْنِسْ[2].

وذكر قول القاضي عياض[3] والنووي: "(مَرْحَبًا) نُصِب عَلَى الْمَصْدَر. وهو لفظ اِسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ وَأَكْثَرَتْ مِنْهُ تُرِيدُ بِهِ الْبِرّ، وَحُسْن اللِّقَاء. وَمَعْنَاهُ صَادَفْت رَحْبًا وَسَعَةً وبراً. -ثم جاء بقول الفرَّاء-: معناه رَحَّبَ اللّهُ بك مَرْحَباً كأَنه وُضِعَ مَوْضِعَ التَّرْحِيبِ"[4].

"و(مَرْحَب) بفتح الميم والعين، اسم مصدر من (الرحب)، ومرحّباً به بتشديد الحاء اسم مصدر من (رحَّب) بتشديد الحاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[5]"[6].

التقدير في الموصول بـ(الذي):

ذكر السيوطي في إعراب (وَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ) قول المظهري: "الْمَخْصُوص بِالْمَدْحِ مَحْذُوف، وَفِيهِ تَقْدِيم وَتَأْخِير، وَالتَّقْدِير: (جاء فَنِعْمَ الْمَجِيءُ مَجِيئهُ). ثم أورد قول ابن مالك: فِي هَذَا الْكَلام شَاهِد عَلَى الاسْتِغْنَاء بِالصِّلَةِ عَنْ الْمَوْصُول، أَوْ

١/ صحيح البخاري: باب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، ٦/٢٧٣١.

٢/ الديباج على مسلم: ٥/٨٥.

٣/ شرح النووي على صحيح مسلم: ٧/٩٠.

٤/ عقود الزبرجد: السيوطي: ١/٢٧.

٥/ سورة سبأ: الآية (١٩).

٦/ همع الهوامع: مج٣، ص٣٢٦؛ عقود الزبرجد: ١/٢٧.

الصِّفَة عَنْ الْمَوْصُوف فِي بَاب (نِعْمَ)، لأَنَّهَا تَحْتَاج إِلَى فَاعِل هُوَ الْمَجِيء، وَإِلَى مَخْصُوص بِمَعْنَاهَا وَهُوَ مُبْتَدَأ مُخْبَر عَنْهُ بِنِعْمَ وَفَاعِلهَا، فَهُوَ فِي هَذَا الْكَلام وَشَبَهه مَوْصُول، أَوْ مَوْصُوف بِـ(جَاءَ)، وَالتَّقْدِير: نِعْمَ الْمَجِيء الَّذِي جَاءَ، أَوْ نِعْمَ الْمَجِيء مَجِيء جَاءَهُ، وَكَوْنه مَوْصُولاً أَجْوَد لأَنَّهُ مُخْبَر عَنْهُ، وَالْمُخْبَر عَنْهُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَة أَوْلَى مِنْ كَوْنه نَكِرَة"[1].

وفي هذا يؤكد ابن مالك رأي الكوفيين وهو تقدير موصول (الذي) ويعلِّل لذلك ويؤيده السيوطي دون تعليق. وقد أورد ابن هشام[2] في حديث عن حذف الموصوف بقوله: "واختُلف في المقدَّر مع الجملة نحو: (منا ظَعَنَ ومنا أقام) فأصحابنا -أي البصريون- يقدرون موصوفاً، أي: فريقٌ، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: (الذي) أو (من) وما قدَّرناه أَقيَسُ؛ لأنَّ اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثله: (ما منهما مات حتَّى لقيتُهُ) نقدره بـ(أحد) ويقدرون بـ(مَنْ) قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[3]. أي: الإنسان، أو: إلاَّ من".

١/ فتح الباري: لابن حجر، ٢١٦/١١.

٢/ مغني اللبيب: لابن هشام، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م، ٣٨/١.

٣/ سورة النساء: الآية (١٥٩).

وهنا نجد السيوطي يأخذ بقول الكوفيين متابعاً ابن مالك في ذلك.

وفي الكتاب[1]: "ما منهم مات حتَّى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنَّما يريد ما منهم واحدٌ مات". ومثل ذلك من الشعر قول النابغة (الوافر):

كَأَنَّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيشٍ ❖ يُقَعقَعُ خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنِّ[2]

والتقدير: كأنك جملٌ من جمال بني أقيش. وهنا حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه.

ومثل ذلك أيضاً قول حكيم بن معية:

لو قلتَ ما في قومها لم تيثَمِ ... يَفضُلُها في حَسَبٍ وميسَمِ[3]

والتقدير: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا. وقولهم: ليس أحدٌ، أي ليس هنا أحدٌ. فكل ذلك حُذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطَب بما يعني".

وأصل المعنى: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لَمْ تكذب فتأثم.

وهذه الأمثلة تؤيد رأي البصريين لا كما ذهب ابن مالك والسيوطي.

١/ الكتاب: سيبويه، ٢/٣٤٥.

٢/ أقيش: حي من اليمن في إبلهم نفار، ويقال هم حي من الجن؛ القعقعة: أن يحرك الشيء ليتقعقع فسمع له صوت؛ الشن: الجلد اليابس؛ والنابغة يصف ضيف عيينة بن حصن الفزاري؛ الديوان: ص٧٩.

٣/ تيثم: أصلها تأثم، ثم كُسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهمزة ياء؛ شرح الشافية: ١/١٤١؛ الميسم: الجمال، من الوسامة؛ الخزانة: ٢/٢١٣.

الحديث: عَنْ حُمَيْدٍ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ أَنَساً يَقُولُ: «أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلامٌ فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ وَإِنْ تَكُنْ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: وَيْحَكِ أَوَ هَبِلْتِ أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ»[1].

نقل السيوطي قول ابن مالك: حق الفعل إذا دخلت عليه (إن) وكان ماضياً بالوضع أو بمقارنة (لَمْ)، أن ينصرف إلى الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[2].

وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3].

وإن كان قبل دخولها (إنْ) صالحاً للحال والاستقبال تخلص له بدخولها نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[4].

لام التعليل (لام كي):

الحديث: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ، قَالَ أَنَسٌ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ»[5].

١/ صحيح البخاري: باب صفة الجنة والنار، ٢٣٩٨/٥.

٢/ سورة الإسراء: الآية (٧).

٣/ سورة البقرة: الآية (٢٧٩).

٤/ سورة النساء: الآية (٣١).

٥/ فتح الباري: ٤٥٠/١٠؛ شرح النووي: ١٦٢/٥.

قال الشيخ العكبري[1]: لَمْ يقل (بكم)؛ لأنه أراد من أجلكم لتقتدوا بي.

وقال ابن مالك: يُروى قوله (فلأصلي) بحذف الياء وثبوتها، مفتوحة وساكنة، واللام عند ثبوت الياء مفتوحة (لام كي)، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) و(الفعل) في تأويل مصدر مجرور، و(اللام) ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم. ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون (الفاء) زائدة، و(اللام) متعلقة بـ(قوموا)، و(اللام) عند حذف (الياء) (لام الأمر)، ويجوز فتحها على لغة سُليم، وتسكينها بعد (الفاء) و(الواو) و(ثمَّ) على لغة قريش، وحذف (الياء) علامة الجزم، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون بـ(اللام) فصيح قليل في الاستعمال.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[2].

ويوضح ابن مالك الرواية التي وردت بإثبات الياء ساكنة في (أصلي)، "فيحتمل أن تكون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة. ومنه قراءة الحسن (بَقِيْ) في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3]. وقُرئ (فَنَسِيْ) لقوله تعالى: ﴿فَنَسِىَ﴾[4]. و(ثَانِيْ) بالسكون في قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[5]. ويحتمل أن تكون اللام لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قُنْبُل: (يتقيْ) لقوله

١/ إعراب الحديث: ص١٢٢؛ عقود الزبرجد: ص١٠٠.

٢/ سورة العنكبوت: الآية (١٢).

٣/ سورة البقرة: الآية (٢٧٨).

٤/ سورة طه: الآية (١١٥).

٥/ سورة التوبة: الآية (٤٠).

تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]"[2].

وَجَوَّزَ الْكَرْمَانِيُّ[3]: أَنْ تَكُون الْفَاء سَبَبِيَّة وَاللاَّم بِالْكَسْرِ وَهِيَ لام كَيْ، وَقَالَ جَازَ اِجْتِمَاعهمَا لأَنَّهُمَا لأَمْرٍ وَاحِد، وَيَحْتَمِل أَنْ تَكُون جَزَائِيَّة جَوَاباً لِلأَمْرِ (قوموا).

والراجح أنها سببية و(اللام) للتعليل، أي: (لام كي) كما أسماها ابن مالك والكرماني، وهذا يتفق ومعنى الحديث.

وكذا ورد الحديث في تنوير الحوالك عن اللام: "(فَلأُصَلِّيَ لَكُـمْ) بـ(لام كي) ونصب الياء، أي: فقيامكم لأصلي لكم"[4].

وخلاصة ذلك أن اللام هي لام (كي) في قوله ﷺ: (لأصلي)؛ لأنَّ الرواية الصحيحة للحديث بثبوت الياء.

كأيِّن:

الحديث: عن زر بن حبيش قال: «قال لي أُبي بن كعب رضي الله عنه: كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية. فقال: قط، لقد رأيتها وأنها لتعادل سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله، والله عليم حكيم»[5].

نقل السيوطي ما ذكره العكبري بقوله: "أمَّا (كأيّنْ) فاسم بمعنى (كم). وموضعها نصب بـ(تقرأ) أو (تعدُّ). وقوله (ثلاثاً وسبعين)منصوب بتقدير أعدّها ثلاثاً وسبعين، فهو مفعول ثانٍ. وأمَّا (قطّ) فاسم مبنى على الضم، وهو للزمان

١/ سورة يوسف: الآية (٩٠).

٢/ يُنظر، الجني الداني: المرادي، ص١١٠.

٣/ فتح الباري: ١٠/٤٥٠.

٤/ تنوير الحوالك: ١/١٣٠؛ شرح فتح القدير: ١/٣٥٦.

٥/ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٥/١٣٢؛ سنن البيهقي الكبرى: ٥/٢١١.

الماضي خاصة. ومنهم من يضمّ القاف، ومنهم من يفتح القاف ويخفف الطاء ويضمّها. ولا وجه لتسكينها هنا. والتقدير: ما كانت كذا قط"[1].

وذكر السيوطي خمس لغات في كأين، ولَمْ يفصل بل أورد قول ابن مالك في (كأين)، بقوله: قيل كأين، كائن، وهكذا (كي) وكائن فاستبن.

(كأين) كـ(كم) الخبرية، وتمييزها أصله الجر، وزعم ابن عصفور أنها لازمة والصحيح الجواز عند أبي حيان ونصب التمييز وذكره سيبويه، ويكون مفرداً وجمعاً ولا يفصل بينهما إلاَّ في الضرورة، وتدل على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[2].

وذكر أبو حيان: (كأين) بمعنى (كم) للتكثير وهي مركبة من كاف التشبيه، ومن (أي). وبعض القراء وقف على الياء وبعضهم[3] على التنوين لثبوتها في رسم المصحف، ومنها لغات منها كائن وكيئن وكأين، وقرئ بهذه الثلاثة وفي الشواذ كأين[4].

وذكر الأشموني أن (كأين) توافق (كم) في الإيهام والافتقار إلى التمييز

١/ إعراب الحديث: ص١٠١؛ عقود الزبرجد: ص١١٥.

٢/ سورة آل عمران: الآية (١٤٦).

٣/ البحر المحيط: ، أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٣/٧١.

٤/ قرأ الجمهور (كأين) إثباتاً للرسم، قالوا: وهي أصل الكلمة إذ هي أي دخل عليها كاف التشبيه، وكتبت بنون في المصحف. ووقف عليها أبو عمرو وسورة بن المبارك عن الكسائي بياء دون نون (كأي). ووقف الجمهور على النون إتباعاً للرسم، واعتل لذلك أبو علي الفارسي بما يوقف عليه في كلامه، وقرأ ابن كثير (كائن) وقرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي و(كأين) على مثال (كعين). وقرأ في الشواذ (كيئن). وحكى الداني عن قراءة ابن محيصن كان على مثال كح. وقرأ أبو الحسن (كي) بكاف بعدها ياء مكسورة منونة.

والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة -وهو الغالب- والاستفهام أخرى وهو نادر، ولَمْ يثبته إلاَّ ابن قتيبة وابن عصفور واستدل بالحديث موضع الدراسة.

وذكر اختلافها في أن كأين مركبة من أي المنونة وكاف التشبيه؛ لهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنَّ التنوين لَمَّا دخل في التركيب أشبه النون الأصلية لهذا رُسم في المصحف نوناً، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف وفي أن مُميزها مجرور بـ(من) غالباً[1].

الحال بين الجمود والاشتقاق:

الحديث: عن مُغيرةَ عن إبراهيمَ عن علقمةَ: «دخلتُ الشأمَ فصلَّيتُ ركعَتين فقلتُ: اللّهمَّ يَسِّرْ لي جَليساً. فرأيتُ شيخاً مُقبِلاً، فلما دَنا قلتُ: أرجو أن يكونَ استجابَ اللَّهُ. قال: مِن أين أنت؟ قلتُ من أهلِ الكوفةِ، قال: أفلم يكنْ فيكم صاحبُ النّعلَين والوِسادِ والمِطْهرة؟ أوَ لَمْ يكنْ فيكمُ الذي أُجيرَ من الشيطان؟ أوَ لَمْ يكن فيكم صاحبُ السرِّ الذي لا يَعلمهُ غيره؟ كيف قرأ ابنُ أمِّ عبد (والليلِ) فقرأتُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾[2] -فقرأ (وَٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ)- قال: أقرأَنيها النبيُّ ﷺ فاهُ إلى فيَّ، فما زالَ هؤلاء حتى كادوا يَرُدُّونني»[3].

١/ شرح الأشموني: ٣/٣٤٠.

٢/ سورة الليل: الآيات (١-٣).

٣/ صحيح البخاري: بَاب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، حديث رقم٣٥٥٠، ٣/١٣٧٢.

قال ابن مالك[1]: "في قوله (فـــاهُ إلى فيَّ) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى فِيّ، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض عنه".

ونقل السيوطي[2] قول ابن مالك ثم أضاف رأي الفارسي بقوله: زعم الفارس أنه حال نائبة مناب (جاعلاً)، ثم حُذف وصار العامل كلمته. ثم أورد ما قاله الكوفيون[3]: هو مفعول به أي جاعلاً فاه إلى فِيّ. وخلاصة الأمر تأول الحال فلا تكون جامدة، فحُذفت الحال المقدرة (جاعلاً) وكذا صاحب الحال (الضمير) ودلَّ على ذلك معمول الحال (فاه). وهذا تأويل بعيد والأحسن ما ذهب إليه ابن مالك في الوجه الثاني حيث قال: "أن يكون الأصل من فيه إلى فِيّ، فحذف من وتعدى الفعل بنفسه فنصب ما كان مجروراً. وهو قول الأخفش ونصه: "ومبدأ الإقراء من فم النبي ﷺ على ما هو الظاهر"[4]. ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[5] أي: على عقدة النكاح.

ووجه ثالث ذكره ابن مالك وهو: أن يكون مؤولاً بمتشافهين كما يؤول بعته يداً بيد بمتناجزين. وكذا قال الرضي: قولهم كلمته فاه إلى فِيّ، منصوب على الحال، أي: مشافهاً أو على المصدر، أي: مشافهة. وذهب السيرافي[6] إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه كلمته مشافهة، ومشافهةً موضع

١/ النهاية في غريب الأثر: ٢٠٩/٤؛ الفائق: محمود الزمخشري، تحقيق علي محمد، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٨٦/٣.

٢/ شواهد التوضيح: ص١٩٣-١٩٤.

٣/ عقود الزبرجد: ٢٣٣/١.

٤/ همع الهوامع: ٢٩٥/٢، ٢٩٦، ٢٩٧.

٥/ سورة البقرة: الآية (٢٣٥).

٦/ الكتاب: ٣٩١/١.

مشافهاً.

ومجمل ذلك فقد جعل هؤلاء النحاة الحال مشتقة وما جاء على غير ذلك أوَّلوه. وقد جاءت الحال جامدة في القرآن الكريم كما في قول الحق عز وجل: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[1]. ذكر السيوطي[2] إن الوصف يغني عن الاشتقاق. وكذا تقدير المضاف كقولهم: "وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْر"[3]. أي: مثل عِدْلَيْ. والدلالة على السعر نحو: بعتُ الشياه شاةً بدرهم. أي مسعراً. والدلالة على مفاعلة نحو كلمته فاه إلى فِيّ، أي: مشافهة. وبعته يداً بيد، أي: مناجزةً، ورأساً برأس، أي: مُماثلة.

وفي ألفية ابن مالك:

وَكونُهُ مُنتَقِلاً مُشتَقاً ❖ يَغلِبُ، لِكِنَ لَيسَ مُستَحِقًّا

وقد فسر ابن عقيل ذلك بقوله: "إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة ذلك هو الغالب لا إنه لازم"[4]. ومن هنا فالحال ترد غير مشتقة من غير ذهاب إلى التأويل كما جاء في هذا الحديث الشريف.

١/ سورة مريم: الآية (١٧).

٢/ همع الهوامع: ٢/٢٩٥.

٣/ لسان العرب: مادة (عدل)، المعنى: وقعا معاً ولَمْ يصرع أحدهما الآخر.

٤/ شرح ابن عقيل: ص١/٦٢٨.

المبحث الثالث
السيوطي والعكبري وابن مالك

١/ أَنَّى ودلالتها.

٢/ وجوه الباء.

٣/ إضافة العَلَم.

٤/ صرف وزن (فعلان) وعدمه.

٥/ الوجه في (رويد).

٦/ (إنَّ) الخفيفة والثقيلة.

٧/ (هذان) بين اللُّغات.

٨/ (الكاف) بين العمل والزيادة.

الحديث: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لاِبْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفاً الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَىٰ عليه السلام صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَيْسَ هُوَ مُوسَىٰ صَاحِبَ الْخَضِرِ عليه السلام. فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللّهِ. سَمِعْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ يَقُولُ: قَامَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلاَمُ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ. قَالَ: فَعَتَبَ اللّهِ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ. فَأَوْحَىٰ اللّهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْداً مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. قَالَ مُوسَىٰ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ لِي بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتاً فِي مِكْتَلٍ. فَحَيْثُ تَفْقِدُ الْحُوتَ فَهُوَ ثَمَّ. فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ مَعَهُ فَتَاهُ. وَهُوَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ. فَحَمَلَ مُوسَىٰ عليه السلام حُوتاً فِي مِكْتَلٍ. وَانْطَلَقَ هُوَ وَفَتَاهُ يَمْشِيَانِ حَتَّىٰ أَتَيَا الصَّخْرَةَ. فَرَقَدَ مُوسَىٰ عليه السلام وَفَتَاهُ. فَاضْطَرَبَ الْحُوتُ فِي الْمِكْتَلِ، حَتَّىٰ خَرَجَ مِنَ الْمِكْتَلِ، فَسَقَطَ فِي الْبَحْرِ. قَالَ: وَأَمْسَكَ اللّهُ عَنْهُ جِرْيَةَ الْمَاءِ حَتَّىٰ كَانَ مِثْلَ الطَّاقِ. فَكَانَ لِلْحُوتِ سَرَباً. وَكَانَ لِمُوسَىٰ وَفَتَاهُ عَجَباً. فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا. وَنَسِيَ صَاحِبُ مُوسَىٰ أَنْ يُخْبِرَهُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ مُوسَىٰ عليه السلام قَالَ لِفَتَاهُ: آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هذَا نَصَباً. قَالَ: وَلَمْ يَنْصَبْ حَتَّىٰ جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَىٰ الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً. قَالَ مُوسَىٰ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصاً. قَالَ: يَقُصَّانِ آثَارَهُمَا. حَتَّىٰ أَتَيَا الصَّخْرَةَ فَرَأَىٰ رَجُلاً مُسَجًّى عَلَيْهِ بِثَوْبٍ. فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَىٰ. فَقَالَ لَهُ الْخَضِرُ: أَنَّىٰ بِأَرْضِكَ السَّلاَمُ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَىٰ. قَالَ: مُوسَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّكَ عَلَىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللّهِ عَلَّمَكَهُ اللّهُ لاَ أَعْلَمُهُ. وَأَنَا عَلَىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللّهِ عَلَّمَنِيهِ لاَ تَعْلَمُهُ. قَالَ لَهُ مُوسَىٰ عليه السلام: هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً. وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً. قَالَ: سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللّهُ صَابِراً وَلاَ أَعْصِي لَكَ أَمْراً. قَالَ لَهُ الْخَضِرُ: فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلاَ تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً. قَالَ: نَعَمْ. فَانْطَلَقَ الْخَضِرُ وَمُوسَىٰ يَمْشِيَانِ عَلَىٰ

سَاحِلِ الْبَحْرِ. فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ. فَكَلَّمَاهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا. فَعَرَفُوا الْخَضِرَ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ. فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَىٰ لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ. فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، عَمَدْتَ إِلَىٰ سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا. لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً. قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً. قَالَ: لاَ تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلاَ تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً. ثُمَّ خَرَجَا مِنَ السَّفِينَةِ. فَبَيْنَمَا هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَىٰ السَّاحِلِ إِذَا غُلاَمٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ. فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ، فَقَتَلَهُ. فَقَالَ مُوسَىٰ: أَقَتَلْتَ نَفْساً زَاكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ؟ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً. قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً؟ قَالَ: وَهذِهِ أَشَدُّ مِنَ الأُولَىٰ. قَالَ: إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلاَ تُصَاحِبْنِي. قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً. فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ. يَقُولُ مَائِلٌ. قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ هَكَذَا. فَأَقَامَهُ. قَالَ لَهُ مُوسَىٰ: قَوْمٌ أَتَيْنَاهُمْ فَلَمْ يُضَيِّفُونَا وَلَمْ يُطْعِمُونَا، لَوْ شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً. قَالَ: هذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ. سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً». قَالَ رَسُولُ اللّهِ: «يَرْحَمُ اللّهُ مُوسَىٰ. لَوَدِدْتُ أَنَّهُ كَانَ صَبَرَ حَتَّىٰ يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَخْبَارِهِمَا». قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللّهِ: «كَانَتِ الأُولَىٰ مِنْ مُوسَىٰ نِسْيَاناً». قَالَ: «وَجَاءَ عُصْفُورٌ حَتَّىٰ وَقَعَ عَلَىٰ حَرْفِ السَّفِينَةِ. ثُمَّ نَقَرَ فِي الْبَحْرِ. فَقَالَ لَهُ الْخَضِرُ: مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللّهِ إِلاَّ مِثْلَ مَا نَقَصَ هذَا الْعُصْفُورُ مِنَ الْبَحْرِ». قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: وَكَانَ يَقْرَأُ: وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً. وَكَانَ يَقْرَأُ: وَأَمَّا الْغُلاَمُ فَكَانَ كَافِراً»[1].

١/ صحيح مسلم: باب فضائل الخضر عليه السلام، ١٨٤٨/٤؛ سنن الترمذي: باب من سورة الكهف، ٣١٠/٥؛ الديباج على مسلم: ٣٧١/٥؛ وفي الديباج: "من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها السلام".

أنَّـى ودلالتها:

وفي هذا الحديث قصة سيدنا موسى عليه السلام مع نبي الله الخضر عليه السلام بمجمع البحرين[1]. ينقل السيوطي كلام العكبري مصدراً بقوله: "قال: أبو البقاء": قوله: "أنَّى بأرضك السلام"، في (أنَّى) وجهان:

أحدهما: من أين كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[2]. فهي ظرف مكان و(السلام) مبتدأ، والظرف خبر عنه.

والثاني: هي بمعنى كيف، أي: كيف بأرضك السلام؟، ووجه هذا الاستفهام أنه لَمَّا رأى ذلك الرجل في قفر الأرض استبعد علمه بكيفية السلام.

وقال ابن عاشور (أنَّى بأرضك السلام) أي: بهذه الأرض، فأضافها إلى ضمير المخاطب؛ لأنه ظنه من أهل تلك الأرض[3].

وكأنه وقع له ما اختاره العكبري في معنى (أنَّى) الثاني. فإن نظرنا إلى قوله: (بأرضك السلام) على أنه في موضع نصب حال لَمْ يستقم اختيار العكبري الثاني ولا ما قاله ابن عاشور، وقد ذكر ذلك العكبري بقوله: (بأرضك السلام) فموضعه نصب على الحال من السلام، والتقدير من أين استقر السلام كائناً بأرضك[4].

وينقل السيوطي ما ورد في إعراب الحديث نصاً دون توقف عند الأوجه التي

١/ مجمع البحرين: ملتقى بحرَي فارس والروم (البحر الأحمر، والبحر المتوسط)؛ يُنظر، الكشاف: تفسير سورة الكهف، آية (٦٠).

٢/ سورة آل عمران: الآية (٣٧).

٣/ النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح: محمد الطاهر بن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص٢٣٧.

٤/ إعراب الحديث: العكبري: تحقيق حسن موسى الشاعر، ص٩٧.

ذكرها الشيخ العكبري وهو يوافقه الرأي فيما ذكره عن لفظ (أنَّى) ولا مبرر للوجه الثاني، كذلك (أنَّى) بمعنى (كيف)؛ لأنَّ موقف الخضر عليه السلام لَمْ يكن سائلاً ولا مستفهماً عن كيفية السلام، فهو مرسل من عند المولى عز وجل إلى نبي الله موسى عليه السلام ليعلمه سعة علم الله سبحانه وتعالى، وهو يعلم أنه موسى بني إسرائيل، كما ورد في نص الحديث المذكور في بداية هذا المبحث. وفي الديباج على مسلم (أنَّى) بمعنى من أين[1]. السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها السلام.

و(موسى بني إسرائيل) كما شرح الشيخ العكبري: أي: أنت موسى بني إسرائيل، فـ(أنت) مبتدأ و(موسى) خبره. ويستمر في إعراب بقية النص (فَكَلَّمَاهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا. فَعَرَفُوا الْخَضِرَ فَحَمَلُوهُمَا) المعنى أن موسى والخضر ويوشع[2] قالوا لأصحاب السفينة هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم. فجمع الضمير في (كلموهم)على الأصل، وثنّى (يحملوهما)؛ لأنهما المتبوعان، ويوشع تبع لهما. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾[3]. فثنى ثم وحَّد.

١/ الديباج على مسلم: ٥/٣٧١.

٢/ يوشع هو: يوشع بن نون، خادم سيدنا موسى عليه السلام.

٣/ سورة طه: الآية (١١٧).

وقوله: (قوم حملونا) أي: هؤلاء قوم أو هم قوم، فالمبتدأ محذوف وقوم خبره.

وجوه الباء:

في قوله: (فأخذ برأسه) في الباء وجهان:

أحدهما: هي زائدة، أي: أخذ رأسه.

والثاني: ليست زائدة؛ لأنه ليس المعنى أنه تناول رأسه ابتداء، وإنَّما المعنى أنه جره إليه برأسه ثم اقتلعه، ولو كانت زائدة لَمْ يكن لقوله (اقتلعه) معنى زائدة على أخذه، وهنا لَمْ يضف السيوطي شيئاً ولكنه نقل ما جاء في إعراب الحديث كما هو[1].

وبالرجوع إلى نص الحديث: (فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ...) نجد أن لفظة (من أعلاه) ثم لفظة (بيده) تدل على معنى هو الإلصاق لا كما ذكره الشيخ العكبري ووافقه عليه السيوطي. و(الباء) بمعنى (إلى) بل هو الإلصاق[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾[3]. وقد ذكر المرادي أن الإلصاق هو أصل معاني الباء. ولَمْ يذكر سيبويه[4] غيره. فجعلها للإلصاق والاختلاط وقال: ما اتسع من هذا في الكلام، فهذا أصله. يعني الإلصاق وهو المعنى في هذا الحديث لِما ذُكر.

وذكر أبو حيان: "باء الجر تأتي لمعان: للإلصاق، والاستعانة، والقسم،

١/ إعراب الحديث: ص٩٨؛ عقود الزبرجد: ٢١/١.

٢/ الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٣٦٠.

٣/ سورة الأعراف: الآية (١٥٠).

٤/ الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ٢١٧/٤.

والسبب، والحال، والظرفية، والنقل، والاستعانة، فالإلصاق: حقيقة نحو: مسحت برأسي، ومجازاً: مررت بزيد"[1].

إضافة العَلَم:

ويضيف السيوطي فيوضح إعراب (موسى بني إسرائيل) بقوله: (وبقي فيه أشياء) أي: بقيت أشياء استدركها على الشيخ العكبري الذي لَمْ يذكرها وهي إعراب (موسى بني إسرائيل) فيه إضافة العلم وهو (موسى) إلى (بني إسرائيل) والقاعدة النحوية أن العلم لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة. ويستدل بقول ابن الحاجب: "شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف". وقول الرضي: "... وإن كان علماً نُكر بأن يجعل واحداً من جملة من سُمِّي بذلك اللفظ".

وعند السيوطي "يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين كما في النداء، نحو: يا هذا، ويا عبد الله. وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيدُ الصدّق، ونحو ذلك. وإن لَمْ يكن في الدنيا إلاَّ زيد واحد. ومثله قولهم: مصر الحمراء، وأنهارُ الشّاء، وزيدُ الخيل"[2].

وهذا قول جيد يؤكده قول ابن مالك عن الإضافة غير المحضة، ولا شبيهة بها، ومنها إضافة الاسم إلى الصفة، والمسمى إلى الاسم والصفة إلى الموصوف[3]. مثل: (سعيد كرز)، وصمت شهر رمضان، واعتكفت يوم الخميس. وقول بشامة

١/ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١/١٤.

٢/ عقود الزبرجد: ١/٢٢.

٣/ يُنظر، شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مطبعة هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٣/٣٢٠ وما بعدها.

ابن حزن النهشلي (البسيط):

إنّا مُحَيّوكِ يا سَلمى فَحَيّينا ❖ وَإن سَقَيتِ كِرامَ الناسِ فَاِسقينا[1]

والأصل: وإن سقيت الناس الكرام، ثم قدم الصفة وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس.

ومثله قول الأسد الطائي:

قتلتُ مجاشعاً وأسَرْتُ عَمْراً ❖ وعنترةَ الفوارسِ قد قتلْتُ[2]

ومثله قول بكير (الرجز):

يا زَيدُ زَيدَ اليَعمَلاتِ الذُّبَّلِ[3]

وكذا قولهم في زيد الذي سماه النبي ﷺ: زيد الخير، وزيد الخيل؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة.

صرف وزن (فعلان) وعدمه:

وفي نص الحديث: (فبينما هُمْ في ظلِّ صَخْرة في مكانٍ ثَرْيان).

نقل ما جاء في كتاب ابن مالك نصاً في منع (ثريان) من الصَّرف فقال: "هو بلا صرف، وفيه شاهد على أن منع صرف (فَعْلان) ليس مشروطاً بأن يكون له مؤنث على (فَعْلى)، بل شرطه ألاَّ تلحقه تاء التأنيث، ويستوي في ذلك ما لا مؤنث له من قبل المعنى كـ(لَحْيان)، وما لا مؤنث له من قبل الوضع كـ(ثَرْيان)، وما

١/ المرقش الأكبر، شعراء النصرانية، ص٢٨٦.

٢/ خزانة الأدب: ١/١٢٩.

٣/ رجز، اليعملة: الناقة القوية على السير، الذبل: الضوامر من طول السفر.

له مؤنث على (فَعْلى) في اللُّغة المشهورة كـ(سَكْران)"[1].

وما ذكره ابن مالك، ووافقه عليه السيوطي فيه نظر، حيث نذكر هذا اللفظ فنقول مكان ثريان، ونؤنثه فنقول وأرض ثرية وثرياء وثريا، إذا كان في ترابها بلل[2] فهو مصروف.

الوجه في (رويد):

الحديث: عن أنسِ بن مالكٍ ﷺ قال: «أَتى النبيُّ ﷺ على بعضِ نسائه -ومعهنَّ أم سُلَيم- فقال: يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ[3] بالْقَوَارِيرِ. قال أبو قِلابة: فتكلم النبيُّ ﷺ بكلمةٍ لو تكلَّم بها بعضكم لَعِبتموها عليه قوله سوقك بالقوارير»[4].

قال أبو البقاء[5]: "الوجه النصب بـ(رُويد)، والتقدير: أمهل سوقَك، والكاف حرف للخطاب وليست اسماً و(رويد) يتعدّى إلى مفعول واحد".

وهذا يوافق رأي سيبويه فعنده: "(رويداً) تلحقها الكاف وهي في موضع افعل، وذلك كقولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً. وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنَّما لحقت لتبين المخاطب المخصوص؛ لأنَّ رويد تقع للواحد والجميع، والذكر

١/ عقود الزبرجد: ٢٣/١؛ شواهد التوضيح والتصحيح: ص١٥٣، ١٥٦.

٢/ لسان العرب: مادة (ثرا)؛ النهاية: ٢١١/١.

٣/ قال أبو قلابة -وهو الذي روى الحديث عن أنس بن مالك ﷺ-: فتكلم النبيُّ ﷺ بكلمةٍ لو تكلَّم بها بعضكم لَعِبتموها عليه قوله سوقك بالقوارير. ويدلُّ هذا على عدم استعمال هذه الكناية قبل هذا الحديث.

٤/ صحيح البخاري: ٢٢٧٨/٥، ٢٢٩١؛ سنن البيهقي: ٢٢٧/١٠؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١٨٦/٣، ٣٧٦/٦.

٥/ إعراب الحديث: ص١٢٨؛ شواهد التوضيح: ص٢٠٥؛ عقود الزبرجد: ص٤٦.

والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنَّما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره"[1].

وعند ابن مالك: "(رويد) هنا اسم فعل بمعنى (أرْوِدْ)، أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب، وفتحة داله بنائية. ولك أن تجعل (رويد) مصدراً مضافاً إلى الكاف، ناصباً (سوقك) وفتحة داله على هذا إعرابية"[2].

ونخلص من هذا إلى أن (رويد) ناصبة لـ(سوق) على أنها فعل أو مصدر، والكاف حرف خطاب، ويخالف هذا الرأي النووي حيث يقول: (رويدك) منصوب على الصفة لمصدر محذوف أي (سُقْ) سوقاً رويداً، ومعناه الأمر بالرفق (بهن)، و(سَوْقك) منصوب بإسقاط الجارِّ، أي ارفق في سوقك بالقوارير"[3].

وعلى هذا القول يكون تقدير الكلام: سُقْ سَوْقًا رُوَيْدك في سوقك بالقوارير. وهذا كلام فيه تكلف يخرج به عن المعنى. وقد ذكر النووي أن المعنى ارفق في سوقك بالقوارير، ولكن بهذا التقدير لا نصل إلى هذا المعنى، ويكون ما ذكره ابن مالك والعكبري هو الصواب. بنصب (سوق) بالفعل (رويد) بمعنى امهل، أو مصدر بمعنى (مهلاً) والكاف للخطاب في (رويدك).

١/ الكتاب: ١/٢٤١-٢٤٣.

٢/ شواهد التوضيح: ص٢٠٥.

٣/ شرح النووي على صحيح مسلم: ١٥/٨٠.

وعند ابن يعيش: لـ(رويد) أربعة مواضع:

أحدها:

أن يكون اسماً للفعل مسماه (أرود وأمهل) وهو متعد إلى مفعول واحد نحو (رويد زيداً) على حسب تعدي مسماه، نحو قولك: (أرود زيداً أمهله) وفيه ضمير منوي وهو ضمير المخاطب، إن كان المخاطب واحداً كان الضمير واحداً؛ وإن كان اثنين فالضمير اثنان؛ وإن كان الخطاب لجماعة، فالضمير لجماعة إلاَّ أنه يظهر لذلك صورة لفظ لا في تثنية ولا جمع، بخلاف الفعل فإن الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل، وهذه الأسماء فروع ونائبة عنه، فلذلك انحطت عن درجته.

وهنا استشهد ابن يعيش ببيت المعطل الهذلي (الطويل):

رُوَيدَ عَلِيّاً جُدَّ ما ثَديُ أُمِّهِم ❖ إِلَينا وَلَكِن وُدُّهُم مُتَّمايُنُ[1]

وذكر أن الكاف في رويدك لا محل لها من الإعراب، وصحح مذهب سيبويه في أن الكاف حرف مجرد من معنى الاسمية، وهي للخطاب. وردَّ القول في اسمية الكاف وأنها في موضع رفع قائلاً: "لو كانت موضع رفع بأنها فاعل لَمْ يجز حذفها وأنت قد تقول رويد زيداً، فتحذفها وتجعل في رويد ضميراً

١/ الشاهد فيه نصب على (بروويد) فهي بدل من قولنا (أرود). ومعناه أمهل. وهنا يصف الهذلي قطيعة كانت بينهم وبني كنانة، ووحشة اشتد أمرها على ما كان بينهم من القرابة والأخوة. وعلى حي من كنانة بن خزيمة بن مدركة والشاعر من هذيل بن مدركة. ومعنى البيت: أمهلهم حتَّى يؤوبوا إلينا بودهم ويرجعوا عن قطيعتهم وبغضهم. وجُدَّ: قطع بالبناء المجهول. وثدي أمهم: كناية عن انقطاع الصلة والقرابة؛ لأنَّ الرضاء سبب القرابة. ومتماين" مأخوذ من المين وهو الكذب الذي ليست له حقيقة.

مرفوعاً في النية يجوز أن يؤكد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك: رويدكم أنتم وزيد، ورويدكم أجمعون، كما تقول قم أنت وعبد الله وقوموا أجمعون، فلَمَّا صاغ فيها ذلك دل على أن الكاف ليست فاعلة".

ثم رد القول في اسميتها وأنها في موضع نصب بقوله: "ولا تكون أيضاً في موضع نصب؛ لأنَّ رويد اسم أرود وأرود، إنَّما يتعدى إلى مفعول واحد فلو كانت الكاف في محل لكنت إذا قلت رويدك زيداً، معدياً له إلى مفعولين، أحدهما: مضمر وهو (الكاف)، والآخر ظاهر وهو (زيد) ولو جاز ذلك لجاز رويد زيداً خالداً، ولا نعلم أحداً، قاله ولو كانت منصوبة أيضاً لجاز أن نقول رويدك نفسك، إذا أردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن تقول رويدك نفسك على أنه تأكيد ولا يسمع ذلك"[1].

الموضع الثاني:

أن تكون صفة نحو قولك: ساروا سيراً رويداً، وتكون معربة مصدراً وصف به على حد قولهم: رجل عدل وماء غور، ويكون أصله أروداً إلاَّ أنه صغر بحذف زوائده كما قالوا في أسود: سويد، وفي أزهر: زهير، ويجوز أن يكون تصغير مرود فحذفوا الزوائد.

الموضع الثالث:

أن يكون حالاً ويكون معرباً أيضاً، نحو قولهم: (ساروا رويداً) أي: مرودين، إذا ذكرت المصدر كان صفة له، وإذا لَمْ تذكره كان حالاً؛ لضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ويجوز أن يكون المراد ساروا سيراً رويداً، ثم

١/ شرح المفصل: ٤/٤٠؛ الكتاب: ١/٢٤٣.

حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، وهو ضعيف.

الموضع الرابع:

أن يكون مصدراً بمعنى أرواد ويكون معرباً فتقول رويداً زيداً، بمعنى أرود زيداً أرواداً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، كما قالوا سقيا ورعيا، والمراد سقاك الله ورعاك الله. وقد يضاف إلى المفعول فيقال رويد زيد. والآية ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1].

وذكر سيبويه[2]: "رويدك نفسك حملاً على الكاف، وهي عنده مثل (حَذرَك)؛ لأنَّ الحذر مصدر مضاف للكاف مجرور. وإن حملته على المضمر في النية رفعت التقدير (رويدك أنت نفسُك)، وكذلك (رويدكم أجمعين)".

(إنَّ) الخفيفة والثقيلة:

وفي **الحديث**: عن قَتادةَ قال: «سمعتُ أنَساً يقول: كان فَزَعٌ بالمدينةِ، فاستعارَ النَّبيُّ ﷺ فرَساً من أبي طلحةَ يقالُ لهُ المندوبُ فرَكِبَه، فلما رجَعَ قال: ما رأينا مِن شيءٍ، وإن وجَدْناهُ لبحراً»[3].

نقل السيوطي قول الخطابي: "(إنْ) هنا نافية، واللام في (لبحراً) بمعنى إلاَّ، أي ما وجدناه إلاَّ بحراً، والعرب تقول: إنْ زيدٌ لعاقلٌ، أي: ما زيدٌ إلاَّ عاقل، والبحر من نعوت الخيل.

١/ سورة محمد: الآية (٤).

٢/ يُنظر، الكتاب: ٢٥١/١ بتصرف؛ شرح المفصل: ٤١/٤.

٣/ صحيح البخاري: ٩٢٦/٢، ١٠٤٩/٣؛ صحيح مسلم: ١٨٠٣/٤؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢٧٤/٢.

قال الأصمعي[1]: فرسٌ بحر، إذا كان واسع الجري".

ثم ذكر السيوطي[2]: "هذا الذي أعربه الخطابي مذهب كوفي، وذلك لأنه أخذ عن ثعلب ، وهو من أئمة الكوفيين. والبصريون يقولون في هذا: إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء دخلت للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية.

قال أبو حيان: الكوفيون يرون أنّ (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلاَّ)".

وذكر السيوطي أن هذا باطل، لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى (إلاَّ).

والقول إن كانت (إنْ) مخففة من الثقيلة ففيها الإهمال والإعمال، الإهمال عند المرادي[3] واستشهد بالآية الكريمة ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]. في قراءة من شدد ميم (لَمَّا) ولَمْ يسكن (النون). وعلى الإعمال في قراءة بسكون نون (إنْ) وتخفيف ميم (لما).

قرأ ابن كثير وأبو بكر بتخفيف (النون) و(لما)، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وحفص بتشديد (النون) و(لَمَّا)، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بتشديد (أنّ) وتخفيف (لما) [5].

وذهب الكوفيون إلى أنّ تخفيف (إن) يبطل عملها، ولا يجوز أن تعمل. وذهب البصريون إلى أنّ إعمالها جائز، لكنه قليل إلاَّ مع المضمر، فلا يجوز إلاَّ إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب. حكى سيبويه أن

١/ لسان العرب: مادة (بحر)؛ فتح الباري: ٥/٢٤١.

٢/ عقود الزبرجد: ١/٤٩؛ تحفة الأحوذي: ٥/٢٧٢.

٣/ الجني الداني: المرادي، ص٢٠٨.

٤/ سورة هود: الآية (١١١).

٥/ البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

الثقة أخبره أنه سمع بعض العرب: (أنْ عمراً لَمُنطلق)، وقرئ (كلاً) اسم (إن) مخففة أو مشددة، و(اللام) داخلة في خبر (أنْ) و(ما) زائدة، و(اللام) في (ليوفينهم) جواب قسم محذوف. وذلك القسم في موضع خبر (أنْ) وليوفينهم جواب القسم المحذوف والتقدير: وإن كلاً لأقسم ليوفينهم، وعلى قراءة من خفف (النون) و(الميم):

(أنْ): مؤكدة مخففة من الثقيلة.

و(لما): (اللام) لام ابتداء، و(ما) اسم موصول بمعنى الذي خبر (إن).
(ليوفينهم): اللام واقعة في جواب قسم محذوف.

(يوفي): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.
وضمير الغائبين العائد على (الذين) مفعول أول.
(ربك): رب فاعل يوفي، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، و(أعمال) مفعول ثاني لـ(يوفي).

وخلاصة القول: (إنْ) المخففة من الثقيلة فيها لغتان، الإهمال والإعمال، والإهمال أشهر. وقد قُرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[1] فإذا أُعملت فحكمها حكم الثقيلة -(الناصبة للاسم والرافعة للخبر)- وإذا أُلغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[2].

١/ سورة هود: الآية (١١١).

٢/ سورة البقرة: الآية (١٤٣).

وقول عاتكة بنت زيد[1] في زَوْجِها الزُّبَيْر بن العَوّام ﷺ:

شُلَّتْ يَمِينُكَ، إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ❖ حَلَّتْ عليكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

أجاز الأخفش القياس على هذا البيت وتبعه ابن مالك. واللام فارقه. وذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) نافية. والكلام بعدها بمعنى (إلاَّ) وأجازوا دخولها على سائر الأفعال.

وردَّ ابن مالك ذلك بقوله: قولهم إن اللام بمعنى (إلاَّ) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من إن، فكأن يقال: (لَمْ يقم إلاَّ زيد) و(لن يقعد إلاَّ عمرو) وفي عدم استعمال ذلك دليل على أن اللام لَمْ يقصد بها إيجاب وإنَّما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد.

(هذان) بين اللُّغات:

الحديث: عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا نَائِمٌ عَلَى الْمَنَامَةِ فَاسْتَسْقَى الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى شَاةٍ لَنَا بِكْر فَحَلَبَهَا فَدَرَّتْ، فَجَاءَهُ الْحَسَنُ فَنَحَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهُ أَحَبُّهُمَا إِلَيْكَ؟ قَالَ: لاَ وَلَكِنَّهُ اسْتَسْقَى قَبْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي وَإِيَّاكِ وَهَذَيْنِ وَهَذَا الرَّاقِدَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[2].

قال (أبو البقاء)[3]: وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف، وفيه وجهان: أحدهما أنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل الخبر؛ لأنَّ موضع اسم (إنّ) رفع تقديره: أنا وأنت وهذان.

١/ الخزانة: ٣٤٨/٤؛ شرح ابن عقيل: ١٠٤/١؛ شرح الأشموني: ٥١٠/١.

٢/ مسند أحمد: ١٠١/١؛ مسند البزار: ٣٠/٣.

٣/ إعراب الحديث: ص٢٧٧.

وعليه حمل (الكوفيون) قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[1]. وحكوا عن العرب: "إن زيداً وأنتم ذاهبون" وحمل سيبويه الحكاية على الغلط. وهذا ما نقله السيوطي دون تعليق أو إضافة، وقد أجاز الكسائي هذا العطف الذي ذكره العكبري على كل حال وجاز عنده: (إن زيداً وعمرو قائمان)، و(إنك وبكرٌ منطلقان). وذهب الفرَّاء إلى أنه لا يجوز ذلك إلاَّ فيما لَمْ يظهر فيه عملُ (إنَّ) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر[2]. وجعله سيبويه من الغلط فقال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"[3].

وفي قوله تعالى: (وَٱلصَّٰبِـُٔونَ) قال الكسائي[4]: "ضعُف نصب إن فنُسق بـ(الصابئون) على (الذين) لأنَّ الأصل فيهم الرفع وهذا ما قاله الفرَّاء، كذلك وقد أنكر الزجاج هذا القول وذكر أن هذا إقدام عظيم على كتاب الله وقال إنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف؛ لأنها تغير الاسم ولا تغير الخبر وهذا غلط؛ لأنَّ (إن) عملت عملين النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع لأنَّ كل منصوب مشبه بالمفعول والمفعول لا يكون بغير فاعل. ورأي الزجاج مع البصريين وسيبويه حيث قال: (الصابئون) محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء ويكون المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليه، والصابئون والنصارى كذلك"[5].

١/ سورة المائدة: الآية (٦٩).

٢/ الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٢٣، ص١٧٥.

٣/ الكتاب: ١١٥/٢.

٤/ يُنظر، معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ١٩٢/٢.

٥/ معاني القرآن: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده، دار الحديث، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ١٩٣/٢.

وقد ذهب العكبري في هذا الوجه مذهب الكوفيين ولَمْ يلتفت إلى قول سيبويه الذي أورده. وقد أحسن في ذلك. فقد ذكر ابن كثير[1] أنه لَمَّا طال الفصل حسن العطف بالرفع.

ثم ذكر العكبري وجهاً ثانياً هو:

أن يكون الألف في (هذان) لازمة في كل حال كما قالوا: ضربته بين أذناه. وعليه حمل قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[2]. في أحد الأقوال. ونقل السيوطي عن العكبري هذا الوجه ولكنه استبدل العبارة فقال: "أن يكون على لغة من يجوز المثنى بالألف في كل حال"[3].

وإلى هذا ذهب أبو حيان وقال هي لغة لكنانة ولبني الحارث بن كعب حكى ذلك الكسائي[4]. والخبر على هذين الوجهين قوله "في مكان واحد"، وجوَّز

١/ تفسير ابن كثير: ٢/٨١.

٢/ سورة طه: الآية (٦٣).

٣/ عقود الزبرجد: ١/٢٨١.

٤/ البحر المحيط: ٦/٢٥٥؛ واختلف في تخريج هذه القراءة. فقال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران، وخبر (إن) الجملة من قوله (هذان لساحران) واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلاَّ في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ. وقال الزجاج: اللام لَمْ تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرِّد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد. وقيل: (ها) ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها (إن هذان لساحران) وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف. وقيل (إنْ) بمعنى نعم، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر. حفص وابن كثير (إنْ) بتخفيف النون هذا بالألف وشدد نون (هذان) ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أن (أن) هي المخففة من الثقيلة و(هذان) مبتدأ و(لساحران) الخبر، واللام للفرق بين

أن يكـون "في مكـان واحـد" خـبر (إني وإيـاك)، ويكـون (هـذان) مبتـدأ، و(هـذا) معطوف عليه، والخبر محذوف تقديره كذلك. وقد ذكر ابن مالك في (هذان) أنها لغة (بني الحارث بن كعب) فهم يلزمون المثنى ما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور[1].

وهذه الرواية التي ذكرها الشيخ العكبري ونقلها السيوطي وكذا ابن مالك لَمْ أقف عليها. بل ذكر البزار[2] في مسنده: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد.

واللفظ الذي أورده (هذين) وكذا في مسند الإمام أحمد[3]. وقال ابن مالك أخرجه أبو الفرج في جامع المسانيد ولَمْ أجده وعليه، لا مشكل في الحديث.

(إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة على رأي البصريين. والكوفيين يزعمون أن (إن) نافية واللام بمعنى (إلاَّ). وقرأت عائشة والحسن والنخعي بتشديد نون (إنّ) وبـ(الياء) في (هذين) بدل (الألف). وقال الزجاج: لا أُجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف؛ يُنظر، البحر المحيط: ٦/٢٥٥.

١/ شواهد التوضيح: ص٩٧.

٢/ مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو، تحقيق محفوظ عبد الرحمن زين الله، ط١، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٩هـ، ٣/٣٠.

٣/ مسند الإمام أحمد: ١/١٠١.

(الكاف) بين العمل والزيادة:

الحديث: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى قَالَ: «قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ تَمَعَّكْتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ»[1].

قال ابن مالك[2]: في جر الوجه وجهان، أحدهما: أن يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه.

والثاني أن تكون الكاف حرف جر زائد كما هو في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، لا بد من الحكم بزيادته؛ لأنَّ عدم زيادته يستلزم ثبوت مثل لا شيء مثله وذلك محال.

ومثل كاف (كمثله) كاف ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾[4].

والكاف في قول الراجز (الرجز):

قُبٌّ مِنَ التَعْداءِ حُقْبٌ في سَوَقْ ❖ لَوَاحِقِ الأَقْرابِ فِيهَا كالمَقَقْ[5]

يريد المقق أي الطول.

ويجوز على هذا الوجه، رفع (الكفين) عطفاً على موضع (الوجه) فإنه فاعل.

١/ صحيح البخاري: ١/١٣٠.

٢/ شواهد التوضيح: ص٢٠٠؛ عقود الزبرجد: ص٣٠٠.

٣/ سورة الشورى: الآية (١١).

٤/ سورة الواقعة: الآية (٢٣).

٥/ البيت لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه زيادة الكاف في قوله كالمقق. القب: دقة الخصر وضمر البطن، والتعداء: مصدر عداء، والسوق: طول الساق، والحقب: أنثى الأحقب وهو الحمار الوحشي، والمعنى: إن هذه الأتن ضامرة من كثرة عدوهن السريع وقد شبه بها ناقته.

وإن رفع (الوجه)، وهو الوجه الجيد المشهور فالكاف ضمير المخاطب. ويجوز في الكفين حينئذ الرفع بالعطف وهو الأجود. والنصب على أنه مفعول معه.

وبعد أن نقل السيوطي هذه الأقوال لابن مالك أورد ما ذكره الزركشي فقال: "يؤول الوجه والكفان بالرفع وبالجر وبالنصب على المفعول به".

ثم أتى بما قاله الحافظ بن حجر: "يُروى بالرفع فيهما على الفاعلية وبالنصب فيهما على المفعولية، إمَّا بإضمار أعني أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه والكفين أو بالرفع في (الوجه) على الفاعلية وبالنصب في (الكفين) على أنه مفعول معه"[1].

والأحسن في ذلك كله رفع الوجه على الفاعلية ونصب الكفين على المفعولية لأمور هي:

١/ هذا الوجه يتفق والنص الصحيح الوارد في صحيح البخاري ومسند الإمام أحمد.

٢/ الأخذ بالظاهر هو الأفضل والأوضح والقريب للذهن من التقدير والتأويل.

وأمَّا الوجه الثاني الذي ذكره ابن مالك. وهو أن تكون الكاف حرف جر زائد. فلا وجه له لأنَّ الكاف هنا ضمير في محل نصب مفعول به ولو قال حرف زائد لكان الأحسن. ويكون التقدير (يكفي الوجه والكفين) ويكون القياس بعيداً كذلك، ففي الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]: الكاف حرف جر ومعناه التشبيه وكذا الآية الأخرى ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾. وفي الحديث ضمير في موضع نصب

١/ عقود الزبرجد: ١/٣٠٠-٣٠٢؛ فتح الباري: ١/٤٤٥.

٢/ سورة الشورى: الآية (١١).

ولا وجه للقياس إلاَّ الحذف الذي ذكره ابن مالك، والله أعلم وأحكم.

المبحث الرابع
ما انفرد به السيوطي

١/ تقدير الظرفية.

٢/ نام بمعنى غفل.

٣/ الإغراء.

٤/ إضافة (ابن) إلى (عم، وخال).

٥/ دلالة الظرف واسم الإشارة على الكثرة.

٦/ نصب العلم في النداء.

٧/ إخراج الدعاء مخرج الأمر.

٨/ (مه) في رأي العلماء.

٩/ تمام (كان) ونقصانها.

١٠/ في تأويل (هذا جبل يُحِبُّنا ونُحِبُّه).

١١/ (ما) المصدرية.

١٢/ نصب (رجلاً) ورفعه.

١٣/ وجوه إعراب القصاص في الحديث.

١٤/ في معنى (باسم اللّه وباللّه).

١٥/ حذف المضاف.

تقدير الظرفية:

الحديث: عن عَطاءِ بنِ أبي مَيمونَةَ سَمِعَ أَنسَ بنَ مالكٍ ﷺ يقول: «كان رسولُ اللّهِ ﷺ يَدخُلُ الْخَلاءَ، فأحمِلُ أَنا وغُلامٌ إِداوَةً من ماءٍ وعَنَزَةً، يَستَنْجي بالماءِ»[1].

قال ابن الحاجب[2]: "هو منصوب على الظرفية؛ لأنَّ (دخل) من الأفعال اللازمة بدليل أن مصدره على (فُعُول)، وما كان مصدره على (فُعُول) فهو لازم، ولأنه نقيض خرج وهو لازم فيكون هو أيضاً كذلك، واختار قوم أنه مفعول به" نقله السيوطي دون تعليق[3].

وفي اللسان: "ويُقال دَخَلْتُ البيت والصحيح فيه أَن تريد دَخَلْت إِلى البيت وحذفت حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول به"[4].

وعند ابن عقيل: "(دخل) يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل"[5].

وعلى هذا القول الاسم بعده مفعول به، و(دخل) تارة متعدي وأخرى لازم. تقول دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غره صيره إلى شيء من هذا قلت أخرجه وأدخله وأجلسه، ولا ضرورة للتقدير، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾[6].

١/ صحيح البخاري: ٦٩/١؛ مسند أحمد: ١٧١/٣.

٢/ شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٦/١.

٣/ عقود الزبرجد: ٢٥/١.

٤/ لسان العرب: مادة (دخل).

٥/ ابن عقيل: ٥٨٥/١؛ الكتاب: ٣٤٧/١.

٦/ سورة النمل: الآية (٣٤).

نام بمعنى غفل:

الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ نَبِيُّ اللّهِ مَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا»[1].

قال الطيبي[2]: "ضمن (نام) معنى غفل عنها في حال نومه". هذا ما نقله السيوطي[3].

وذكر النووي[4]: "أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْم تَفْرِيط، وَإِنَّمَا التَّفْرِيط عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلاة حَتَّى يَجِيء وَقْت الصَّلاة الأُخْرَى".

وفي اللسان: "أغفله: تركه وسها عنه"[5]. والسهوة نسيان الشيء والغفلة عنه. ونُسِّيَ: فيه معنى الترك. وقد قيده الطيبي بحالة هي النوم.

الإغراء:

الحديث: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، قَالَ: كَانَ آخِرَ كَلاَمِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلاَةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»[6].

قال السيوطي: هو منصوب على الإغراء[7].

ثم ذكر قول ابن مالك في شرح الكافية[8] عن معنى الإغراء: "معنى الإغراء

١/ صحيح مسلم: ٤٧٧/١؛ مسند أحمد بن حنبل: ١٠٠/٣.

٢/ عقود الزبرجد: ٢٦/١.

٣/ فيض القدير: ٣٠٠/٦.

٤/ شرح النووي: ١١١/٥.

٥/ لسان العرب: مادة (غفل).

٦/ سنن ابن ماجة: باب الحث على الوصية، ٩٠٢/٢.

٧/ عقود الزبرجد: ص٣٢.

٨/ شرح الرضي على الكافية: ٤٨٥/١.

إلـزام المخاطـب العكـوف علـى مـا يُحمـد العكـوف عليـه مـن مواصـلة ذوي القـربى والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك. كقولك لِمن تغريه برعاية الخلة وهي المودّة: (الخلّةَ الخلّةَ). أي: إلزام الخلة. والثاني من الاسمين بدل من اللفظ بالفعل. وكذا المعطوف كقولك لِمن تغريه بالذبّ والحميّة: الأهلَ والولدَ. أي الزم الذبّ عنهم".

وفي فيض القدير: "نصب على الإغراء أي الزموا المحافظة على الصلاة"[1].

وفي عون المعبود: "بِالنَّصْبِ عَلَى تَقْدِير فِعْل أَيْ اِلْزَمُوا الصَّلاة أَوْ أَقِيمُوا أَوْ اِحْفَظُوا الصَّلاة بِالْمُوَاظَبَةِ عَلَيْهَا وَالْمُدَاوَمَة عَلَى حُقُوقهَا"[2].

إضافة (ابن) إلى (عم، خال):

الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: «أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ -وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ. يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ- قَالَ، فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ. قَالَ، فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي يَرْبِطُ بِهِ الأَنْبِيَاءُ. ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ خَرَجْتُ. فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ عليه السلام بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ. فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ. فَقَالَ جِبْرِيلُ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ. فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا. فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عليه السلام. فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا. فَإِذَا أَنَا بِابْنَيِ الْخَالَةِ: عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّاءَ -صَلَوَاتُ اللّهِ عَلَيْهِمَا-، فَرَحَّبَا، وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ. ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ.

١/ فيض القدير: ٣٢١/٤، ٣١٩/٥.

٢/ عون المعبود: ١٩٦/١١.

فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ . قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ، وَقَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عليه السلام. قِيلَ: مَنْ هَذَا قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾[1]. ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ هذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِهرُونَ ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةَ. فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عليه السلام. قِيلَ: مَنْ هذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ . قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ. فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ. فَقِيلَ: مَنْ هذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ . قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ. فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ، مُسْنِداً ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ. وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ ملك لاَ يَعُودُونَ إِلَيْهِ. ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ وَإِذَا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيَلَةِ. وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلاَلِ. قَالَ، فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ الله مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ. فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ الله يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا. فَأَوْحَى الله إِلَيَّ مَا أَوْحَىٰ. فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلاَةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. فَنَزَلْتُ إِلَى مُوسَى. فَقَالَ: مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَىٰ أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلاَةً. قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ. فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ. فَإِنَّ أُمَّتَكَ لاَ يُطِيقُونَ ذٰلِكَ. فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ. قَالَ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي فَقُلْتُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَلَى أُمَّتِي. فَحَطَّ عَنِّي خَمْساً. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَىٰ فَقُلْتُ: حَطَّ عَنِّي خَمْساً. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لاَ يُطِيقُونَ ذٰلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ. قَالَ، فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى

١/ سورة مريم: الآية (٥٧).

وَبَيْنَ مُوسَى عليه السلام حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. لِكُلِّ صَلاَةٍ عَشْرٌ. فَذٰلِكَ خَمْسُونَ صَلاَةً. وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً. فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْراً. وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئاً. فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً. قَالَ: فَنَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَىٰ فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ فَقُلْتُ: قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ»[1].

قَالَ الأَزْهَرِيُّ[2]: "قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ[3]: يُقَالُ: هُمَا ابْنَا عَمٍّ، وَلا يُقَالُ ابْنَا خَالٍ. وَيُقَالُ: ابْنَا خَالَةٍ، وَلا يُقَالُ: ابْنَا عَمَّةٍ"[4]. وقد اكتفى السيوطي بهذا النقل دون تعليق أو شرح.

وفي اللسان: "لا يقال ابنا خالٍ لأنهما مفترقان"[5]. أي: رجل وامرأة. أمَّا قولهم ابنا عم فعلاقة القربى بين رجل ورجل، وكذا ابنا الخالة امرأة وامرأة.

١/ صحيح مسلم: ١/١٤٦؛ مسند أحمد بن حنبل: ٣/١٤٨.

٢/ الأزهري هو: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر اللُّغوي الفقيه الشافعي، أخذ عن ثعلب، صنَّف التهذيب، توفي سنة ٣٧٠هـ.

٣/ ابن السكيت هو: أبو يوسف يعقوب ابن إسحق، أخذ النَّحو عن البصريين والكوفيين، روى عن الأصمعي، من أعلم الناس بالقرآن واللُّغة والشعر، وله مؤلفات منها: إصلاح المنطق، ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٤٤هـ.

٤/ عقود الزبرجد: ١/٢٩.

٥/ لسان العرب: مادة (لحح).

دلالة الظرف واسم الإشارة على الكثرة:

الحديث: عن مالكِ بنِ صَعْصَعةَ قال: «بَيْنَا أَنَا عند البيت بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ. إِذْ سَمِعْتُ قَائِلاً يَقُولُ: أَحَدُ الثَّلاَثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ. فَأُتِيتُ فَانْطُلِقَ بِي. فَأُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ. فَشُرِحَ صَدْرِي إِلَى كَذَا وكَذَا. -قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ لِلَّذِي مَعِي: مَا يَعْنِي؟ قَالَ: إِلَى أَسْفَلِ بَطْنِهِ- فَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي، فَغُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أُعِيدَ مَكَانَهُ. ثُمَّ حُشِيَ إِيمَانا وَحِكْمَةً. ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ أَبْيَضَ يُقَالُ لَهُ الْبُرَاقُ. فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ. يَقَعُ خَطْوُهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ. ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ . فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فَفَتَحَ لَنَا. وَقَالَ: مَرْحَبا بِهِ. وَلَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ. قَالَ: فَأَتَيْنَا عَلَى آدَمَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَذَكَرَ أَنَّهُ لَقِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ عِيسَىٰ وَيَحْيَىٰ عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ. وَفِي الثَّالِثَةِ يُوسُفَ. وَفِي الرَّابِعَةِ إِدْرِيسَ. وَفِي الْخَامِسَةِ هرُونَ صلى الله عليهم وسلم قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ. فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلاَمُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَرْحَبا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَىٰ. فَنُودِيَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ هذَا غُلاَمٌ بَعَثْتَهُ بَعْدِي. يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِهِ الْجَنَّةَ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إلى السماءِ السابعةِ. فأَتَيتُ على إبراهيم. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللّهِ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ! مَا هذِهِ الأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ. وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالْفُرَاتُ. ثُمَّ رُفِعَ لِيَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ. فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ! مَا هذَا؟ قَالَ هذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ. يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ. إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ. ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءَيْنِ أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالآخَرُ لَبَنٌ. فَعُرِضَا عَلَيَّ. فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ. فَقِيلَ: أَصَبْتَ، أَصَابَ اللهُ بِكَ. أُمَّتُكَ عَلَى الْفِطْرَةِ. ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسُونَ

صَلاَةً». ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّتَهَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ[1].

قال النووي: قال صاحب المطالع: (آخر) برفع الراء ونصبها، النصب على الظرفية والرفع على تقدير ذلك آخر ما علم من دخوله. والرفع أوجه[2]. هذا ما نقله السيوطي. وقع خطأ في هذه العبارة والصواب "ذلك آخر ما عليهم من دخوله" مكان (علم).

وقد اختار صاحب المطالع[3] الرفع؛ لأنَّ فيه أعظم دليل على كثرة الملائكة. وفي هذا نظر لأنه في حالة الرفع أو النصب تدل على كثرة الملائكة لأنه كل يوم يدخلون ويخرجون ولا يتكرر دخولهم مرةً أخرى، بل يأتي غيرهم، فإن قدرنا ذلك (آخر ما عليهم) من دخول البيت المعمور فُهم منه عدم دخولهم مرة أخرى، وإن قدرنا على النصب تكون (آخر) ظرف زمان أي: نهاية ما عليهم. أي منتهى دخولهم البيت المعمور فيدلُّ كذلك على كثرة الملائكة.

الحديث: عن حُميدُ بن أبي حُميدٍ الطويل أنه سمعَ أنسَ بن مالكٍ ﷺ يقول: «جَاءَ ثَلاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوها، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ، قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أبداً، وَقَالَ الآخَرُ: أنا أصُومُ الدَّهْرَ ولا أُفْطِرُ، وقال الآخَرُ: أنا أَعْتَزِلُ النِّساءَ وَلا أَتَزَوَّجُ أَبَداً. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ: أَنْتُمْ الَّذِي قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[4].

١/ صحيح البخاري: ١٤١١/٣؛ صحيح مسلم: ١٤٦/١.

٢/ عقود الزبرجد: ٣٠/١؛ شرح النووي: ٢٩٥/١.

٣/ صاحب مطالع الأنوار.

٤/ صحيح البخاري: ٤٩٣/١٥؛ فتح الباري: لابن حجر، ٢٩٠/١٤.

قال الطيبي: (لله) مفعول (لأخشاكم)، وأفعل لا يعمل في الظاهر إلاَّ في الظرف. نقل السيوطي[1] ما ذكره الطيبي[2].

نصب العلم في النداء:

الحديث: عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ يَا مُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاثاً قَالَ مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ صِدْقاً مِنْ قَلْبِهِ إِلاَّ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ إِذاً يَتَّكِلُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّماً»[3].

نقل السيوطي[4] قول ابن مالك[5] في شرح الكافية: "يجوز في العلم المضموم في النداء أن يفتح إذا وصف بابن متصل مضافاً إلى علم نحو: يا زَيْدَ بْنَ عَمْرو. ولا يمتنع الضمّ، وهو عند المبرِّد[6] أولى من الفتح".

حيث قال: "والأجود أن تقول: يا زيدُ بن عمرو على النعت، والبدل. وبذا يكون (زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب و(ابن عمرو) نعت أو بدل". وهذا اختيار النووي[7] وابن حجر[8] في فتح الباري، وهو الراجح فلا ضرورة

١/ عقود الزبرجد: ص٣٩.

٢/ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الخطيب التبريزي، ٤٩٩/١.

٣/ صحيح البخاري: ٥٩/١، ٢٢٢٤/٥؛ المسند: ٧٤/٢.

٤/ عقود الزبرجد: ٤٠/١.

٥/ شرح الكافية: ابن مالك، تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ٨/٢.

٦/ المقتضب: ٢٥٤/١.

٧/ يُنظر، شرح النووي: ٢٣١/١.

٨/ فتح الباري: ٢٢٦/١.

للتكلف والتقدير في حالة النصب. وقد شبه الأشموني لذلك بقوله: "فلو جعل بدلاً أو عطف بيان تعيَّن الضم"[1].

إخراج الدعاء مخرج الأمر:

الحديث: عن عامرِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ عنْ أبيهِ قال: «قلتُ للزُّبَيرِ: إنِّي لا أسْمَعُكَ تُحدِّثُ عنْ رسولِ اللَّهِ ﷺ كما يُحدِّثُ فُلانٌ وفُلانٌ. قال: أما إنِّي لَمْ أُفارِقْهُ، ولكن سَمعتهُ يقولُ: مَنْ كَذَبَ عَلَيّ فلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النار»[2].

ذكر السيوطي قول ابن بطَّال: "هو بمعنى الدعاء أي بوأه الله". واكتفى بذلك وقد أوضح ابن بطال ذلك بقوله: "هو بمعنى الدعاء منه ﷺ على من كذب عليه، كأنه قال: من كذب عليَّ متعمداً بوَّأه الله مقعده من النار ثم أخرج الدعاء عليه مخرج الأمر له به"[3].

وفي فتح الباري: "(فَلْيَتَبَوَّأْ) أَيْ: فَلْيَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ مَنْزِلاً، يُقَال تَبَوَّأَ الرَّجُل الْمَكَان إِذَا اِتَّخَذَهُ سَكَناً، وَهُوَ أَمْر بِمَعْنَى الْخَبَر أَيْضاً، أَوْ بِمَعْنَى التَّهْدِيد، أَوْ بِمَعْنَى التَّهَكُّم، أَوْ دُعَاء عَلَى فَاعِل ذَلِكَ أَيْ: بَوَّأَهُ اللَّه ذَلِكَ"[4].

وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: "يَحْتَمِل أَنْ يَكُون الأَمْر عَلَى حَقِيقَته، وَالْمَعْنَى مَنْ كَذَبَ فَلْيَأْمُرْ نَفْسه بِالتَّبَوُّءِ"[5].

وفي فيض القدير: "(فليتبوأ) بسكون اللازم فليتخذ أو فلينزل أصله من إباء

١/ الأشموني: ٢٤/٣؛ والضم مذهب الكوفيين والمبرِّد والمختار عند البصريين الفتح، وقد ذكر ابن مالك في الألفية: وَنَحوَ زَيدٍ ضُمَّ وَافتَحَنَّ مِن ❖ نَحوِ أزَيدَ بنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِن

٢/ صحيح البخاري: ٥٢/١، ٤٤٣؛ مسند أحمد: ٢٠٣/٣.

٣/ ابن بطال: ١٩٣/١.

٤/ فتح الباري: ١٧٤/١.

٥/ المرجع السابق: ١٧٤/١.

الإبل وهي (أعطانها) وهو أمر بمعنى الخبر أو بمعنى التهديد أو بمعنى التهكم أو دعاء عليه أي بوأه الله ذلك أو خبر بلفظ الأمر ومعناه استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه"[1].

وقال الطَّيبيّ: "فِيهِ إِشَارَة إِلَى مَعْنَى الْقَصْد فِي الذَّنْب وَجَزَائِهِ، أَيْ كَمَا أَنَّهُ قَصَدَ فِي الْكَذِب التَّعَمُّد فَلْيَقْصِدْ بِجَزَائِهِ التَّبَوُّء"[2].

وفي اللسان: "والأصلُ في الباءةِ المَنْزِل ثم قيل لِعَقْدِ التزويج باءةٌ لأَنَّ مَن تزوَّج امرأَةً بَوَّأَها منزلاً... والباءة والمباءة: المنزل"[3].

ثم ذكر ابن منظور الحديث موضع الشاهد وذكر معنى (فليتبوأ) لِيَنْزِلْ مَنْزِله مِن النار، تهديداً ووعيداً ودعاءاً عليه، وخلاصة الأمر جزاء الكذب على المصطفى ﷺ دخول النار دخولاً عبر عنه بلفظ فيه معنى السكن والاستقرار والنزول.

(مه) في رأي العلماء:

الحديث: عن إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ -الأَنْصَارِيُّ- عَنْ عَمِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَصْحَابُهُ مَعَهُ ، إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: مَهْ، مَهْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لاَ تُزْرِمُوهُ، دَعُوهُ، ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لاَ تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنَ الْقَذَرِ وَالْبَوْلِ وَالْخَلاَءِ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّمَا هِيَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَذِكْرِ اللَّهِ، وَالصَّلاَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ: قُمْ فَائْتِنَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَشُنَّهُ عَلَيْهِ، فَأَتَاهُ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَشَنَّهُ عَلَيْهِ»[4].

١/ فيض القدير: ٦/٢٧٨.

٢/ فتح الباري: لابن حجر، ١/١٧٤.

٣/ لسان العرب: مادة (بوأ).

٤/ مسند أحمد: ٣/١١٠، ١٩١؛ صحيح ابن خزيمة: ١/١٤٨.

قال السيوطي: "قَالَ الْجَوْهَرِيّ: هِيَ كَلِمَة مَبْنِيَّة عَلَى السُّكُون، وَهِيَ اِسْم سُمِّيَ بِهِ الْفِعْل، وَالْمَعْنَى اُكْفُفْ، يُقَال مَهْمَهْته إِذَا زَجَرْته، فَإِنْ وَصَلْت نَوَّنْت فَقُلْت مَهٍ"[1].

وقع تبديل لألفاظ الجوهري والصحيح هو: "(مَهْ): كلمةٌ بنيت على السكون، وهو اسمٌ سُمِّي به الفعل، ومعناه اكْفُفْ، لأنَّه زجرٌ. فإن وصلتَ نوَّنتَ فقلت: مَهٍ مَهٍ"[2]. وكذا وردت في اللسان[3].

"قال البخاري رأيتهم مجمعين على ضعف الحديث"[4]. أي: علماء الحديث. فإن كان الحديث ضعيفاً فلا بد من استمال هذه اللفظ (مه) بهذا المعنى. فقد ذكرها سيبويه في باب منصرف رويد فقال: "وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك: مه مه، وصه صه، وآه وإيه، وما أشبه ذلك"[5]. وذكرها في موضع الفعل أمراً ونهياً[6].

١/ عقود الزبرجد: ١/٤٤.

٢/ الصحاح في اللُّغة: مادة (مهمه).

٣/ لسان العرب: مادة (مهمه).

٤/ التحقيق في أحاديث الخلاف: ١/٧٨؛ نصب الراية: ١/٢١١؛ تحفة الأحوذي: ١/٣٩٠-٣٩٢.

٥/ الكتاب: ١/٤٩.

٦/ المرجع السابق: ١/٣٨٩.

تـمام (كـان) ونقـصـانـها):

الحديث: عن أنسٍ ﷺ قال: «قـال رسـول الله ﷺ: مـا مِـنْ مُسـلمٍ يَغـرِسُ غَرْساً، أو يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكُلُ منه طَيْرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلاَّ كان لهُ بهِ صَدَقة»[1].

ذكر السيوطي ما قاله الطيبي: برفع (صدقة)[2].

علـى أن (كـان) تامـة. وهـذا هـو اللفـظ الـوارد في الحـديث في صـحيح البخـاري، وهنـاك روايـة بالنصـب لَمْ يـذكرها السـيوطي وردت في كتـاب الفواكـه الـدواني[3]. جعلهـا خـبر كانـت وجعـل كانـت بمعـنى صـارت. وقـد وردت في روايـة الترمذي: (كانت له صدقة) برفع صدقة[4].

في تأويل (هـذا جـبـل يُـحِـبُّـنـا ونُـحِـبُّـه):

الحديث: عن أنس بن مالك ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبـي طلحـةَ: «الـتمس لي غُلاما من غِلمانِكم يَخدُمُني حتى أخرج إلى خيبرَ، فَخرجَ بي أبو طلحة مُرْدِفِي وأنا غلامٌ راهَقْتُ الحُلم، فكنتُ أخدُمُ رسولَ الله ﷺ إذا نزلَ، فكنتُ أسمعُـهُ كـثيراً يقـولُ: «اللهم إني أعوذُ بك من الهم والحزَنِ، والعجْزِ والكسَـلِ، والبُخـلِ والجُـبنِ، وضَـلَع الدينِ، وغَلَبَةِ الرجال». ثم قدِمْنا خَيبرَ، فما فتح الله عليهِ الحصنَ ذُكِرَ لـهُ جمـالُ صَـفيَّةَ بنتِ حُيَيِّ بنِ أخْطَبَ -وقد قُتِـل زوجُهـا، وكانـت عَروسـاً- فاصْـطَفاها رسـولُ الله ﷺ لنفسهِ، فخرج بها حتَّى بلغْنا سَدَّ الصَّهْباءِ حلَّت، فبنىٰ بها، ثم صَـنَعَ حَيسـاً في نِطعٍ صغير، ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «لآذِنَ مَن حَولَكَ». فكانت تلكَ وَليمةَ رسـولِ الله

١/ صحيح البخاري: ١١٨/٨.

٢/ عقود الزبرجد: ٤٦/١.

٣/ الفواكه الدواني: ٢٠٧/٦.

٤/ سنن الترمذي: ٢٥٣/٥.

ﷺ على صَفيَّةَ. ثمَّ خرَجنا إلى المدينة قال: فرأيتُ رسولَ الله ﷺ يُحَوِّي لها وراءَهُ بعَباءةٍ، ثم يَجلِسُ عندَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ رُكبَتَهُ، فتضعُ صفيةُ رِجلَها على رُكبتهِ حتى تركبَ، فسِرْنا حتى إذا أشرَفْنا على المدينةِ نظرَ إلى أُحدٍ فقال: «هذا جبلٌ يُحِبُّنا ونُحبُّه». ثم نظرَ إلى المدينة فقال: اللهمَّ إني أُحَرِّمُ ما بينَ لابَتَيها بمثلِ ما حرَّم إبراهيم مكةَ. اللّهمَّ بارِكْ لهم في مُدِّهِم وصاعِهم»[1].

ذكر السيوطي[2] ما قاله سيبويه من قول العرب: "هذا أنت تقول كذا وكذا، لَمْ يرِد بقوله هذا أنت، أن يعرّفه نفسَه"، وبقية عبارة سيبويه: "كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت".

وفي فتح الباري[3]: "قِيلَ هُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلا مَانِعَ مِنْ وُقُوعِ مِثْلِ ذَلِكَ بِأَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الْمَحَبَّةَ فِي بَعْضِ الْجَمَادَاتِ وَقِيلَ هُوَ عَلَى الْمَجَازِ وَالْمُرَادُ أَهْلُ أُحُد عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[4]".

وفي البحر المحيط: "تأولوا: هذا جبل يحبنا، أي: يحبه أهله ونحب أهله"[5].

وفي شرح ابن بطال[6] قال: "فمحبته للجبل توجب له بركة، ترغب في مجاورته لها وعلى هذا التأويل تكون محبته للجبل ومحبة الجبل له حقيقة لا مجازاً بأن يحدث الله في الجبل محبة ويكون ذلك من آيات نبوته".

١/ صحيح البخاري: ١٢/٤٨٥.

٢/ عقود الزبرجد: ص٥٠؛ الكتاب: ١/١٦٢.

٣/ فتح الباري: ٩/٤٢.

٤/ سورة يوسف: الآية (٨٢).

٥/ البحر المحيط: ١/٣٤٦.

٦/ شرح ابن بطال: ١٠/٤٩٧.

ثم ذكر الوجه الآخر على المجاز.

وذكر النووي[1]: "الصَّحِيح الْمُخْتَار أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ أُحُداً يُحِبّنَا حَقِيقَة".

والخلاصة أنه لا تقدير أو مجاز في هذا الحديث وعليه فهذا مبتدأ وجبلٌ يحبنا خبره. وبالنظر فيما ذكره السيوطي من تقدير سيبويه للعبارة (هذا أنت تقول كذا) بـ(الحاضر القائل كذا وكذا أنت، الحاضر عندنا أنت) كأنه قدر وذهب إلى أن هذه المحبة مجازاً. أي محبة أهل أحد. والأحسن عدم التقدير على ما جاء في آراء العلماء السابقة والله أعلم.

(ما) المصدرية:

الحديث: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ. لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ. وَإِنَّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيّاً مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلاَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ»»[2].

قال السيوطي[3]: (ما) مصدرية. وهذا ظاهر. وقد جاء في مرقاة المفاتيح[4]: "ما صدقت: (ما) مصدرية أي لَمْ يصدق نبي تصديقاً مثل تصديق أمتي إياي يعني به كثرة مصدقيه".

١/ شرح النووي على صحيح مسلم: ٣٠/٥.

٢/ مسلم: ٢٣٠/١.

٣/ عقود الزبرجد: ٥٢/١.

٤/ مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح: ٤٠٥/١٦.

نصب (رجلاً) ورفعه):

الحديث: عن أنسٍ ﷺ، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[1]، قال ثابتُ بنُ قيسٍ: أنا واللَّهِ الذي كُنْتُ أَرفعُ صوتي عندَ رسولِ اللَّهِ، وأنا أخشى أنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ غَضِبَ عَلَيَّ، فحَزِنَ واصفَرَّ، ففقدهُ رسولُ اللَّهِ ، فسأل عنهُ، فقيلَ: يا نبيَّ اللَّهِ إنهُ يقولُ: إنِّي أخشى أنْ أكونَ مِنْ أهلِ النارِ، إني كُنْتُ أَرْفَعُ صوتي عندَ النبيِّ ، فقالَ النبيُّ : «بَلْ هُوَ مِنْ أهلِ الجنةِ» فكُنَّا نراهُ يمشي بينَ أظهُرِنا رَجُلاً مِنْ أهلِ الجنةِ»[2].

نقل السيوطي ما ذكره النووي[3] في (رجلاً) بالفتح و(رجلٌ) بالضم وأن كلاهما صحيحاً.

الأول: (النصب) على البدل من الهاء في نراه.

والثاني (الرفع) على الاستئناف، وذكر النووي أن الأكثر (الرفع). فالرفع على الابتداء، والنصب على البدل من المفعول به (الهاء).

الحديث: عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ لِرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ لاَ تُسْبَقُ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ فَسَبَقَهَا فَشَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وُجُوهِهِمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ سُبِقَتِ الْعَضْبَاءُ قَالَ: إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يَرْتَفِعَ مِنَ الدُّنْيَا شَيْءٌ إِلاَّ وَضَعَهُ»[4].

١/ سورة الحجرات: الآية (٢).

٢/ صحيح ابن حبان: ٣٦١/٦.

٣/ شرح النووي على صحيح مسلم: ٢٣٣/١؛ يُنظر، الديباج على مسلم: ١٣٥/١؛ وفي فتح الباري لَمْ ترد لفظة رجل، يُنظر، ٤١٤/١٠؛ وفي المسند (رجلٌ بالرفع)، ٤٧٨/٤.

٤/ سنن النسائي: ٣٤٨/١١.

نقل السيوطي[1] عن الطيبي[2] قوله: "(على الله)متعلق بـ(حقاً)، و(أنْ لا يرتفع) خبر (إنَّ)، و(أَنْ) مصدرية فتكون معرفة والاسم نكرة". وقع خطأ في هذا النقل وصوابه وأن لا يرتفع خبر (إن) بكسر الهمزة و(أن) بالفتح مصدرية فتكون معرفة والاسم نكرة. أي أن عدم الارتفاع حق على الله تعالى فعل متعلق بـ(حقاً) ويمكن أن يقال على صفة حقاً أي حق ثابت على الله، وهذا ذكره ﷺ لَمَّا سُبقت ناقته العضباء[3] وكانت لا تُسبق. هذا يدلُّ على الزهد في الدنيا والحث على التواضع وترك الفخر والمباهاة وليتطابق الاسم والخبر يكون التقدير (إن حقاً على الله عدم ارتفاع).

وجوه إعراب القصاص في الحديث:

الحديث: عن أَنَس رضي الله عنه: «أَنَّ الرُّبَيِّعَ -وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ- كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ فَطَلَبُوا الأَرْشَ وَطَلَبُوا الْعَفْوَ فَأَبَوْا فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا فَقَالَ يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَعَفَوْا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ» زَادَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: «فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ»[4].

قال السيوطي[5] نقلاً عن الزركشي: مرفوعان على الابتداء والخبر ويجوز نصبهما على وجهين: وضع فيه المصدر موضع الفعل، أي: كتاب الله القصاص،

١/ عقود الزبرجد: ١/٥٥.

٢/ فيض القدير: ٢/٥٦٧.

٣/ العضباء: المشقوقة الأذن، وهو اسم لناقته ﷺ.

٤/ صحيح البخاري: ٩/٢٠٩.

٥/ عقود الزبرجد: ١/٥٥.

كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[1].

والثاني: إنه إغراء، ويكون القصاص بدلاً أو منصوباً بفعل، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز هذا الوجه في الآية، أعني يمتنع أن يكون كتاب الله عليكم منصوباً بـ(عليكم) المتأخر عنه.

وقد ورد في فتح الباري[2] هذان الوجهان ووجه ثالث أجاز في (القصاصُ) الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي اتَّبعُوا كتاب الله ففيه القصاص. وهو تأويل بعيد. وقيل النصب بوضع المصدر موضع الفعل أي (كَتَب الله القصاص) وقدر كذلك (حُكم كتاب الله القصاص).

وقال النووي[3]: "هُمَا مَنْصُوبَانِ أَيْ: أَدُّوا الْقِصَاص وَسَلِّمُوهُ إِلَى مُسْتَحِقّه". والأحسن الرَّفْع عَلَى أَنَّ (كِتَاب الله) مُبْتَدَأ وَالْقِصَاص خَبَره، دون تقدير أو تكلف، وهو الأشهر[4].

في معنى (باسم اللّه وباللّه):

الحديث: عن أَنَسُ بنُ مَالِكٍ ، أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «انْطَلِقُوا باسْمِ الله وَبالله وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ الله، وَلا تَقْتُلُوا شَيْخاً فَانِياً وَلاَ طِفْلاً وَلا صَغيراً وَلا امْرَأَةً، وَلا تَغُلُّوا وَضُمُّوا غَنَائِمَكُم وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إنَّ الله يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ»[5].

١/ سورة النساء: الآية (٢٤).

٢/ فتح الباري: ٣٣٥/١٢؛ فيض القدير: ٧١٦/٤.

٣/ شرح النووي: ٨٦/٦.

٤/ يُنظر، عون المعبود: ١١٤/١٠.

٥/ سنن أبي داود: ١٩٥/٧.

ذكر السيوطي[1] قول الطيبي: "ليس الجارَّان متعلقين بالفعل، بل هما حالان، كأنه قال انطلقوا متبركين باسم الله مستعينين بالله ثابتين على ملة رسول الله".

وما ذكره السيوطي من تقدير للحال في (باسم الله) و(بالله) و(على ملة رسول الله) تقدير بعيد؛ لأنَّ (انطلقوا) فعل أمر وهو ﷺ يأمرهم بعمل ويأمرهم أن يبدأ هذا الانطلاق باسم الله تبركاً وبالله استعانة وعلى ملة رسول الله ثبوتاً. والأحسن أن يكون الجاران متعلقين بالفعل دون تقدير أو تكلف، فالمصطفى ﷺ أرادهم أن ينطلقوا باسم الله وبالله، والله ورسوله أعلم.

حذف المضاف:

الحديث: عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قال: «قال رسولُ الله ﷺ: عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»[2].

نقل السيوطي[3]: قول ولي الدين العراقي: "(القذاةُ) بالرفع عطفاً على قوله (أجور أمتي). ويجوز فيه الجر بتقدير: حتى أجرِ القذاةِ، ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه. ويجوز فيه النصب بتقدير: حتى رأيت القذاة".

ثم ذكر كلام الطيبي: "أي جزاء أعمال أمتي وأجر القذاة أو أجر إخراج القذاة ويحتمل الجر وحتى بمعنى إلى وتقديره إلى أجر القذاة وقوله (يخرجها الرجل من

١/ عقود الزبرجد: ص٥٦.

٢/ سنن أبي داود: ١/١٢٩؛ الترمذي: ٣/١٧٨.

٣/ عقود الزبرجد: ص٥٨؛ ولي الدين العراقي هو: الحافظ الإمام الفقيه الأصولي أبو زرعة أحمد بن الحافظ الكبير أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، وُلد في ذي الحجة سنة ٧٦٢هـ، ومات سنة ٨٢٦هـ؛ يُنظر، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي: للحافظ الدمشقي، ١/٣٧٥.

المسجد) جملة مستأنفة للبيان والرفع عطفا على أجور"[1].

والظاهر من هذا الحديث أن (أجورُ) نائب فاعل، والأجور هي التي عرضت عليه ﷺ وتشمل هذه اللفظة ما عظُم من الأجر ودون ذلك حتَّى أجر هذه القذاة الذي يدخل في الأجور، ومن هنا فهم سبب حذف المضاف وأبقي المضاف إليه على حاله فتكون (القذاة) إمَّا تقدير النصب الذي ذُكر فهو تقدير بعدي؛ لأنَّ (رأيت) لَمْ ترد في بداية الحديث باللفظ وإن فُهمت من المعنى. أمَّا الرفع عطفاً على (أجور) خلافاً للكوفيين[2]. فهو جاز من ناحية أن كون أجر القذاة جزءاً من (أجور) ولكن فيه نظر فقد ذكر ابن عصفور: "إذا عُطف بـ(حتَّى) على مجرور الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة. وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق". وذكر الأشموني: "إن جاز الجر والعطف فالجر أحسن"[3]. والرأي ما ذكره الأشموني إن جعلنا الإضافة كالجر بالحرف.

الحديث: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «هَلْ مِنْ أَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ إلاَّ ابْتَلَّتْ قَدَمَاهُ قَالُوا لا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كَذَلِكَ صَاحِبُ الدُّنْيَا لا يَسْلَمُ مِنَ الذُّنُوبِ»[4].

نقل السيوطي[5] ما قاله الطيبي: استثناء من أعم عام الأحوال، تقديره: (هل يمشي أحد في حال من الأحوال إلاَّ في حال ابتلال قدميه). انتهى نص السيوطي.

١/ يُنظر، فيض القدير: ٣١٣/٤.

٢/ شرح الأشموني: ٣٦٢/٢.

٣/ المرجع السابق: ٣٧١/٢.

٤/ الزهد الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، تحقيق الشيخ عامر أحمد حيدر، ط٣، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٦م، ٢٧١/١.

٥/ عقود الزبرجد: ٦١/١.

وقد شرح الطيبي[1] الحديث بقوله: "كذلك صاحب الدنيا لا يسلم من الذنوب". ففي الحديث تخويف شديد من الدنيا وحث على الزهد وإيثار الآخرة على الأولى. وقد مر هذا الاستثناء مفصلاً في البحث[2].

الحديث: عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ رَجُلاً قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى الرِّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِراً عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى وَعِزَّةِ رَبِّنَا»[3].

قال الطيبي: "(قادر) مرفوع على أنه خبر (الذي) واسم (ليس) ضمير الشأن"[4].

وقد ورد هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم (قادراً) منصوباً، وعلى هذا اللفظ يكون (الذي) اسم (ليس) و(قادراً) الخبر، ولا مشكل في هذا الحديث على هذه الرواية وهي الصحيحة، والله أعلم وأحكم.

وقد وردت رواية (قادر) الرفع في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وعليه التقدير الذي ذُكر.

١/ فيض القدير: ٦/٣٥٤.

٢/ الحديث (ما من أحد يوم القيامة) ورد في هذا البحث ص٧٩.

٣/ صحيح البخاري: ٣/٣١٩؛ صحيح مسلم: ٤/١٧٨٤؛ مسند أحمد بن حنبل: ٣/٢٢٩.

٤/ عقود الزبرجد: ١/٦٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وأفضل الصلوات وأتم التسليمات على سيد السادات وأفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد، فقد خلص هذا البحث إلى نتائج أهمها ما يلي:

١/ اهتم النحاة وأهل اللُّغة بالحديث النبوي الشريف، بل والاستشهاد به بدأ منذ عصور مبكرة، والأحاديث الموجودة في الكتب الصحاح وبعض المسانيد اعتمدت على أصول دُونت في عصر الاحتجاج قبل فساد اللُّغة؛ فهي -وإنْ لَمْ تكن من لفظ الرسول ﷺ- كانت من لفظ من يحتج بلغتهم. وعليه، لَمْ تثبت دعوى أبي حيان وابن الضائع بأن النحاة الأوائل لَمْ يحتجوا بالحديث النبوي الشريف بل ثبت احتجاجهم به منذ سيبويه وغيره وإن قل ذلك.

٢/ لَمْ يقع لحن في الحديث الصحيح قط، وما جاء في كتب إعراب الحديث النبوي أظهر أن الألفاظ التي تردد البعض في قبولها ودار حولها جدل من قبيل العربي الفصيح؛ فهي لهجة من لهجات القبائل العربية، أو حدث خطأ في نقل الحديث أو قراءته كما حدث للشيخ العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي، وأُثبت اللفظ بالرواية الصحيحة المنقولة من الصحاح.

٣/ العكبري أول من وضع كتاباً في إعراب الحديث النبوي الشريف بالمعنى الواسع الشامل للإعراب أسماه (إعراب الحديث النبوي) وتلاه ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وتلاهما السيوطي بكتابه (إعراب الحديث) أو (عقود الزبرجد على مسند أحمد) الذي جمع ورتب ما جاء في الكتابين وكتب أخرى حتَّى صُنف مع كتب شروح الحديث النبوي.

٤/ اعتمد الشيخ العكبري القاعدة النحوية وحاول أن يجريها على الحديث الشريف، بينما أثبت ابن مالك صحة الحديث واستخرج القاعدة وفقاً لذلك، ثم أتى بالأدلة والبراهين من القرآن الكريم والشعر والنثر العربي. أمَّا السيوطي فقد تضمن كتابه عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ما حواه الكتابان إضافة إلى درر ملتقطة من كتب شروح الحديث النبوي الشريف. فدارت هذه الكتب حول أساليب العرب دون التقيد بمدرسة أو مذهب بعينه.

٥/ الحديث النبوي الشريف أهم مصدر للألفاظ والتراكيب والاستعمالات اللغوية والبلاغية بعد كتاب الله عز وجل؛ لذا يجب توجيه الدراسات اللغوية للإفادة من هذه الذخيرة الغنية لإيجاد دراسات متميزة ومتفردة وجديرة لَمْ تكن معروفة من قبل، مكتسبة من جلال وبهاء ألفاظ النبي ﷺ وبلاغته وبيانه وفصاحته لإغناء المكتبة العربية؛ لأنه شمل كل ما وضعه النحاة بعد ذلك من قواعد وأحكام.

٦/ يجب أن تؤخذ الأمثلة والشواهد والنماذج من الحديث الشريف لترجمته للحياة الحقيقية الواقعية التي عاشها الناس.

التوصيات:

١/ السعي الجاد لإعراب الحديث النبوي الشريف المدون في الصحاح والمسانيد على نهج كتب إعراب القرآن الكريم من باحثين يبتغون وجه الله في ذلك زمراً وأفراداً.

٢/ تحقيق ودراسة كتب إعراب الحديث النبوي الشريف كلٌ على حدة ونشرها؛ لأهميتها القصوى للمكتبة العربية ولاحتوائها على نصوص فُقدت مصادرها وقضايا يجب مناقشتها وبحثها.

٣/ الاهتمام بكتب شروح الحديث النبوي ومعاجم غريب الحديث ودراستها؛ لاستخراج ما تضمنت من مادة لغوية جمعة وقضايا نحوية كثيرة ومباحث صرفية

متعددة.

٤/ عمل معجم لألفاظ الحديث النبوي يشتمل على معاني الألفاظ المفردة ودلالة التراكيب.

وما توفيقي إلاَّ بالله، وإليه القصد والمآب.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

	الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة			
○	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾.	٢٤	٤٩
○	﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.	٣٥	٩٢
○	وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.	٦٧	٤٧
○	﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾.	١٠٥	٨٩
○	﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾.	١٣٨	٧
○	﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.	١٤٣	٣٣، ١٤٠

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾.	١٤٤	٧٥
○	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.	١٨٠	٥٢، ١١١
○	﴿ ۞ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾.	٢٠٣	١١٢
○	﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.	٢٢٠	٥٢، ١٠٩
○	﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾.	٢٣٢	١٦

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.	٢٣٥	١٢٤
○	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.	٢٧٨	١٢٠
○	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.	٢٧٩	١١٨
	سورة آل عمران		
○	﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.	٣٧	١٢٩
○	﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.	١٢٣	١١٣

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾.	١٤٦	١٢١
○	﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾.	١٦٠	٤٧
○	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾.	١٨٥	٦
	سورة النساء		
○	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾.	١	٦
○	﴿ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا	٢٤	١٦٣

	الآية	رقمها	الصفحة
	تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.		
○	﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾.	٣١	١١٩
○	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾.	٤٣	٨٥، ٨٦
○	﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُۢنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾.	٧٣	٧٩
○	﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾.	٩٣	٦١
○	﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾.	١٥٩	١١٧

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾.	١٧٠	١١٢
	سورة المائدة		
○	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾.	٦٩	١٤١
○	﴿ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾.	١١٤	٥٤
	سورة الأنعام		
○	﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾.	٣٣	٧٥
○	﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.	١٠٩	٤٧
○	﴿ وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾.	١٢١	١١١

	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف			
○	﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ﴾.	٣٨	١١٢
○	﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾.	٥٣	١٠٣
○	﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾.	٥٩	٩٠
○	﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.	١٥٠	١٣١

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ﴾.	١٥٥	٧٣
○	﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾.	١٦٠	١٠٢
	سورة التوبة		
○	﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾.	٣٦	٧٢

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.	٤٠	١٢٠
○	﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾.	١٠٨	٣٢
	سورة هود		
○	﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.	٤٨	١١٢
○	﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.	١١١	١٣٩، ١٤٠
	سورة يوسف		
○	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.	٨٢	١٦٠
○	﴿قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.	٩٠	٦٩، ١٢٠

	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة النحل		
○	﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.	٤٤	ز، ٢٦
○	﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾.	١١٦	٥٧
	سورة الإسراء		
○	﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾.	٧	١١٨
	سورة الكهف		
○	﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾.	١٠٣	١٠٦
	سورة مريم		
○	﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾.	٥	٦١
○	﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾.	١٧	١٢٤
○	﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾.	٢٣	٨٠

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾.	٣٣	٧٣
○	﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيّٗا﴾.	٥٧	١٥١
	سورة طه		
○	﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾.	٦٣	٣٢، ١٤٣
○	﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا﴾.	١١٥	١٢٠
○	﴿فَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوّٞ لَّكَ وَلِزَوۡجِكَ فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾.	١١٧	١٣٠
	سورة المؤمنون		
○	﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾.	٣٣	٩
○	﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾.	٣٥	٩٩
	سورة الشعراء		
○	﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾.	٥٠	١٠٥
	سورة النمل		
○	﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ	١٠	٧٣

	الآية	رقمها	الصفحة
	مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾.		
○	﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.	١٩	ب
○	﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾.	٢٥	٨١
○	﴿ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾.	٣٤	١٤٨
	سورة القصص		
○	﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴾.	٧٩	١١١
	سورة العنكبوت		
○	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنۡ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيۡءٍۖ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾.	١٢	١١٧

	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة سبأ		
○	﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَـٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَـٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَـٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾.	١٩	١١٦
○	﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾.	٥١	١٠٥
	سورة الصافات		
○	﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾.	٣٥	١٠٥
○	﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ﴾.	١٣٧	١١٣
	سورة الشورى		
○	﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَـٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.	١١	١٤٥، ١٤٦
	سورة محمد		
○	﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَـٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَـٰلَهُمۡ﴾.	٤	١٣٧

	الآية	رقمها	الصفحة
○	﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾.	٣٣	٢٧
	سورة الحجرات		
○	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾.	٢	١٦١
	سورة الواقعة		
○	﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ ٱلۡمَكۡنُونِ﴾.	٢٣	١٤٥
	سورة الشمس		
○	﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾.	٧	٦
	سورة الليل		
○	﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾.	١	١٢٣
○	﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾.	٢	١٢٣
○	﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾.	٣	١٢٣

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
	حرف الألف		
○	اشــفِ أنــت الشــافي، لا شِــفاء إلاَّ شِفَاؤُك.	عائشة بنت أبي بكر	١٠٤
○	أقرأَنيها النبيُّ ﷺ فاهُ إلى فيَّ.	علقمة	١٢٣
○	اكْتُبُوا لأبِي شَاةٍ.	أبو هريرة	١٧
○	أَلاَ أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ رَجُلَيْنِ.	عمار بن ياسر	١٠٦
○	إِنَّ خَلْق أَحَدَكُمْ.	ابن مسعود	٩٩
○	انْطَلِقُوا باسْمِ الله وَبالله.	أنس بن مالك	١٦٤
○	إنكَ إنْ تذَركتَ ولدك أغنياءَ.	سعد بن أبي وقاص	٥٠
○	إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لا يَقْرُونَا.	عقبة بن عامر	٤٦
○	إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ.	أنس بن مالك	١٥٤
○	إِنِّي وَإِيَّاكِ وَهَذَيْنِ وَهَذَا الرَّاقِدَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.	علي بن أبي طالب	١٤١
○	أَنَّىٰ بِأَرْضِكَ السَّلاَمُ؟.	أبي بن كعب	١٢٩
○	آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضهُم.	أنس بن مالك	٣١
○	أيّما إنسان من أمتي.	أنس بن مالك	٨٧
	حرف الباء		
○	بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ.	أنس بن مالك	٩١
	حرف التاء		
○	تَمَعَّكْتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.	عبد الرحمن بن أبزي	١٤٤

	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
	حرف الجيم		
○	جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: مَهْ، مَهْ.	أنس بن مالك	١٥٧
	حرف الحاء		
○	حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ.	عبد الله بن مسعود	٩٩
	حرف الخاء		
○	خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ المُحَجَّلُ ثلاثاً.	أبو قتادة الأنصاري	٥٥
○	خَيْر المال مُهْرة مَأْمُورة.	سويد بن هبيرة	١٢
	حرف الزاي		
○	زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.	سهل بن سعد	١٣
	حرف السين		
○	سَأَلْتُ أَنَساً أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟.	زيد أبو مسلمة	١١١
	حرف الشين		
○	شهدت وليمتين من نساء رسول الله.	أنس بن مالك	٩٧
	حرف الصاد		
○	الصَّلاَةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.	علي بن أبي طالب	١٤٩

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
حرف الفاء		
○ فَإِذَا أَنَا بِابْنَيِ الْخَالَةِ.	أنس بن مالك	١٥٠
○ فإن جاءَ صاحبُها وإلاَّ استمتِعْ بها.	سلمة بن كهيل	٥٥
○ فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ.	حُميد	١١٨
○ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَيَّةُ سَاعَةِ زِيَارَةِ هَذِهِ.	عبد اللّه بن مسعود	١٠٠
○ فَلأُصَلِّيَ لَكُمْ.	أنس بن مالك	١٢٠
○ فمه؟ قال: الحيس.	أنس بن مالك	٩٧
○ لا ها اللهِ إذاً.	أنس بن مالك	٦٧
حرف القاف		
○ قَالُوا مَرْحَباً بِهِ وَأَهْلاً.	أنس بن مالك	١١٤
○ قَضَى رسولُ الله في دِيَةِ الخَطَأ عِشْرِينَ بنت مَخَاض.	عبد اللّه بن مسعود	١٠١
○ قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ.	أنس بن مالك	١١٩
حرف الكاف		
○ كان إِذَا سَلَّمَ ثلاثاً.	أنس بن مالك	١٣
○ كان رسولُ اللّهِ ﷺ يَدخُلُ الْخَلاءَ.	أنس بن مالك	١٤٨
○ كأين تقرأ سورة الأحزاب.	أُبي بن كعب	١٢١
○ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ.	أنس بن مالك	١٦٣
حرف اللام		
○ لا تَرجِعوا بَعدِي كُفّاراً.	عبد اللّه بن عمر	٦٠

طرف الحديث		الراوي	الصفحة
○	لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ من لاَ يَشْكُرُ الناس.	أبو هريرة	ب
○	لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا.	أنس بن مالك	٨٧
○	لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ.	أنس بن مالك	١٦١
○	لَوْ كَانَ الدِّين بِالرَّأْيِ.	علي بن أبي طالب	٤
حرف الميم			
○	مَا أُحب أن أُحُداً ذاك عندي ذهباً.	أبو ذر الغفاري	٦٥
○	مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاةٍ وَلا صَوْمٍ وَلا صَدَقَةٍ.	أنس بن مالك	٩٤
○	ما من أحد يوم القيامة غني ولا فقير.	أنس بن مالك	٨٩
○	ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله.	أبو هريرة	٨
○	مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَموتُ لَهُ ثلاثةٌ مِن وَلَدِهِ.	أنس بن مالك	٩٥
○	ما مِنْ مُسلمٍ يَغرِسُ غَرْساً.	أنس بن مالك	١٥٨
○	مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ.	أبو هريرة	٧
○	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.	سمرة بن جندب	١٠
○	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً.	أبو هريرة	١٨
○	مَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْهَا.	أنس بن مالك	١٤٩
حرف النون			
○	نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً.	أبو هريرة	٧٠
حرف الهاء			
○	هذا أوّل طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام.	أنس بن مالك	١٣٠

طرف الحديث		الراوي	الصفحة
○	هذا جبلٌ يُحِبُّنا ونُحبُّه.	أنس بن مالك	١٥٩
○	هل صمت من سرار هذا الشهر شيئاً.	عمران بن حصين	١٢
○	هَلْ مِنْ أَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ.	أنس بن مالك	١٦٦
○	هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ.	عثمان بن أبي العاص	١٠٣
حرف الواو			
○	وإن وجَدْناهُ لبحراً.	قتادة	١٣٨
○	وَلَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ.	مالك بن صعصعة	١٥٣
○	وَلْيَقْضِ ما سَبَقَهُ.	أنس بن مالك	٩٤
حرف الياء			
○	يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة.	هند بنت أبي أمية	٧٤
○	يا لَيْتني فيها جَذَعٌ.	عائشة بنت أبي بكر	٧٩
○	يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ.	أنس بن مالك	١٥٥
○	يَغسِلُ ما مسَّ المرأةَ منهُ.	أُبي بن كعب	٨٥

فهرس الأبيات الشعرية

البيت		صفحة
قافية الباء		
وَرُبَّ أُمــورٍ لا تَضــيرُكَ ضَــيرَةً	وَلِلقَلـبِ مِـن مَخشـاتِهِنَّ وَجيـبُ	٧٦
كَحـلاءُ فِي بَـرَجٍ صَـفراءُ فِي نَعَـجٍ	كَأَنَّهـا فِضَّـةٌ قَـد مَسَّـها ذَهَـبُ	١١٢
كَوَحـدَ لَبَّـى وَدَوَالَـى سَـعدَى	وشَـذَّ إيـلاَءُ (يَـدَى) لِلبَّـى	٨٨
قافية التاء		
ألامَ تقــول النَّاعِيــاتُ ألامَــهْ	أَلا فَاندُبَا أهْلَ النَّدَى والكَرَامَة	٩٨
قتلتُ مجاشعاً وأسَرْتُ عَمْراً	وعـنترةَ الفـوارسِ قـد قتلْـتُ	١٣٣
قافية الحاء		
فَقُمـتُ وَلَـم تُعلَـم عَلَـيَّ خِيانَـةٌ	أَلا رُبَّ بـاغي الـرِبحِ لَيسَ بِـرابِحِ	٧٥
قافية الدال		
أأبــيُّ لا تبعَــدْ ولــيس بخالــدٍ	حـيٌّ، ومَـنْ تُصـبِ المنـونُ بَعيـدُ	٥٢
ومــــا شــــيءٌ إذا فسَــــدا	تحــــوّلَ غيُّــــهُ رشَــــدا	٦٤
وإنْ هــــوَ راقَ أوصــــافاً	أثــارَ الشــرّ حيــثُ بَــدا	٦٤
ذَكــــيُّ العِــــرقِ والِــــدُهُ	ولكِــنْ بِــئْسَ مــا ولَــدا	٦٤
تَــزَوَّد مِثــلَ زادِ أَبيــكَ فينــا	فَــنِعمَ الــزادُ زادُ أَبيــكَ زادا	٧١، ٧٢
عَلَـى مَـا قَـامَ يَشـتُمُني لَئـيمٌ	كَخِنزيــرٍ تَمَــرَّغَ فِي رَمــادِ	٩٨
شُـلَّتْ يَمِينُـكَ، إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِماً	حَلَّـتْ عليـكَ عُقُوبـةُ المُتَعَمِّـدِ	١٤٠
قافية الراء		
فَهَـل أَنَـا إلا مِثـلُ سـيِّقة العـدا	إن اِستَقدَمتْ نَحرٌ وَان جَبَأت عَقْرٌ	٥٣
الآكــل المــال اليتــيم بطــراً	يأكـل نـاراً وسيصـلى سـقرا	٥٦
ألا يا اِسلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلى البِلَى	وَلا زالَ مُنهَلا بِجَرعائِكِ القَطرُ	٨٠
دَعَــوْتُ لِمــا نــابَني مِسْــوَراً	فَلَبَّــى فَلَبَّــيْ يَــدَيْ مِسْــوَرِ	٨٨
قافية العين		
وَبَعـضُ مَـا يُضَـافُ حَتمـاً امتَنَـع	إِيـلاَؤهُ اسمـاً ظَـاهِراً حَيـثُ وَقَـع	٨٨

البيت		صفحة
قافية الفاء		
وَمَا فِي الاِستِفهَامِ إن جُرَّت حُذِف	أَلِفُهَا وَأَولِهَا الهَا إن تَقِف	٩٧
قافية القاف		
وَالتَغلِبِيّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ	فَحلاً وَأُمُّهُمُ زَلاّءُ مِنطيقُ	٧٣
وَالعَطفُ إن يُمكِن بِلاَ ضَعفٍ أحَق	وَالنَّصبُ مُختَارٌ لَدَى ضَعفِ النَّسَق	٩٢
وَكونُهُ مُنتَقِلاً مُشتَقاً	يَغلِبُ، لِكِنَ لَيسَ مُستَحِقًّا	١٢٤
قُبٌّ مِنَ التَعْداءِ حُقْبٌ في سَوَقْ	لَوَاحِق الأَقْرابِ فِيهَا كَالمَقَقْ	١٤٥
قافية الكاف		
تَعَلَّمَن هَا لَعَمرُ اللَهِ ذا قَسَماً	فَاِقدِر بِذَرعِكَ وَاِنظُر أَينَ تَنسَلِكُ	٦٩
أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكي	وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي	٤٩
قافية اللام		
حَصَانٌ رَزانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ	وتصبحُ غَرْثى من لحومِ الغوافِلِ	٤٨
فَإن سَرَّ قَوماً بعض ما قد صَنَعتُمُ	سَتَحتَلِبوها لاقِحاً غَيرَ باهِلِ	٤٩
رُبَّ مَأْمُول وَرَاجٍ أَمَلاً	قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْر عَنْ هذا الأَمَل	٧٦
يَا زَيدُ زَيدَ اليَعمَلاتِ الذُّبَّلِ		١٣٣
قافية الميم		
بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُرْبَها	بَني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَع العَنْزَ ظالِمُ	٥٣
رُبَّ حِلمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ المالِ	وَجَهلٍ غَطّى عَلَيهِ النَعيمُ	٧٦
لو قلتَ ما في قومها لم تيثَمِ	يَفضُلُها في حَسَبٍ وميسَمِ	١١٨
قافية النون		
مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها	وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ	٥١، ٥٢
المالُ ذي كَرمٍ تنمى محامِدُهُ	ما دام يبذُلُه في السرِّ والعَلَنِ	٥٦
وَلَقَدْ عَلِمتُ بِأَنَّ دِينَ محمدٍ	مِن خَيرِ أَديانِ البَرِيَّةِ دِينا	٧٣
كَأَنَّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيشٍ	يُقَعقَعُ خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنِّ	١١٧
إِنّا مُحَيّوكِ يا سَلمى فَحَيّينا	وَإِن سَقَيتِ كِرامَ الناسِ فَاِسقينا	١٣٢

البيت	صفحة
رُوَيـدَ عَلِيّـاً جُـدَّ مـا ثَـديُ أُمِّهِـم إِلَينـا وَلكِـن وُدُّهُـم مُتَّمـايُنُ	١٣٦

قافية الألف

ومِـن ضَـمِيرِ الحاضِـرِ الظَّـاهِرَ لاَ تُبـدِ لـهُ إِلاَّ مَـا إحَاطَـة جَـلاَ	٥٣

فهرس الأعلام

العلم		الصفحة
○	أحمد بن حنبل	٤١، ٤٢، ١٦٧
○	الأزهري	١٢، ١٥٢
○	أبو إسحق الشيرازي	١٩
○	الأصمعي	١٧، ١٣٨
○	البغدادي	١٣، ٥١
○	أبو الجعد الضمري	٣٤
○	ابن الجوزي	٣٤
○	الجوهري	٤٣، ٦٨، ١٥٧، ١٥٨
○	حسين محمود	ط
○	حماد بن سلمة	٢
○	أبو حنيفة	٤، ١٥
○	أبو حيان	ج، ١١، ١٣، ١٤، ١٦-١٨، ٢٢، ٤١، ٤٢، ٨٠، ٩٦، ١٠٦، ١٢١، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٦٨
○	خديجة الحديثي	ط، ١
○	ابن خروف	١٢، ٢٢
○	ابن خلدون	٣
○	الخليل بن أحمد	١، ٣، ٥، ٦، ١١، ٢٤، ٥٠، ٦٨، ٦٩، ٧٨

○	الرضي الإستراباذي	١٩، ٧٨، ١٢٤، ١٣٢
○	الزجاجي	٢، ٧٨
○	الزرقي الأنصاري	٣٤
○	ابن السكيت	١٥٢
○	سيبويه	ج، ط، ك، ١-٣، ٦-١٢، ١٨، ٢٠، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٤٧، ٥١، ٦٤، ٦٨، ٧٠-٧٢، ٧٤، ٨١، ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١١٠، ١١٣، ١٢١، ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٥٨- ١٦٠، ١٦٨
○	السيوطي	ج، د، و، ز، ح، ك، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٦٢، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٥-٩٧، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٥-١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١-١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣- ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤-١٥٩، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩
○	الشاطبي	٣٨
○	الشرقاوي	٢، ٣

○	الصفدي	٢٩، ٣٠
○	ابن الصلاح	١٧-١٩
○	ابن الضائع	ج، ١٦٨
○	عثمان الفكي	ط، ٤
○	العدوي البصري	٣٥
○	العسقلاني	ك، ١٦
○	العكبري	ج، د، و، ز، ح، ي، ك، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩-٩٣، ٩٥-٩٧، ٩٩-١٠٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٣٠-١٣٢، ١٣٥، ١٤١-١٤٤، ١٦٨، ١٦٩
○	أبو علي الفارسي	٤، ١٢، ١٦، ٣٣، ٤٩، ٧١، ٧٨، ١٢٣
○	عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية	٢٠
○	أبو عمرو بن العلاء	١٢، ٧٨
○	الفرَّاء	٧، ١٠، ٢٥، ٣٤، ٦٤، ٧١، ٧٨، ١٠٢، ١١٦، ١٤١، ١٤٢
○	ابن مالك	ج، د، و، ز، ح، ك، ١٨، ١٩، ٢١، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٧-٥٠،

		٥٢-٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٠-٨٠، ٨٢، ٨٨، ٩٢، ٩٧، ١٠٩، ١١١-١١٣، ١١٦-١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢-١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤-١٤٦، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٨، ١٦٩
○	محمد مصطفى الأعظمي	ي، ٢١
○	المرقش الأكبر	١٣٢
○	ابن النديم	١
○	النووي	١٥، ٦٩، ٨١، ٩٥، ١١٦، ١٣٥، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٠-١٦٣
○	ابن هشام	ك، ٧٧، ٧٨، ٩١، ٩٢، ١١٠، ١١٧
○	يوشع	١٢٧، ١٣٠
○	اليونيني	٣٧

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **الأصول في النَّحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د.عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **إعراب الحديث النبوي**: أبو البقاء العكبري، تحقيق حسن موسى، د.ت.
- **إعراب الحديث النبوي**: أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**: الحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**: عوض بن حمد، الرياض، ١٤٢٤هـ-١٩٩٤م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، دار إحياء التراث العربي، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

- **التبيان في إعراب القرآن**: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوى، دار الشام للتراث، ١٩٧٦م.
- **تحفة الأحوذي**: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- **التحقيق في أحاديث الخلاف**: عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق مسعد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت.
- **تدريب الراوي**: السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٦٦م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**: أبو علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد، الرياض، ١٤٢٤هـ-١٩٩٤م.
- **تفسير ابن كثير**: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- **تلخيص التحبير**: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**: أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي (ابن خروف)، تحقيق خليفة محمد خليفة، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-١٩٩٥م.
- **تنوير الحوالك**: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- **جامع بيان العلم وفضله**: أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي المالكي، تحقيق مسعد عبد الحميد، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **الجني الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- **حاشية الدسوقي على المغني**: حققه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: محمد بن علي الصبان، تحقيق طه عبد الرءوف، مكتبة التوفيقية، د.ت.
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- **خزانة الأدب**: عبد القادر بن عمر البغدادي، دار الثقافة، بيروت، بولاق، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٠٩٣هـ.
- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق الدكتور محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- **دراسات في الحديث النبوي**: محمد مصطفى الأعظمي، مطبعة الرياض، ١٣٩٦هـ-١٩٦٦م.
- **الديباج على مسلم**: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، دار

ابـن عفـان، الخُـبَر، السـعودية، تحقيـق أبـو إسـحق الجـويني الأثـري، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- **سنن ابن ماجة**: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- **سنن البيهقي الكبرى**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن عماد الحنبلي، مطبعة الجمالية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ-١٩١١م.

- **شرح ابن عقيل**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- **شرح التسهيل**: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، مصر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- **شرح المفصل**: للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي، حققه وشرح شواهده أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.

- **شُعب الإيمان**: أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، د.ت.

- **الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية**: إسماعيل بن حماد، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- **صحيح البخاري**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- **عقود الزبرجد**: السيوطي، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- **علوم الحديث**: لابن الصلاح (الشهرزوري)، تحقيق نور الدين عمر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- **العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، مصر، د.ت.

- **الفائق**: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، د.ت.

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، تحقيق محي الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- **الفِرق الإسلامية وأصولها**: عبد الفتاح أحمد فؤاد.

- **الفهرست**: محمد بن إسحق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

- **فيض القدير**: عبد الرءوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

- **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**: الفارسي محمد بن العباس، تحقيق محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- **الكتاب**: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار القلم، مصر، ١٩٦٦م.

- **الكشاف**: تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

- **كنز العمال**: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- **لامية الشنفري**: تحقيق محمد أديب، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- **اللباب في علل الإعراب**: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن

عبد الله العكبري، تحقيق إبراهيم عطوة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق خليل بنيان الحسون، بغداد، ١٩٨٥م.

- **لسان العرب**: ابن منظور محمد بن مكرم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٦م.

- **اللمع في أصول الفقه**: أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- **المدارس النحوية**: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٦٨م.

- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **معاني القرآن**: الفرَّاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

- **معجم الشيوخ**: محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي أبو الحسين، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة دار الرسالة، بيروت، الطبعة

الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- **معجم غريب الحديث والأثر**: الدكتور السيد الشرقاوي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- **مغني اللبيب**: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠٢م.
- **مقاييس اللُّغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- **المقتضب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- **المقدمة**: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
- **موارد الظمآن**: علي بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت،
- **نشأة النَّحو**: محمد طنطاوي، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- **النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح**: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: أبو السعادات المبارك الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة

الإهداء ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

ملخص البحث ..... ج

Abstract ..... هـ

المقدمة ..... و

التمهيد ١

الفصل الأول: **كتب إعراب الحديث النبوي** ٢٣

المبحث الأول : العكبري وكتابه إعراب الحديث النبوي ٢٨

المبحث الثاني : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٣٦

المبحث الثالث : السيوطي وكتابه عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد ٣٩

الفصل الثاني: **العكبري وابن مالك** ٤٤

المبحث الأول : الحذف ٤٥

المبحث الثاني : التضمين في الأفعال ٥٩

المبحث الثالث : الأدوات (واو القسم، نِعم، رُبَّ، بِئس) ٦٦

الفصل الثاني : السيوطي والعكبري وابن مالك ٨٣

المبحث الأول : السيوطي والعكبري ٨٤

المبحث الثاني : السيوطي وابن مالك ١٠٨

المبحث الثالث : السيوطي والعكبري وابن مالك ١٢٦

المبحث الرابع : ما انفرد به السيوطي ١٤٧

الخاتمة ١٦٨

الفهارس ١٧١

فهرس الآيات القرآنية ١٧٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ١٨٧

فهرس الأبيات الشعرية ١٩٣

فهرس الأعلام ١٩٧

فهرس المصادر والمراجع ٢٠٢

فهرس المحتويات ٢١٢

الملاحق ٢١٥